

الدكتور عمر عبد الله كامل

كفى تفرقاً للأمة بآثار السلف

مناقشة علمية لكتاب الدكتور سقر الحواري
«نقد مشرّع الأئمة في القبيّة»

قدم له مجمع علماء

دار المصطفى

دار المصطفى

للطبوع والنشر والتوزيع

رقم الإيداع ٢٠٠٣/١٩٠٧٦

اسم الكتاب : كفى تهرقاً للآمة باسم السلف
مناقشة علمية لكتب الدكتور سقر الحوالي
«نقد منهج الأشعرية في العقيدة»
المؤلف ومن في حكمه : د. عمر عبد الله كامل

تطلب إصدارتنا في أوروبا من :

P.O. Box 2232

C E, Liden 2301

The Nether Lands

تمت المراجعة والتصحيح والإخراج
بدار المصطفى للطباعة والنشر والتوزيع

تطلب جميع منشوراتنا على العنوان التالي :

دار المصطفى

للنشر والتوزيع

هاتف : ٧٨٦٩٢٩٥

e-mail : daralmostafa@maltoob.Com

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

الدكتور
عمر عبد الله كامل

كفى تفريقاً للأمة بأهم السلف

مناقشة عامة لكتاب الدكتور سقر الخواري
« نقد منهج الأشاعرة في العقيدة »

قدم له مجموع من العلماء

د. المصطفى

مقدمة فضيلة الشيخ العلامة

محمد المختار السلامي

مفتي تونس السابق

وعضو مجمع الفقه الإسلامي

الحمد لله الواحد الأحد، الفرد الصمد، تعالى أن يحصره زمان، أو يحده مكان، أو أن يلامسه شيء من مخلوقاته فيحويه، أو أن يكون له شبهة أو ند أو مثال. أشرك به من أجرى عليه أوصاف المخلوقات الفانية من الصعود والتزول، والتحول والجهة والحلول، ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرُّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تقدس في ذاته وفي أسمائه وفي أفعاله، فهو الكامل الكمال المطلق، وكل ما عداه مخلوقات فانية، أنجزها بحكمته حسب علمه، يتصرف فيها سبحانه بالحكمة البالغة، وما عرف حقه من شبهة بها إذ ليس كمثل شيء وهو العليم الخبير.

وأشهد أن سيدنا وإمامنا ومعلمنا وقدوتنا وشفيعنا محمداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق، فأقام معالم التوحيد واضحة نقية، وغسل العقول فطهرها من الشرك والتجسيم وأعظم بهما بلية. وأيده بالمعجزة الخالدة، والحجة الباقية، الكتاب الذي أنزله عليه بلسان عربي مبين، ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ لا يستقيم للناظر فيه فهم إلا إذا أجراه على ما استقر من أساليب البيان العربي في حقيقته ومجازه، وفي إطنابه ومساواته وإيجازه، ورعاية مقتضيات الأحوال، فتحدى الفصحاء في نسجه، وقام في فم الدنيا منادياً بسموه وإعجازه. وبينه ﷺ بالقول والفعل، وصرح بأن من طرح المجاز في النظر أنه ما استقام فهمه ولا وفي،

٦ — مناقشة علمية لكتاب الدكتور سفر الخوالي ((نقد منهج الأشاعرة في العقيدة))

وأنه عريض القفا. فاللهم صل وسلم عليه وعلى آله وعلى صحبه كما صليت وباركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد.
أما بعد:

فهذا كتاب الدكتور عمر عبد الله كامل أقدمه لك أيها القارئ الكريم، بعد أن استبانت لي بعد قراءته الغاية التي سعى إليها، وبعد أن لمست الجهد المبذول في تحريره، وبعد أن اكتشفت منهجه.

تبين لي أن المؤلف -شكر الله له ما قام به من جهد- اندفع بمقتضى إيمانه ليصحح ما وقع فيه مؤلف كتاب «نقد منهج الأشاعرة في العقيدة» د. سفر الخوالي، من خطأ في تصور مذهب الأشاعرة، ومن تحريف لكلامهم أو تعمية مقصودة أو ناشئة عن غفلة في تجلية مذهبهم. أو تعصب لرأيه ومحاولة دفع الحق. كغمزه في الحديث عن الكلام بأنهم استدلوا بشعر الأخطل النصراني. فهل نصرانيته يتبعها عدم الاحتجاج بشعره؟ فالمشركون من الشعراء و اليهود و النصراني يحتج بشعرهم، و لو أسقطنا أشعارهم لوقفنا عاجزين عن فهم كثير من نصوص الكتاب و السنة.

ولتحقيق هذه الغاية التزم في المناقشة وتبيين وجه الحق العودة إلى المصادر المعتمدة، ونقل كلام القوم من كتبهم. وإن الجهود المبذول لما ينوه به و يقدر حق قدره. يلمس ذلك المتابع للكتاب في كل فصل من فصوله و حتى في معظم سطوره، مستندا إلى أعلام الفكر الإسلامي عبر العصور، يمثل عمله صورة من الصبر على البحث، وسعة الاطلاع، ودقة الفهم.

واعتمد في منهجه أن ينقل كلام د. سفر. ثم يعقب عليه فيكشف له منشأ ما وقع فيه من غلط تصحيحا للفهم، ثم يثني بما ثبت الحقيقة من نصوص العلماء و لا يهمل الإشارة إلى أن في كثير من المواطن يبدو أن د. سفر يعتمد غمط الحقيقة و تشويهها، و التعصب عمى.

وقد جرى في ترتيب الكتاب بتحديد كثير من المصطلحات التي حرفها د. سفر، كبيان من هم أهل السنة؟ وتحديد معنى التشبيه و قد بسط القول فيه بسطاً جيداً يجلي الأمر ويكشف حقيقته، وإبراز أن معظم أتباع المذاهب الأربعة هم من الأشاعرة أو الماتريدية.

وبعد ذلك يتابع الدكتور عمر الشبهات والتحريفات لما يظن د. سفر أن الأشاعرة وقعوا فيه هادفاً إلى هدم مذهب الأشاعرة، فيتبع ثمانية منها ثم العاشر والحادي عشر والخامس عشر بدقة صارمة كاشفاً عما وقع فيه المعارض على القوم من تحبط وتلبس. ويورد قبل النهاية الزلة الكبرى التي وقع فيها د. سفر في حديثه عن الفرقة الناجية الذي يختمه بقوله: ﴿تبين مما تقدم أن الأشاعرة فرقة من الثنتين و سبعين فرقة، وأن حكم هذه الفرق الثنتين وسبعين هو:

١- الضلالة و البدعة.

٢- الوعيد بالنار و عدم النجاة.

و يرد الدكتور عمر على هذه الزلة العظمى و التعصب الأعمى رداً مقنعاً نضيف إليه أن د. سفر خالف مذهب السلف و مذهب أهل السنة و الجماعة. فقد روى مسلم و الشافعي وأحمد و الدارمي وأبو داود والنسائي أن رجلاً من الأنصار جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: إن جارية لي كانت ترعى غنماً لي، فحجتها و قد فقدت شاة من الغنم فسألتها عنها. فقالت: أكلها الذئب، فأسفت عليها، و كنت من بني آدم، فلطممت وجهها، وعلي رقبة أفأعتقها؟ فقال لها رسول الله ﷺ: ﴿أين الله؟ فقالت: في السماء. فقال من أنا؟ فقالت: رسول الله. فقال ﷺ: أعتقها فإنها مؤمنة﴾ (الموطأ ج ٢ ص ٣٢٨).

كما روى مسلم: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ﴿إن رجلاً قال: والله لا يغفر الله لفلان. وإن الله تعالى قال: من ذا الذي يتألى علي ألا أغفر لفلان؟ فإني قد

غفرت لفلان و أحببت عملك»

فنصيحتي للدكتور سفر أن يسارع إلى التوبة و يوالي الاستغفار وعمل الصالحات لعل الله برحمته التي وسعت كل شيء يغفر له هذه الزلة العظيمة: «أن الله سيدخل معظم أمة محمد إلى النار». ومن أنبأه أن ابن تيمية ناج عند الله حتى يكون كل من خالفه على غير هدى.

روى البخاري و مسلم و أحمد أن رسول الله ﷺ قال: «لن ينجي أحدا منكم عمله. قالوا و لا أنت يا رسول الله؟ قال: و لا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته». و يختتم الدكتور عمر، ختم الله لي و له بالصالحات، بدعوة الدكتور سفر إلى أن يتيقظ فيدرك أوضاع العالم الإسلامي و معاناته المتنوعة، مما يفرض على المفكرين من أبناء هذه الأمة و علمائها أن يحضروا نشاطهم لجمع كلمة الأمة، و اطراح كل ما يؤدي إلى الفتنة و التراع.

و إنه على من لا يزال شادياً ضالعا في العلم أن لا يتحاصر على أئمة هذا الدين الذين وفقهم الله للذود عنه وردّ كيد الكائدين له وشبه المنحرفين وأن يعرف قدره، و لا يتجاوزة. وأحذر الشباب من أن ينخدعوا بما مَوَّه به، أو أن يفقدوا الثقة في علماء الأمة الإسلامية، وليحذروا ما حذرهم منه رسول الله ﷺ من زلة العالم، وخاصة في عصرنا الذي تيسر فيه إشاعة الباطل بالطباعة ووسائل الاتصال.

و الله الهادي إلى سواء السبيل وهو حسبنا و نعم الوكيل.

كتبه عبده راجي فضله وعفوه

محمد المختار السلامي

٢٣ هج محمود الماطري

بلقدير ١٠٠٢ تونس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
سيدنا وحبينا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين.

وبعد:

لقد سرتني قراءة هذا الكتاب القيم لصديقي الدكتور عمر عبد الله كامل
-أحسن الله إليه- تناول فيه بهدوء وموضوعية مناقشة فضيلة الدكتور سفر بن
عبد الرحمن الخوالي من خلال كتابه «نقد منهج الأشاعرة» والذي جمع فيه
الدكتور سفر جماع الشبهات والاعتراضات الموجهة ضد مذهب إمام من أئمة
أهل السنة أبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالى.

وقد تلقف «كتاب النقد» لفضيلة الدكتور سفر. عدد من الشباب
المتحمس هنا وهناك، واطمأنوا إلى أن كل ما في الكتاب حق لا يناقش، حتى
عظمت به الفتنة وتطاول الصغار على كبار العلماء سلفا وخلفا. لمجرد أنهم
ينتسبون لإمام السنة أبي الحسن الأشعري، ولم يشفع للأشاعرة -عند هؤلاء-
أنهم من جملة الذين حفظوا على الأمة دينها، ودوّنوا لها تراثها وردّوا عنها كيد
الملاحدة والمشككين، بل إن الأشاعرة هم الذين حفظ الله بهم بيضة الإسلام
على يد أمثال نور الدين محمود زنكي وصلاح الدين الأيوبي وقطر وغيرهم من
قادة الأشاعرة وعلمائها.

ونظرا لما يحويه كتاب الدكتور سفر من أفكار خطيرة لها أثرها السليبي
على وحدة الأمة، وعملها على توسيع هوة الخلاف بين المسلمين وضرب

المؤسسات الدينية الكبرى - كالأزهر وغيره - في أعظم مقتل ألا وهو صحة العقيدة. تناول الدكتور عمر عبد الله كامل في حوار هادئ ما ذكره الدكتور سفر، لبيان الأمر.

ولقد تناول الدكتور عمر جميع النقاط والأبواب والأصول، وقد وفق غاية التوفيق في بيان الترابط والانسجام التام بين مذهب السلف والأشاعرة. ولا شك أن الحوار الجاد الهادئ هو وسيلة الباحث المتصف لمعرفة الحق، ومن ثم لا بد من طرح الرأي في مقابلة الرأي الآخر، ومقارعة الحجة بالحجة، والدليل بالدليل، تاركاً للقارئ الباحث الموازنة والمقارنة والاختيار. والله سبحانه وتعالى مقصود الكل، وكل امرئ حسب نفسه.

ولعل هذا الكتاب يضيف لبنة لمزيد من الدراسات والبحوث الجادة في هذا الموضوع الشائك الذي اتسمت بحوثه بأحادية النظرة تارة والعصبية تارة والحوار المتشنج تارة أخرى.

والله سبحانه وتعالى هو المسئول أن يوفق المتحاورين لما يحبه ويرضاه، وأن يوفق بين قلوبنا وأن يجمع ذات بيننا، وأن ينجي أمة الحبيب المصطفى ﷺ من الفرقة والشتات والهلاك، وأن يجمعها سبحانه وتعالى على ما يحبه ويرضاه. وأحسب أنهما ما قصدا إلا الحق.

والله سبحانه وتعالى وحده من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل.
وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الدكتور أحمد الكبيسي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ،
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد :

لما خلق الله تعالى الإنسان ، وهب له وسائل للعلم ، وجعله مكلفاً بناءً
على وجود هذه الوسائل كما ذكر بالنص البين الذي لا يمكن تأويله ﴿وَاللَّهُ
أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ
وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (٧٨) فانظر - رحمك الله - كيف جعل الشكر
مرتباً على وجود وسائل المعرفة المذكورة ، وهي السمع والأبصار والأفئدة .
وقد أمرنا الله تعالى أن لا نتبع شيئاً إلا إذا وصلنا عن طريق من هذه الطرق
ذلك في قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ
كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (٢١) وفي هذا مدح لكل وسيلة من هذه
الوسائل من حيث كونها طريقاً إلى العلم .

وقد ذم الله تعالى الكفار لأنهم يتبعون مطلق الظن العائد إلى الشهوة
النفسية ، وشنع عليهم بأنهم لا يملكون علماً ، وفي هذا لفت للنظر إلى
وجوب استخدام هذه الوسائل ، لأنها طرق العلم .

فاله تعالى هو الذي نصب الوسائل طرقاً للمعرفة والعلوم ، وقد مدح الله
أقواماً لأنهم يعقلون ، وهذا إشارة إلى مدح مطلق العقل ، أي أنه لا يوجد شيء

اسمه عقل مذموم ، إلا على سبيل المجاز ، إذ كيف يكون عقلاً ومذموماً ، وهذا يناظر أن يقال : علم غلط ، وهو جمع بين الضدين أو حتى النقيضين . وهذا غير ممكن .

فالعقل محمود مطلقاً ، لأن الله سبحانه وتعالى مدحه مطلقاً ومدح المتصف بالعقل ولم يرد في نصّ ذمّ للعقل ، ولا يجوز شرعاً ذمه بوجه من الوجوه .

ولا خلاف بين العلماء أن العقل إن لم يكن هو نفسه هذه الوسائل الثلاثة أو واحداً منها ، فلا بد أن يكون لازماً عنها ، وما كان لازماً للحق فهو حق ، ويستحيل وجود لازم للحق وهو باطل . فتدبر .

ولما أرشدنا الله تعالى إلى وسائل المعرفة عطفها على بعض بالواو التي تفيد مطلق الجمع وما هذا إلا إشارة إلى أن لا تعارض بين أي واحد من هذه الثلاثة ، ولا يجوز وجود تعارض ، ومع عدم وجود التعارض يستحيل وجود ترجيح ، لأنه فرغ عنه .

وعلى هذا يكون مَنْ رجح أمراً على أمرٍ منها مخالفاً لنص القرآن .

وهذا الكلام لا يجوز أن يخالف فيه إلا من لا يحصل معانيه .

ومعلوم لدى كل إنسان عاقل أنه يحكم على بعض الأمور أحياناً على سبيل الجزم وأحياناً على سبيل الظن ، فتبين التفرقة الضرورية بين منزلة الظن والقطع . ومعلوم لدى كل عاقل أيضاً أن للألفاظ مراتب في دلالتها وهذا الأمر اتفق عليه علماء الدين ، فبعض الألفاظ لا تحمل في دلالتها إلا معنى واحداً ، وبعضها تحمل أكثر من معنى مع رجحان في واحد أو بدونه . وهذا أيضاً معلوم .

فليس كل لفظ نصاً في موضوعه . ولا ينكر هذا منكر .
وقد مضى بيان أن العلم يمكن أن يأتي عن طريق السمع ، ويمكن أن يأتي
عن طريق الفؤاد .

ولا يمكن تعارض العلوم مهما كانت وسائلها .
وحيثما وقع تعارض فلا بد من وجود طرف غلط في الطرفين .
وحيثما يرجح العلم وهو القطع على الظن مطلقاً .
وإذا كانا ظنيين ينظر للقرائن وللغلبة .

وقد تكلم الإمام الرازي في كتبه على احتمال واحد من الاحتمالات
العديدة فقال مثلاً في كتاب أساس التقديس^(١) :

الفصل الثاني والثلاثون في أن البراهين العقلية إذا صارت معارضة
بالظواهر النقلية فكيف يكون الحال فيها .

والقانون الذي ذكره مبني على هذا الاحتمال ، وهذا احتمال ممكن ،
وكونه ممكناً يدرك بمجرد فهم معنى الظاهر ومعنى البرهان كما أشرنا ،
فالظاهر لفظ محتمل مع رجحان إذا أخذ منفرداً في معنى ، وأما البرهان فهو لا
يستعمل إلا في القطعي من الأدلة . فصار كما لو كانت المسألة : لو تعارض
قطعي وظني فكيف يكون الحال فيها .

والحاصل من كلام الرازي : أن العقل القطعي والنقل كذلك لا يتعارضان
قطعاً .

(١) أساس التقديس ، ص ١٧٢ .

ولا يمكن تصور ثبوت التعارض .

وكل دليل عقلي إما أن يكون دليلاً برهانياً أي قطعياً أو غير قطعي أي ظنياً .

وكذا الدليل النقلي إما أن يكون قطعياً ونقصد هنا القطعية في الدلالة والثبوت معاً أو ظنياً في أحدهما أو كليهما .

فالتعارض غير متصور بين العقلي القطعي والنقلي القطعي . ومتصور في غير هذا ، فإذا وقع تعارض ، فالمقدم هو القطعي مطلقاً سواء كان النقلي أم العقلي .

فوجه الترجيح والتقديم ليس هو كونه أي الدليل عقلياً أو نقلياً بل كونه قطعياً أو لا ، وإذا تعارض ظنيان كان المقدم الأقوى مطلقاً .

هذا هو خلاصة معنى كلام الرازي كما هو ظاهر ، وقد خصص الكلام على حالة واحدة هي إذا كان التعارض واقعاً بين قطعي عقلي وظني نقلي ، فالصحيح أنه يجب تقديم القطعي العقلي أيضاً ، وعدم تسليم ما ينسب إلى النصر النقلي أي عدم التسليم بأن المعنى الفلاني هو الظاهر ، بل هو غير ظاهر لأنه قام الدليل على استحالة كونه مقصوداً . أو يقال بالتفويض .

ويقصد بالقطعي من حيث الثبوت : المتواتر كالقرآن والأحاديث المتواترة .

ويقصد بالظني من حيث الثبوت : أحاديث الآحاد .

ويقصد بالقطعي من حيث الدلالة : القول الذي لا يحتمل أكثر من معنى واحداً .

ويقصد بالظني من حيث الدلالة : ما يمكن أن يحتمل أكثر من معنى .

لقد نشأ علم الكلام بعد أن دخلت مذاهب غريبة على الديار التي فتحها المسلمون ، وكان فيها من أهل الديانات القديمة كاليهود والنصارى والمجوس ، وكانت في رؤوسهم أفكارهم الدينية التي استولت على مشاعرهم ، فثاروا بين المسلمين ما يثار في دياناتهم من مشاكل في الجبر والاختيار وصفات الله والقدر ... وغيرها من المسائل .

وكان بعضهم يطلب الحقيقة واطمئنان القلب ، وكان بعضهم يطن غير الإسلام ويقصد تشكيك المسلمين في عقيدتهم .

ولقد ثارت هذه الفتنة في زمن سيدنا علي وما تلاه من أحداث وظهور الفرق التي تأثرت بالأديان والفلسفات السابقة كالماتوية والغنوصية والثنوية . وما زاد الطين بلة ترجمة كتب الفلاسفة السابقة وما حملته من خبط فيما كان يسمى ما وراء الطبيعة « الغيبيات » .

ولم يقتصر النزاع على هذا الأمر بل امتد في زمن الفتنة الكبرى إلى مشكلة الخلافة والإمامة ومرتكب الكبيرة هل هو مخلد في النار أو في منزلة بين المنزلتين ... وكثير من الشبهات التي ما كان يسع المسلمين إلا أن يعملوا أفكارهم ويردوا عليها .

فظهر المعتزلة وقبلهم كثير من أمثال القاسم الرسي ممن لا يتسع المجال لذكرهم ، وأبلوا بلاء حسناً بالرغم من مجانبتهم الصواب في كثير من المسائل .

فقيض الله الإمام أبا الحسن الأشعري لتدعيم العقيدة الإسلامية الصافية الثابتة بالكتاب والسنة بأسلوبهم وبمطقتهم وبقواعدهم فهذا الاعتزال انتصاراً لأهل السنة ولم يخالف المقول .

إن علماء الحديث والسنة وقفوا طويلاً أمام عدم الكلام نالدين أصحابه مبتعدين عن الخوض فيه ، ثم دخلوا الميدان حينما قويت شوكة المعتزلة فاضطروا اضطراراً إلى مجابهتهم - لا سيما عند محنة القرآن - ولكن بمنهج مخالف ؛ كما اضطر الإمام أحمد بن حنبل أمام الأحوال الطارئة أن يقف مدافعاً عن العقيدة الصحيحة فقال : « كما نرى السكوت عن هذا قبل أن يحوض فيه هؤلاء ، فلما أظهروه سم نجد بدأ من مخالفتهم والرد عليهم » . فكانت طريقتهم في الدفاع عن أصول الدين اتباع منهج السلف أي مراعاة المعاني الصحيحة والألفاظ الشرعية واردة على من تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقاً وباطلاً .

ومثال ذلك هو طريقة الإمام أحمد في المحنة فقد أصر على الامتناع من التلفظ بألفاظ لم ترد في الشرع ، فلما حاولوا إلزامه القول بالجسمية امتنع وأجاب : « هو أحد صمد لم يبد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد » . ومنذ قيام الأشعري بالرد على المعتزلة أصبح هناك تياران يعيشان جنباً إلى جنب كل منهما ينتهج منهجاً متميزاً .

* * *

وهذان المنهجان ينتسبان إلى السنة ويعلمان أنهما يتمسكان بها:

أحدهما: منهج علماء الحديث المتصل بسلسلة طويلة من الأئمة بادئة بعصر الصحابة، ولكن أصبح الإمام أحمد بن حنبل علماً له واشتهر باسمه بسبب ما لاقاه في المحنة من عذاب وابتلاء.

الثاني: موقف جديد معارض للمعتزلة أيضاً ولكن استخدم طريقة علماء الكلام مع محاولة التوفيق بين المنقول والمعقول، وقد بدأه أبو الحسن الأشعري موافقاً مذهب السنة والحديث في أصولهم العامة.



[ولقد قام الدكتور سفر الحوالي بإصدار كتاب «نقد منهج الأشاعرة في العقيدة» أصدره عام ١٤٠٧ هـ، ويقع في (٨٩) صفحة من القطع الصغير، رداً على الشيخ محمد علي الصابوي، وزعم سفر أن الأشاعرة مخالفون للسلف في معظم القضايا الإيمانية إلا الصحابة.

ثم أصبح الكتاب عمدة كثير من المتأخرين الذين أصبحوا يحكمون على الأشاعرة بالهلاك والضلالة لثقتهم في الدكتور سفر لكونه من أكبر الدعاة السلفيين هذه الأيام ومن هنا جاءت ضرورة كشف ما ارتكبه من مغالطات ومذهبية ضيقة].

ولكن أبت بعض الفرق إلا أن تحتكر وصف أهل السنة والجماعة لنفسها وتخرج جمهور المسلمين منه.

وهنا أتساءل: هل ورد لفظ أهل السنة والجماعة على لسان رسول

الله ﷺ ؟

أم هو مصطلح مستحدث؟

فإن كان مصطلحاً فلا يعدو أن يكون أحد أمرين:

الأول: أن أهل السنة والجماعة هم من سمو أنفسهم بهذا الاسم.

الثاني: أن مخالفهم سموهم بهذا الاسم.

فإذا كان أهل السنة والجماعة هم من سمو أنفسهم به، وأجمع العلماء على ذلك.

فبأي حق يأتي اليوم من يخرجهم من هذه الفرقة؟

وهل ظل المسلمون سبعة قرون ينتظرون ابن تيمية ليعيد تصنيفهم؟

والأعجب من هذا أن من يحاولون احتكار لفظ «أهل السنة والجماعة» لأنفسهم لو أخرجوا الأشاعرة من صفوف أهل السنة والجماعة لم يبق لهم كتاب في التفسير أو الحديث أو الفقه أو اللغة. فهل يجوز أن يخرج الأقل الأكثر؟!

وقد ابتدع الدكتور سفر - في إحدى مقالاته الحديثة - تسمية من عنده أسماها «أهل السنة والاتباع» والمعلوم أنهم أهل السنة والجماعة، إلا إذا أراد أن يبتدع اسماً لمن يدعون السلفية ليميزهم عن غيرهم من أهل السنة والجماعة.

وكما هو معلوم فإن أئمة الاتباع هم أئمة المذاهب الأربعة «أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن حنبل» رضي الله عنهم، فلم يصدر أحد منهم في آرائه الفقهية إلا عن آية أو حديث، فإن لم يجد فمصادر التشريع التي تليهما كالإجماع والقياس أو قول الصحابي.

ولا ينكر أحد أن هذه المذاهب التي أجمع على تسميتها بأهل السنة والجماعة هم من أهل الاتباع.

فكلمة السلف تطلق على أهل القرون الثلاثة الأولى ، وقد كانوا فيها «أئمة المذاهب» فلا يمكن إخراجهم من أئمة السلف .

* * *

وإنني أعلن أنني أو من بنجاة كل من قال «لا إله إلا الله محمد رسول الله» ، وأحسن الظن ببواعثهم ، فمن أصاب فله أجران ومن أخطأ فله أجر ، وأتمس العذر للألفاظ التي بدرت من بعض العلماء في حق بعضهم ، فهم بين يدي ملك مقتدر وهو أرحم الراحمين .

وأنا هنا لا أبرئ أحداً من الخطأ - أشاعرة وغيرهم - فكل إنسان يؤخذ منه ويرد عليه إلا رسول الله ﷺ .

كما إنني لا أحتكر الحق للأشاعرة فقد قامت فرق قبل الأشاعرة تنافح عن الإسلام وتدافع عنه نافية تعدد الآلهة والثنوية والمانوية كما سيرد في ثنايا الكتاب . إلا أن الأشاعرة كان موقعهم موقع الوسط بين تلك المذاهب فأصبحوا جمهور علماء الأمة من أهل السنة ، وليسوا بحاجة إلى مثلي كي يتصفهم أو يدافع عنهم .

* * *

وما دفعني للرد على الدكتور سفر إلا لأنه حمل حملة شعواء ظالمة على الأشاعرة وعلمائهم ، ولو أنصف وراجع كتب الطبقات لعلم من هم الكثرة من جمهور العلماء .

أسأل الله أن يغفر لي وله ولسائر علماء المسلمين وعامتهم ، وأن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه إنه ولي ذلك والقادر عليه . والحمد لله رب العالمين .

[بيان من هم أهل السنة]

يقول ابن السبكي في شرح عقيدة ابن الحاجب :

« اعلم أن أهل السنة والجماعة كلهم قد اتفقوا على معتقد واحد فيما يجب ويجوز ويستحيل وإن اختلفوا في الطرق والمبادئ الموصلة لذلك .

وبالجملة فهم بالاستقراء ثلاث طوائف :

الأولى : أهل الحديث .

ومعتقد مبادئهم الأدلة السمعية - الكتاب والسنة والإجماع .

الثانية : أهل النظر العقلي وهم الأشعرية والحنفية (الماتريدية) .

وشيخ الأشعرية أبو الحسن الأسعري ، وشيخ الحنفية أبو منصور

الماتريدي .

وهم متفقون في المبادئ العقلية في كل مطلب يتوقف السمع عليه ، وفي

المبادئ السمعية فيما يدرك العقل جوازه فقط والعقلية والسمعية في غيرها ،

واتفقوا في جميع المطالب الاعتقادية إلا في مسائل .

الثالثة : أهل الوجدان والكشف وهم الصوفية .

ومبادئهم مبادي أهل النظر والحديث في البداية والكشف والإلهام في

النهاية»^(١) أهـ .

(١) ذكره الشيخ يوسف عبد الرزاق في تعليقه على إشارات المرام ، ص ٢٩٨ ط . مصطفى

الحلي وهالك نقل آخر عنه بنفس المعنى ذكره الإمام السبكي في كتابه معيد النعم وميد

المقم ذكرناه في ثنايا الكتاب .

وسئل الإمام ابن رشد الجد المالكي رحمه الله تعالى الملقب عند المالكية بشيخ المذهب عن رأي المالكية في السادة الأشاعرة وحكم من ينتقصهم كما في فتاويه^(١) ومما جاء في جوابه - وسوف نذكر ذلك بالتفصيل في الرد على كلام الدكتور سفر عند قوله حكم الأشاعرة عند أئمة المذاهب الأربعة .

« وهؤلاء الذين سُمِّيَتْ من العلماء أئمة خير وهدى ومُرَّ يجب بهم الاقتداء لأنهم قاموا بنصر الشريعة ، وأبطلوا شبه أهل الزيغ والضلالات . وأوضحوا المشكلات ، وبينوا ما يجب أن يدان به من المعتقدات ، فهم بمعرفتهم بأصول الديانات العلماء على الحقيقة ، لعلمهم بالله عز وجل وما يجب له وما يجوز عليه وما ينتفي عنه ، إذ لا تُعلم الفروع إلا بعد معرفة الأصول ، فمن الواجب أن يُعترف بفضائلهم ويقر لهم بسوابقهم ، فهم الذين عنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين» فلا يعتقِدُ أنهم على ضلالة وجهالة إلا غبي جاهل ، أو مبتدع زائع عن الحق مائل ، ولا يسبهم وينسب إليهم خلاف ما هم عليه إلا فاسق ، وقد قال الله عز وجل ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ ، والله أسأل العصمة والتوفيق برحمته . قاله محمد بن رشد . انتهى كلامه وانظره بتمامه في الموضع المشار إليه آنفا

وقال الإمام محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي الأثري :

«أهل السنة والجماعة ثلاث فرق :

(١) فتاوى ابن رشد (٢ / ٨٠٢) ، وسيأتي تفصيل ذلك.

الأثرية : وإمامهم أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى .

والأشعرية : وإمامهم أبو الحسن الأشعري رحمه الله تعالى .

والماتريدية : وإمامهم أبو منصور الماتريدي ^(١) .

ومن لوائح الأنوار السنية ننقل عنه هذه النصوص :

يقول المصنف السفاريني (١/٢٦٠) :

« فالصفات الذاتية المتفق عليها عند أهل السنة من الأثرية والأشعرية

والماتريدية » .

ويقول في (٢/١٥) :

« وهذا قول عامة أهل السنة والجماعة من أهل الحديث والفقه ، والكلام

من الأثرية والأشعرية والماتريدية وغيرهم » .

ويقول في (٢/١٣٨ - ١٣٩) :

« فمذهب أهل السنة كافة من السلف الأثرية والخلف الأشعرية

والماتريدية ^(٢) » .



(١) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية ، شرح الدرة المضية على عقائد الفرقة الناجية ، ص ٧٣ .

(٢) لوائح الأنوار السنية ولوائح الأفكار السنية طبعة مكتبة الرشد (١/٢٦٠) .

[اعتراف الدكتور سفر أن مذهب

الأشاعرة هو مذهب جمهور الأمة]

يقول الدكتور سفر :

«فالمسألة أكبر من ذلك وأخطر ، إنها مسألة مذهب بدعي له وجوده الواقعي الضخم في الفكر الإسلامي حيث تمتلئ به كثير من كتب التفسير وشروح الحديث وكتب اللغة والبلاغة والأصول ، فضلاً عن كتب العقائد والفكر ، كما أن له جامعاته الكبرى ومعاهده المنتشرة في أكثر بلاد الإسلام من الفلين إلى السنغال » .

التعليق :

هذا اعتراف من الدكتور بأن مذهب جمهور المسلمين هو مذهب الأشاعرة والماتريدية .

فجُلَّ كتب التفسير والحديث والعقائد والأصول والبلاغة بل الجامعات العريقة (باعترافه) تتبع هذا المذهب .

أفنترح كل هؤلاء وتبّع الدكتور سفر وما هو إلا مقلد ؟؟؟

وهل كان لزاماً على الأمة أن تنتظر هذه القرون الطويلة حتى القرن السابع الهجري حتى يأتي من يصحح عقائدها ؟؟؟

والذي ينبغي أن يكون معلوماً أنه ليس هناك خلاف كبير بين الأشاعرة والماتريدية ، وإنما الخلاف في مجموعة من المسائل تجدها في إشارات المرام للعلامة البياضي .

وهذه المسائل الخلاف في معظمها لفظي ، والباقي حقيقي ولكنه ليس خلافاً في الأصول فلا تضر المخالفة فيه .

[بيان تلبس الدكتور سفر في بيانه حكم الأشاعرة عند أئمة المذاهب الأربعة]

ثم يقول الدكتور سفر :

وسنأتي بحكمهم عد أئمة المذاهب الأربعة من الفقهاء فما بالك بأئمة
الخرح والتعدين من أصحاب الحديث :

التعليق :

أما أئمة المذاهب الأربعة الفقهاء فقد توفاهم الله تعالى قبل أن يولد
الأشعري !!

لأن الأشعري ولد سنة (٢٦٠) هـ ، وآخر الأئمة موتاً هو أحمد بن حنبل
توفي سنة (٢٤١) هـ .

فكيف يحكمون على الأشعري الذي ولد بعد وفاتهم ؟ !

أليس هذا من التدليس ؟ !

ويا دكتور سفر هل كان أئمة المذاهب في الفروع مشغولين بالأحكام
العملية أم الاعتقادية ؟

فلا تدلس على الناس !

ولكن إن أراد الدكتور سفر بأئمة المذاهب الأربعة علماءهم الكبار من غير
الأئمة فسيأتي في ثنايا الكتاب نقول عن كبار علماء المذاهب الأربعة تظهر
آراءهم في مسائل العقيدة .

ثم يقول الدكتور سفر :

١ - عند المالكية :

روى حافظ المغرب ابن عبد البر بسنده عن فقيه المالكية بالمشرق
س حويز منداد أنه قال في كتاب الشهادات شرحاً لقول مالك : لا تجوز شهادة
أهل البدع والأهواء ، وقال :

« أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام ، فكل متكلم
فهو من أهل الأهواء والبدع أشعرياً كان أو غير أشعري ، ولا تقبل له شهادة في
الإسلام أبداً ، ويهجر ويؤدب على بدعته ، فإن تمادى عليها استتيب منها .
وروى ابن عبد البر نفسه في الانتقاء عن الأئمة الثلاثة « مالك وأبي حنيفة
والشافعي » نهيمهم عن الكلام وزجر أصحابه وتبديعهم وتعزيرهم ، ومثله ابن
القيم في « اجتماع الحيوش الإسلامية » فماذا يكون الأشاعرة إن لم يكونوا
أصحاب كلام ؟

التعليق :

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في « لسان الميزان »^(١) . ما نصه :

« عنده [ابن حويز منداد] شواذ عن مالك ، واختيارات وتأويلات لم يعرج
عليها حذاق المذهب كقوله إن العبيد لا يدخلون في خطاب الأحرار وأن حر
الواحد مفيد العلم وقد تكلم فيه أبو الوليد الباجي ولم يكن بالجيد النظر
ولا بالقوي في الفقه وكان يزعم أن مذهب مالك أنه لا يشهد جنازة متكلم
ولا يجوز شهادتهم ولا ما كحتهم ولا أماناتهم ، وطعن ابن عبد البر فيه أيضاً »
انتهى كلام الحافظ ابن حجر .

(١) لسان الميزان (٢٩١/٥ من الطبعة الهندية) و(٣٢٩/٥ من طبعة دار الفكر)

فهذا قول أهل الجرح والتعديل في ابن خويز منداد ، فهل يكون حجة
وأهل مذهبه على خلاف رأيه ؟

قلت : ظاهر مما نقلناه رأي إمامي المالكية الباجي وابن عبد البر في ابن
خويز منداد ومن عجب أنه نقل عنه على ما بينا من حاله ، وترك الأقوال
المتكاثرة عند المالكية في الانتصار للمذهب الأشعري إذ كل المالكية أشاعرة ،
إلا من شذ ولا عبرة به .



وها نحن نتقل عن شيخ المذهب الإمام ابن رشد الجدل ما يدحض ما ادعاه
الدكتور سفر :

سئل الإمام ابن رشد المالكي رحمه الله تعالى الملقب عند المالكية
بشيخ المذهب عن رأي المالكية في السادة الأشاعرة وحكم من ينتقصهم كما
في فتاويه (٢ / ٨٠٢) وإليكم نص السؤال والجواب :

[ما يقول الفقيه القاضي الأجل ... أبو الوليد - وصل الله توفيقه
وتسديده ونهج إلى كل صالحة طريقه - في الشيخ أبي الحسن الأشعري وأبي
إسحاق الإسفراييني وأبي بكر الباقلاني وأبي بكر بن فورك وأبي المعالي ...
ونظرائهم ممن ينتحل علم الكلام ، ويتكلم في أصول الديانات ، ويصنّف للرد
على أهل الأهواء ؟

أهم أئمة رشاد وهداية أم هم قادة حيرة وعماية ؟

وما تقول في قوم يسبونهم وينتقصونهم ، ويسبون كل من ينتمي إلى علم
الأشعرية ويكفرونهم ويتبرؤون منهم وينحرفون بالولاية عنهم ، ويعتقدون
أنهم على ضلالة ، وخائضون في جهالة ؟

فماذا يقال لهم ويصنع بهم ويعتقد فيهم ؟
أتركون على أهوائهم أم يكف عن غلوائهم ؟ !
فأجاب :

تصفحت عصمنا الله وإياك سؤالك هذا ووقفت عليه .

وهؤلاء الذين سميت من العلماء أئمة خير وهدى وممن يجب بهم الاقتداء لأنهم قاموا بنصر الشريعة ، وأبطلوا شبه أهل الزيغ والضلالات ، وأوضحوا المشكلات ، وبينوا ما يجب أن يدان به من المعتقدات فهم ، تعرفتهم بأصول الديانات العلماء على الحقيقة ، لعلمهم بالله عز وجل وما يجب له وما يجوز عليه وما ينتفي عنه ، إذ لا تعلم الفروع إلا بعد معرفة الأصول .

فمن الواجب أن يعترف بفضائلهم ويقر لهم بسوابقهم ، فهم الذين عنى رسول الله ﷺ وآله وسلم بقوله « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين » .

فلا يعتقد أنهم على ضلالة وجهالة إلا غبي جاهل ، أو مبتدع زائغ عن الحق مائل .

ولا يسبهم وينسب إليهم خلاف ما هم عليه إلا فاسق ، وقد قال الله عز وجل ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ (٥٨) .

فيجب أن يبصر الجاهل منهم ، ويؤدب الفاسق ، ويستتاب المتدع الزائغ عن الحق إذا كان مستسهلاً ببدعة ، فإن تاب وإلا ضرب أبداً حتى يتوب كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بصبيغ المتهم في اعتقاده من ضربه إياه حتى قال يا

أمير المؤمنين إن كنت تريد دوائي فقد بلغت مني موضع الداء وإن كنت تريد قتلي فأحضر عليّ فخلّى سبيله ، والله أسأل العصمة والتوفيق برحمته . قاله محمد بن رشد] .

فهذا رأي العلماء المحققين من المالكية .

فما رأيك يا دكتور سفر ؟؟؟

* * *

ثم يقول الدكتور سفر :

عد الشافعية :

قال الإمام أبو العباس بن سريج الملقب بالشافعي الثاني ، وقد كان معاصراً للأشعري : « لا نقول بتأويل المعتزلة والأشعرية والجهمية والملحدة والمجسمة والمشبّهة والكرامية والمكيّفة بل نقبلها بلا تأويل ونؤمن بها بلا تمثيل » .

التعليق :

كيف يقول ابن سريج هذا الكلام وقد كان عُمر الأشعري عند وفاة ابن سريج ما يزيد قليلاً على الأربعين ، ومعلوم بقاء الأشعري على الاعتزال أربعين سنة فمتى سمعه ابن سريج ولما يتكون مذهب الأشعري بعد ؟

ومن العجب أن الدكتور سفر نقل تواريخ الوفاة وقال : « والظاهر أنه توفي قبل رجوع الأشعري لمذهب السلف » ثم مع كل هذا اعتمد النص ومثته صارخ بنكارته .

وأمر آخر أنه نقل هذا الكلام اعتماداً على ابن القيم في « اجتماع الجيوش » والذي فيه مروي بسند فيه انقطاع بين الزنجاني وابن سريج .

أليس هذا من التدليس يا د . سفر ؟؟؟

ثم يقول الدكتور سفر :

قد الإمام أبو الحسن الكرجي من علماء القرن الخامس الشافعية ما
صه : «لم يزل الأئمة الشافعية يأنفون ويستنكفون أن ينسبوا إلى الأشعري
ويتبرؤوا مما بنى الأشعري مذهبه عليه وينهون أصحابهم وأحبابهم عن الحوم
حوايه على ما سمعت من عدة من المشايخ والأئمة» ، وضرب مثلاً بشيخ
شافعية في عصره الإمام أبو حامد الإسفرائيني الملقب «الشافعي الثالث»
قائلاً :

« ومعلوم شدة الشيخ على أصحاب الكلام حتى ميز أصول فقه الشافعي
من أصول الأشعري ، وعلق عنه أبو بكر الراذقاني وهو عندي ، وبه اقتدى
الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في كتابيه اللمع والتبصرة حتى لو وافق قول
الأشعري وجهاً لأصحابنا ميزه وقال : «هو قول بعض أصحابنا وبه قالت
الأشعرية ولم يعدهم من أصحاب الشافعي ، استنكفوا منهم ومن مذهبهم في
أصول الفقه فضلاً عن أصول الدين» أ . هـ .

التعليق :

نقول لم اكتفيت بالنقل عن الكرجي مع كونه نقلاً غير صحيح - كما
سيأتي - ؟ .

وهل هذا يكفي في بيان رأي المذهب ؟

ولماذا لم تنقل عن البيهقي والشيخ أبي إسحق الشيرازي وأبي محمد
الجويني وإمام الحرمين والغزالي وأبي بكر الشاشي والعز ابن عبد السلام وابن
دقيق العيد والإمام النووي وابن عساكر والخطيب البغدادي والعراقي والحافظ
ابن حجر وغيرهم كثير ؟

بل عن كثير من المتأخرين أيضاً كالشيخ زكريا الأنصاري وابن حجر
المكي والرملي إلى يومنا هذا ؟؟؟ !!!

أما ما نقله عن الكرجي فغير صحيح بين ذلك السبكي في طبقات
الشافعية عند ترجمته للكرجي ، ومما جاء فيها :

« ... وقد حكى الحافظ أبو محمد الدمياطي .. وذكر أن هذا الكرجي
من أكابر أصحاب الشيخ أبي إسحاق... »

ثم قال ابن السمعاني وله قصيدة بائية في السنة شرح فيها اعتقاده واعتقاد
السلف تزيد على مائتي بيت قرأتها عليه في داره بالكرج .

قلت : ثبت لنا بهذا الكلام أن ابن السمعاني قال إن لهذا الرجل قصيدة
في الاعتقاد على مذهب السلف موافقة للسنة وابن السمعاني كان أشعري
العقيدة فلا نعترف بأن القصيدة على السنة واعتقاد السلف إلا إذا وافقت ما
نعتقد أنه كذلك وهو رأي الأشعري .

إذا عرف هذا فاعلم أنا وقفنا على قصيدة تعزى إلى هذا الشيخ وتلقب
بعروس القصائد في شمس العقائد نال فيها من أهل السنة وباح بالتجسيم فلا
حتى الله معتقدها ولا حتى قائلها كائنا من كان وتكلم فيها في الأشعري أقبح
كلام وافترى عليه أي افتراء ...

وأقول أولاً : إنني ارتببت في أمر هذه القصيدة وصحة نسبتها إلى هذا
الرجل ، وغلب على ظني أنها إما مكذوبة عليه كلها أو بعضها ، والذي يرجح
أنها مكذوبة عليه كلها أن ابن الصلاح ترجم هذا الرجل وحكى كلام ابن
السمعاني إلا فيما يتعلق بهذه القصيدة فلم يذكره ، فيجوز أن يكون ذلك قد
دس في كتاب ابن السمعاني ليصحح به نسبة القصيدة إلى الكرجي وقد

حرى كثير مثل ذلك ، ويؤيد هذه أيضا أن ابن السمعاني ساق كثيرا من شعره
وذكر من هذه القصيدة بيتا واحدا ، ولو كان قد قرأها عليه لكان يوشك
أن يذكر ولو بعضها ويحتمل أن يكون له بعضها ، ولكن زادت الأبيات
نقتضية للتجسيم وللكلام في الأشاعرة ويؤيد ذلك أن أبياتها غير متناسبة فإن
بعضها شعر مقبول وبعضها وهو المشتمل على القبائح في غاية الرداءة لا يرضى
به من يحسن الشعر . انتهى كلام الإمام السبكي .

ولولا مخافة الإطالة لذكرنا تلك القصيدة التي ذكرها السبكي وانتقدها
وذكر أنه الأغلب على الظن أنها ملفقة موضوعة وأورد القرائن على ذلك وهذا
مما يضعف ما قيل في عقيدة الكرجي .

* * *

ثم يقول الدكتور سفر :

وبحو قوله بل أشد منه قال شيخ الإسلام الهروي الأنصاري .

التعليق :

هلا أفدتنا يا دكتور سفر عن هذا النقل ، وموضعه ، وأين قاله ؟

علما بأن هذا ليس شافعيًا بل هو حنبلي .

وها أنذا أسوق لك ما قاله الحافظ السبكي .

قال الحافظ السبكي :

« كان ابن تيمية مع ميله إليه يضع من هذا الكتاب ، أعني : منازل

الساثرين : قال شيخنا الذهبي : وكان يرمي أبا إسماعيل بالعظائم بسبب هذا

الكتاب ، ويقول : إنه مشتمل على الاتحاد . أ . ه .

فإذا كان الميزان لديك يا د : سفر هو الشيخ ابن تيمية ، فهل يقبل - بعد قدح ابن تيمية في الرجل بالاتحاد - قوله في تخطئة المنزهة من الأشاعرة ؟ ؟ ؟



ثم يقول الدكتور سفر :

٣ - الحنفية : معلوم أن واضع الطحاوية وشارحها كلاهما حفيان ، وكان الإمام الطحاوي معاصراً للأشعري وكتب هذه العقيدة لبيان معتقد الإمام أبي حنيفة وأصحابه ، وهي مشابهة لما في الفقه الأكرع وقد نقلوا عن الإمام أنه صرح بكفر من قال إن الله ليس على العرش أو توقف فيه ، وتلميذه أبو يوسف كفر بشراً المريسي . ومعلوم أن الأشاعرة ينفون العلو وينكرون كونه تعالى على العرش ومعلوم أيضاً أن أصولهم مستمدة من بشر المريسي .

التعليق :

أولاً : متن الطحاوية من المتون المعتمدة عند أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية وليس فيها ما يؤيد عقيدة المتمسلفة بل على العكس تماماً . فمن ذلك قول الإمام الطحاوي : «تعالى عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات» .

وقوله : «والعرش والكرسي حق ، وهو مستغن عن العرش وما دونه ، محيط بكل شيء وفوقه ، وقد أعجز عن الإحاطة خلقه» .

وقال الطحاوي أيضاً : «له معنى الربوبية ولا مربوب ، ومعنى الخالق ولا مخلوق» . وهذا مخالف لكلام من يقول بالقدم النوعي للعالم .

وقال الطحاوي أيضاً في عقيدته «وهو مستغن عن العرش وما دونه محيط بكل شيء وبما فوقه» هكذا ثبت لفظ «وبما فوقه» وخاصة في نسخة الشيخ

العلامة الغنيمي الحنفي شارح الطحاوية المتوفى سنة ١٢٩٨ هـ .

وقد قامت بعض دور النشر المغرضة بحذف لفظة «بما» ليثبتوا أن الفوقية عائدة على الله لتوافق العبارة معتقدتهم مع أن السياق لا يساعد ذلك ، لأن الكلام هنا واقع عن استغناء الله سبحانه عما دون العرش وما فوقه ، وأنه بكل شيء محيط .

ثانياً : أما عن شارح العقيدة الطحاوية (ابن أبي العز) فننقل شيئاً من كلام الأئمة فيه :

قال الشيخ القاري في شرح الفقه الأكبر ص (١٧٢) : «والحاصل أن التشارح يقول بعلو المكان مع نفي التشبيه وتبع فيه طائفة من أهل البدعة» . اهـ .

وقال أيضاً ص (١٧٢) ما نصه : «ومن الغريب أنه استدل على مذهبه الباطل برفع الأيدي في الدعاء إلى السماء ..» اهـ .

قال الحافظ ابن حجر في «إنباء الغمر» :

«وإن العلماء بالديار المصرية خصوصاً أهل مذهب من الحنفية اذكروا ذلك عليه»^(١) .

ومن تلك الأمور المستشنعات أن الحافظ قال كما في «إنباء الغمر» .

«قوله : يا خير خلق الله ، الراحح تفضيل الملائكة إلى غير ذلك ..» .

وذكر الحافظ أيضاً في «إنباء الغمر» أن ممن أنكر على ابن أبي العز من

الحنابلة :

(١) إساء الغمر للحافظ ابن حجر (٩٦/٢) .

« زين الدين ابن رجب ، وتقي الدين ابن مفلح وأخوه ... »^(١).

ثم لماذا يعرض الدكتور سفر عن كلام ابن الهمام والزبيدي وملا علي القاري وغيرهم ؟ ومن المعلوم أن الحنفية ماتريديّة .

ثالثاً : ما في الفقه الأكبر يخالف كلام المتمسلفة .

وفيه ص (٥٦) ما نصه : «ومعنى الشيء إثباته بلا حسم ولا جوهر ولا عرض ولا حد له ولا ضد له ولا ند له ولا مثل له » انتهى .

وجاء أيضاً في «الفقه الأكبر» ص (٥٠) ما نصه :

«ويتكلم لا ككلامنا ، ونحن نتكلم بالآلات والحروف ، والله تعالى يتكلم بلا آله ولا حروف ، والحروف مخلوقة وكلام الله تعالى غير مخلوق » .

وقال الشيخ ملا علي القاري ص (٢٩) من شرح الفقه الأكبر :
« ومبتدعة الحنابلة قالوا : كلامه حروف وأصوات تقوم بذاته وهو قديم ، وبالع بعضهم جهلاً حتى قال : الجلد والقرطاس قديمان فضلاً عن الصحف ، وهذا قول باطل بالضرورة ومكابرة للحس ، للإحساس بتقديم الباء على السين في بسم الله ، ونحوه » .

رابعاً : لقد نسبت إلى الإمام أبي حنيفة أنه صرح بكفر من قال إن الله ليس على العرش دون أن تذكر المصدر ، وصيغة (نقلوا) فيها تضعيف .

فالذي روى ذلك عن أبي حنيفة اثنان ، الأول : أبو مطيع البلخي وهو وضاع ، قال الذهبي في الميزان^(٢) :

(١) إنباء الغمر للحافظ ابن حجر (٩٧/٢) .

(٢) ميزان الاعتدال للذهبي (٥٧٤/١) .

«قال الإمام أحمد لا ينبغي أن يروى عنه شيء . وعن يحيى بن معين :
ليس بشيء» .

وأورد أبا مطيع البلخي هذا الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان»^(١) وقال :
«قال أبو حاتم الرازي : كان مرجئاً كذاباً . . .» .

وذكر الحافظ بأن الذهبي جزم بأن البلخي وضع حديثاً .

والثاني هو : نوح الجامع ، قال العلماء : كان جامعاً لكل شيء إلا
الصدق ، وهو وضاع مشهور انظر ترجمته في «تهذيب التهذيب»^(٢) .



ثم يقول الدكتور سفر :

٤ - الحنابلة : موقف الحنابلة من الأشاعرة أشهر من أن يذكر فمند بدّع
الإمام أحمد «ابن كلاب» وأمر بهجره - وهو المؤسس الحقيقي للمذهب
الأشعري - لم يزل الحنابلة معهم في معركة طويلة ، وحتى في أيام دولة نظام
الملك - التي استطالوا فيها - وبعدها كان الحنابلة يخرجون من بغداد كل واعظ
يخلط قصصه بشيء من مذهب الأشاعرة ، ولم يكن ابن القشيري إلا واحداً
ممن تعرض لذلك ، وبسبب انتشار مذهبهم وإجماع علماء الدولة سيما الحنابلة
على محاربته أصدر الخليفة القادر منشور «الاعتقاد القادري» أوضح فيه
العقيدة الواجب على الأمة اعتقادها سنة ٤٣٣ هـ .

وكذلك يفعل أتباعهم في عصرنا هذا بملء خطبهم الحماسية ومواعظهم

(١) لسان الميزان (٢/٣٣٥ - هندية).

(٢) (١٠/٣٣٣ وما بعدها) ، من تهذيب التهذيب.

وقصصهم وما يسمونه بالكتب الفكرية لتثقة قرائهم - من الشباب المتحمس - العمياء بهم ولجهل أكثر هؤلاء الشباب بعقيدتهم الصحيحة التي كان عليها سلفهم الصالح من الصحابة ومن تبعهم بإحسان .

هذا ويس دم الأشاعرة وتدعيهم خاصة بأئمة المذهب المعتبرين ، بل هو مقول أيضاً عن أئمة السبوك الذين كانوا أقرب إلى السنة وتبع السلف ، فقد نقل شيخ الإسلام في الاستقامة كثيراً من أقوالهم في ذلك ، وأنهم يعتبرون موافقة عقيدة الأشعرية منافياً لسلوك طريق الولاية والاستقامة حتى أن عدد القادر الحيلالي لما سئل : « هل كان لله ولي على غير اعتقاد أحمد بن حنبل ؟ قال : ما كان ولا يكون » .

التعليق :

١ - أما ابن كلاب فقد قال الذهبي (تلميذ ابن تيمية) في ترجمته في «السير» (١١ / ١٧٥) : «والرجل أقرب المتكلمين إلى السنة بل هو في مناظرهم» وانظر إلى التعليق في أسفل تلك الصحيفة من «سير أعلام النبلاء» .

٢ - ما كان يقوله الإمام أحمد في مسائل التوحيد هو ما يقوله الأشاعرة أيضاً على الغالب وابن تيمية ومقلدوه يحالفونه في ذلك !!
وإليك بعض الأمثلة على ذلك :

أ - كان الإمام أحمد يؤول بعض النصوص في الصفات التي يفيد ظاهرها التجسيم والتشبيه . قال ابن كثير في «البداية والنهاية»^(١) :
«روى البيهقي عن الحاكم عن أبي عمرو بن السماك عن حنبل أن أحمد

(١) البداية والنهاية لابن كثير (١٠/٣٢٧) .

بن حنبل تأول قول الله تعالى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ أنه جاء ثوابه ... ثم قال البيهقي : وهذا إسناد لا غبار عليه .

ثم قال ابن كثير :

«وكلامه - أي الإمام أحمد - في نفي التشبيه وترك الخوض في الكلام والتمسك بما ورد في الكتاب والسنة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن أصحابه» .

ب : وفي «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى^(١) أن الإمام أحمد كان يقول في عقيدته :

«والله تعالى لم يلحقه تعير ولا تبدل ، ولا يلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش» .

وهذا مخالف لما حاولت إثباته يا د : سفر .

ج : وفي طبقات الحنابلة^(٢) أن الإمام أحمد : «أنكر على من يقول بالجسم ، وقال إنما الأسماء مأخوذة بالشرعية واللغة ، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على كل ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف والله تعالى خارج عن ذلك كله فلم يجز أن يسمى جسماً لخروجه عن معنى الجسمية ، ولم يجرى في الشريعة ذلك فبطل» .

وهذا مخالف للذي ذهب إليه من إثبات العلو الحسي الموهم للتجسيم .

فهذا الإمام أحمد ينفي التجسيم صراحة !!

(١) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٢/ ٢٩٧) .

(٢) طبقات الحنابلة (٢/ ٢٩٨) .

والإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول :

«أتانا من المشرق رأيان خبيثان جهم معطل ومقاتل مشبه» كما في «السير» (٧/ ٢٠٢) .

(ثانياً) : لو علم سفر بأن الإمام البخاري رحمه الله تعالى صاحب الصحيح كان علي مذهب ابن كلاب أو كان يستمد مباحثه الكلامية منه لما تفوّه بهذا القول !!

قال الحافظ ابن حجر في الفتح^(١) ما نصه :

«مع أن البخاري في جميع ما يورده من تفسير الغريب إنما ينقله عن أهل ذلك الفن كأبي عبيد والنضر بن شميل والفراء وغيرهم ، وأما مباحثه الفقهية فغالبها مستمدة له من الشافعي وأبي عبيد وأمثالهما ، وأما المسائل الكلامية فأكثرها من الكرايسي وابن كلاب ونحوهما» انتهى .

قلت : والكرايسي وابن كلاب رحمهما الله تعالى كانا يقولان بأن لفظنا بالقرآن مخلوق ، قال الحافظ الذهبي في ترجمة الكرايسي في «سير أعلام النبلاء»^(٢) .

«ولا ريب أن ما ابتدعه الكرايسي وحرره في مسألة اللفظ وأنه مخلوق هو حق» انتهى .

وعلى ذلك الحق كان البخاري ومسلم خلافاً للإمام أحمد الذي كان

(١) فتح الباري (١/ ٢٤٣) .

(٢) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٨٢) .

يقول بأن من قال لفظي بالقرآن مخلوق (فهو جهمي) وفي روايات أخرى (فهو كافر) .

قال الحافظ الذهبي في^(١) ترجمة الإمام مسلم ما نصه :

« كان مسلم بن الحجاج يظهر القول باللفظ ولا يكتمه فلما استوطن البخاري نيسابور أكثر مسلم الاختلاف إليه ، فلما وقع بين البخاري والذهلي ما وقع في مسألة اللفظ ونادى عليه ومنع الناس من الاختلاف إليه حتى هجر - البخاري - وسافر من نيسابور ، قال : فقطعه أكثر الناس غير مسلم فبلغ محمد بن يحيى فقال يوماً : ألا من قال باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا ، فأخذ مسلم رداءه فوق عمامته وقام على رؤوس الناس ثم بعث إليه بما كتب عنه على ظهر حمال ، قال : وكان مسلم يظهر القول باللفظ ولا يكتمه» انتهى .. اهـ .
بتصرف يسير .

والذي تجدر الإشارة إليه هو أنه لا مخالفة على التحقيق بين الإمام أحمد ومن ذكرناه ؛ لأن الإمام أحمد قد أراد بالمنع أن يسد باب الفتنة ولا شك أنه يعلم بداهة أن ألفاظنا بالقرآن مخلوقة ، على حين رأى غيره ضرورة البيان لئلا يفضي إلى اعتقاد حلول القديم في الحادث كما حصل مع طائفة وهذا اختلاف منهم في تقدير المصلحة .

* * *

[دحض إدعاء الدكتور سفر

رجوع الإمامين الجويني والرازي]

ثم يقول الدكتور سفر :

هذا موخر مختصر جداً لحكم الأشاعرة في المذاهب الأربعة ، فما ظنك بحكم رجال الجرح والتعديل مما يعلم أن مذهب الأشاعرة هو رد خير الآحاد جملة ، وأن في الصحيحين أحاديث موضوعة أدخلها الزنادقة ، وغيرها من العوام ، وانظر إن شئت ترجمة إمامهم المتأخر الفخر الرازي في الميراث ولسان الميزان .

وهاهنا حقيقة كبرى أثبتها علماء الأشعرية الكبار بأنفسهم - كالجويني وابن أبي المعالي والرازي واعزالي وغيرهم - وهي حقيقة إعلان حيرتهم وتوبتهم ورجوعهم إلى مذهب السلف ، وكتب الأشعرية المتعصبة مثل طبقات الشافعية أوردت ذلك في تراجمهم أو بعضه فما دلالة ذلك ؟ إذا كانوا من أصلهم على عقيدة أهل السنة والجماعة فعن أي شيء رجعوا ؟ ولماذا رجعوا ؟ وإلى أي عقيدة رجعوا ؟

التعليق :

الجويني رجوعه إنما كان إلى التفويض وهو أحد المسلكين اللذين يجيزهما الأشاعرة وهذه كتب الجويني بين أيدينا وأيديهم فليأتونا ببرهان كلامهم إن كانوا صادقين .

ويدعون أيضاً : أن الإمام الرازي تراجع عن مذهب الأشاعرة في مسألة الصفات والنصوص المعلومة التي يجري فيها الخلاف .

هذا هو مدعاهم .

ويجب علينا نحن قبل أن نقول كلمتنا أن نوضح مُدَّعاهم هذا ثم بعد
اتصاحه فأنا أجزم أن تهافته سيظهر لكل من له عقل سليم .
أولاً : يجب أن نُعرِّف بمذهب الأشاعرة في هذه المسألة .
فنقول :

مذهب أهل السنة والجماعة كلهم ومنهم الأشاعرة : أن الله تعالى لا
يتشابه أحداً من خلقه ، لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله . وإن كل ما
خطر على قلب بشر من صورة أو كيفية فيجب نفيه عنه تعالى ، لأن الصورة
والكيف منتفیان في الأصل عنه تعالى .

وهم يقولون بتنزيه الله تعالى عن صفات البشر والحوادث والأجسام
وكل ما يلزم عن كون الشيء جسماً وهي لوازم الأجسام مثل : الكون في
الأمكنة والحركة والحجم والكيف والتركيب وغير ذلك .

وبناءً على هذا فالنصوص التي نقرأها في الكتاب والسنة . فيتوهم منها
بعض الناس معنى لا يليق بالله تعالى مما مضى وغيره ، ويقولون إن هذا هو
الظاهر من هذه النصوص ، فنقول : ليس هذا هو الظاهر ، بل هذا هو ما
تتخيله أنت ظاهراً ، ولا ظاهر إلا الحق ، فتعالى الله تعالى أن يجعل كلامه
ظاهراً في أمر باطل ، وإنما الباطل هنا هو التوهم الذي ظهر في نفسك .
فالظاهر إنما هو وهم قام في فكر إنسان تصور أن هذا المعنى هو الظاهر من
النص .

فلما ظهرت هذه المشكلة عند فساد تذوق الناس للغة العربية وضعف
عقائدهم في الله تعالى وغلبة الأمور الحسية والتوهمات النفسية ، احتاج
العلماء إلى أسلوب يعالجون به هذه المشكلة ، ويكون هذا الأسلوب واضحاً

متميزاً مدركاً مضبوطاً بقواعد تنسجم مع اللغة والأمور الصحيحة المعلومة من الدين بالضرورة ، ويكون سهلاً ودقيقاً في نفس الوقت ، متلائماً مع ما كان عليه السلف الصالح المشهود لهم بالخيرية ، ملائماً لطباع عامة الناس قدر الاستطاعة .

* * *

فتوصل علماء الأمة من الأشاعرة إلى توضيح مذهب محقق لكل هذه الشروط متكون من مرتبتين :

الأولى : وهي الأصل سموها التفويض .

والثانية : وهذه لا يلجأ إليها إلا عند الحاجة سموها التأويل .

كلا هاتين المرتبتين حقٌّ ولا تعارض بين الواحدة والأخرى .

* * *

ومعنى التفويض :

هو تفويض هذه النصوص إلى الله تعالى وعدم الخوض فيها والإيمان بها على سبيل الإجمال .

أي الإيمان بما علم الله أنه الحق ، وإمرارها كما جاءت بلا كيف ولا معنى ، مع تنزيه الله تعالى عن الاتِّصاف بشيء من سمات النقص كما مر . وهذا هو الذي كان عليه جمهور السلف .

كانوا لا يخوضون في هذه الأمور ولا يتكلمون فيها ، بل ينهون عامة الناس عن الكلام فيها ، ويأمرونهم بتنزيه الله تعالى عن سمات النقص .

قال الذهبي في سير أعلام النبلاء : والمحفوظ عن مالك رحمه الله رواية الوليد بن مسلم أنه سأله عن أحاديث الصفات فقال : «أمرها كما جاءت بلا تفسير» . اهـ^(١) .

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري : «وأسند البيهقي بسند صحيح عن أحمد بن أبي الخوارى عن سفيان بن عيينة قال : كل ما وصف الله به نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته والسكوت عنه . ومن طريق أبي بكر الضبعي قال مذهب أهل السنة في قوله الرحمن على العرش استوى قال بلا كيف والآثار فيه عن السلف كثيرة وهذه طريقة الشافعي وأحمد بن حنبل» . اهـ^(٢) .

وورد في طبقات الحنابلة في ذكر عقيدة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله : «كان الإمام أحمد - رحمه الله - تعالى يقول : لله تعالى يدان ، وهما صفة له ، ليستا بجارحتين وليستا بمركبتين ولا جسم ولا من جنس الأجسام ، ولا من جنس المحدود - والتركيب والأبعاد والجوارح ، ولا يقاس على ذلك ، ولا له مرفق ولا عضلة ، ولا فيما يقتضي ذلك من إطلاق قولهم يد إلا ما نطق به القرآن الكريم» . اهـ^(٣)

وقال ابن الجوزي في مجالسه في المتشابهات (ص ٥٩) يروى أن أحمد ابن حنبل رحمه الله سأله ولده عبد الله عن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (خَمَرْتُ طِينَةَ آدَمَ بِيَدَيَّ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا) فقال له : يا بني ، إذا سألت عن اليد في جهة الخالق فينبغي أن تقطع يدك أو تخبئها في كمالك ... إلخ .

* * *

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٠٥/٨) .

(٢) فتح الباري (٣٤٣/١٣) .

(٣) طبقات الحنابلة (٣٩١/٢) .

والمرتبة الثانية وهي التأويل ومعناها :

هي أن تصرف اللفظ الذي توهم بعض الناس أن ظاهره هو التجسيم والتشبيه وإثبات الجوارح والأدوات والحركات وغير ذلك من معان باطلة إلى معنى صحيح لقرينة .

وقد يتنا نحن كيف توهم هؤلاء الناس هذا الوهم .

ولما كان بعض الناس لا يكتفون بالطريق الإجمالي في تنزيه الله كما مر في مرتبة التفويض ، إقما لفساد معتقدتهم كالحشوية .

ولما كانت هذه الأصناف موجودة في الناس ولا يخلو زمان منها ، احتيج إلى أسلوب تفصيلي لصدِّ مَنْ كانت هذه حالة .

يتم بهذا الأسلوب تفهيمه أن اللفظ ليس ظاهره ما فهمته ولا هو ما تبادر إلى ذهنك أو توهمته ، مما هو تشبيه محض مضاد للتوحيد ، بل الظاهر هو معنى يليق بالله تعالى .

ويتم بيان هذا الأمر لهؤلاء الناس بواسطة أسلوب التأويل الذي حاصله :

أنه صرف اللفظ عن ظاهره المتوهم لدى الأنفس الخبيثة أو الجلفة إلى معنى صحيح لقرينة ، وهذه القرينة إما أن تكون لفظية أو حالية .

وتفصيل هذا الأسلوب موضح في المطوَّلات ، وقد لجأ بعض السلف إلى هذا الأسلوب لما واجهوا الحالات التي ذكرناها .

ومما مضى تبين أن كلا من الأسلوبين أو المرتبتين حق صريح ووارد عن السلف الصالح ولا تناقض بينهما ؛ لأنهما في الحقيقة يكمل بعضهما بعضا .

ويلاحظ من شرحنا لهذين الأسلوبين أنَّ الأصل هو التفويض ، ولا يلجأ

إلى الثاني إلا لأسباب إما تفهيم قاصر عن إدراك الحق أو ردّ شبهة لمشكك خبيث الطبع والقصد ؛ لغاية إعزاز الدين وإظهار أنه الحق الذي لا عوج فيه .

* * *

نعود إلى الكلام عن الإمام فخر الدين الرازي ، فنقول : هذا هو الذي كان عليه فخر الدين الرازي ، وهذا هو الذي مات عليه الإمام ، لم يحدث أنه تراجع عن هذا كله ، ولا عن بعض منه . وبيان هذا كما يلي :

كان الإمام فخر الدين في بداية حياته ولدى اشتهاره وقبل أن تحين وفاته كثير المناظرات مع المبتدعة من الحشوية وغيرهم ممن ضل عن فهم المعنى الحق ، وكان يجول في البلدان يتحدى من خالف مذهب الإسلام فيناظره ويبين له سقم كلامه وضعف حجته وبيانه .

ومعظم كتبه التي كتبها في حياته إما كانت رداً على الحشوية أو الفلاسفة أو على من غلط من المعتزلة وغيره من الناس .

ولم يصمد أمامه إنسان ، فأخرس الألسنة وأزال الباطل وثبت دعائم الحق ، على حسب الطاقة ، رحمه الله .

والرجل عندما يكون هذا حاله لا بد أن يتمسك بأسلوب التأويل ، الذي مرّ بيانه فلا يمكن عند المناظرة مع هؤلاء الناس أن يقول لهم - خصوصاً الحشوية لأن الخلاف إنما هو معهم في هذه المسألة - قوضوا العلم إلى الله تعالى ، كيف وهم يعتقدون أن ما يقولون به إنما هو كلام الله تعالى والظاهر الصريح الذي لا يجوز العدول عنه إلى غيره ، بل لا بد من بيان أن الأمر الذي يدعون أنه ظاهرٌ وواضح ، هو في الحقيقة باطل لا شك في هذا ، وهذا لا يتم إلا باستعمال أسلوب التأويل ، فهو الآلة التي تذبح بها خراف الباطل . وهذا

هو ما كان عليه الإمام في عامة كتبه لأن حالة الناس الذين كان يواجههم كانت تفرض عليه ذلك .

فلما اقتربت الوفاة ، وحن الانتقال إلى الدار الآخرة ، عاد الإمام الفخر الرازي إلى الأصل في مذهبه (التفويض) ، لأنَّ مطلوب المرء في تلك الحال إنما هو السلامة ، وتفويض الأمر إلى الله تعالى هو السلامة .

والناظر في وصيته المذكورة لا يرى فيها تبريراً من مذهبه الذي كان عليه ، بل يرى منها تفويض أمره إلى الله تعالى .



ونريد هنا كلاماً لمن أراد أن يستفيد :

الإمام الرازي كان يدعو إلى التفويض حتى قبل كتابة هذه الوصية أي في أثناء مصاولته للناس ومناظرته معهم ، وعلى هذا لا يكون هناك أي وجه لكلام المعارض .

ودليل هذا أنه قال في كتاب المعالم : « ... فلم يبق إلا الإقرار بمقتضى الدلائل العقلية القطعية ، وحمل الظواهر النقلية إما على التأويل وإما على تفويض علمها إلى الله سبحانه وتعالى ، وهو الحق » .

هذا كلامه في هذا الكتاب ، وهو صريح أنه لا يقول بحرمة التفويض ولا بحرمة التأويل ، ولكنه ترجح لديه أن التفويض هو الحق أي الأرجح وذلك لما ذكرناه من أنه الأسلم .

وذكر أيضاً هذا المعنى في كتاب الأربعين « ... فلم يبق إلا أن تصدق الدلائل العقلية ويشغل بتأويل الظواهر النقلية أو يفوض علمها إلى الله » .

هذا هو كلامه الذي يقطع كلام كل إنسان بعده ، فالأشاعرة عندهم فيما بينهم خلاف هل التأويل أرجح أو التفويض مع اتفاقهم على تنزيه الله تعالى .

أما خلافهم مع غيرهم من الحشوية فهو دائر بين التنزيه الذي يقول به الأشاعرة الذين هم أهل السنة ، وبين التشبيه والتجسيم .

وبهذا يكون قد ظهر بحول الله وقوته تهافت من ادعى أن الإمام الرازي قد تراجع عن مذهبه ، وبأن هذا ما هو إلا كذب على أهل الحق ، والحمد لله رب العالمين .

* * *

[ابن الجوزي موافق للأشاعرة في المعتقد والنووي أشعري
أما الحافظ فكل الدنيا تعلم أشعريته وإمامته في علم الكلام
لكن الدكتور يراه متذبذباً!]

ثم يقول الدكتور سفر :

وقد كان من الحنابلة من ذهب إلى أبعد من هذا كابن الجوزي وابن عقيل
وابن الزاغوني ، ومع ذلك فهؤلاء كانوا أعداء ألداء للأشاعرة ، ولا يجور بحال
أن يعتبروا أشاعرة فما بالك بأولئك .

وليكن معبوماً أن ابتداء أمر الأشاعرة أنهم توسلوا إلى أهل السنة أن يكفوا
عن محرمهم وتبديعهم وتضليلهم وقالوا : نحن معكم ندافع عن الدين وننازل
الملحدين .

التعليق :

إن الأشاعرة هم الأغلبية .

ولم يتوسلوا إلى أحد !!

بل هم أهل السنة .

وقولك هذا من المخادعة والمخاتلة :

فلم لم توضح لنا متى عادى هؤلاء العلماء الأشاعرة ؟

وأين مصدرك في هذا الإدعاء ؟ .

أما ابن الجوزي فقد كان إماماً على عقيدة أهل السنة والجماعة ولا يهم
عادى الأشاعرة أو وآلاهم ، المهم هو موافقته في المعتقد وهو موافق لهم كما
في « دفع شبهة التشبيه » و « زاد المسير » .

بيان من هم الأشاعرة :

قال الإمام الحافظ التاج السبكي في كتابه «معيد النعم ومبيد النقم» ص (٦٢) مبيناً من هم الأشاعرة :

«هؤلاء الحنفية والشافعية والمالكية وفضلاء احنابلة ولله الحمد في العقائد يد واتحدة كلهم على رأي أهل السنة والجماعة يدينون الله تعالى بطريق شيخ السنة أبي الحسن الأشعري رحمه الله ، لا يحيد عنها إلا رعا ع من الحنفية والشافعية لحقوا بأهل الاعتزال ، ورعا ع من احنابلة لحقوا بأهل التجسيم ..» .
وقال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي إمام الشافعية في وقته وصاحب كتاب «المهذب» الذي عليه وعلى شرحه للإمام النووي رحمه الله تعويل الشافعية ما نصه :

[ومن اعتقد غير ما أشرنا إليه من اعتقاد أهل الحق المنتسبين إلى الإمام أبي الحسن الأشعري رحمته الله فهو كافر . ومن نسب إليهم غير ذلك فقد كفرهم فيكون كافراً بتكفيره لهم لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : «وما كفر رجل رجلاً إلا بآء به أحدهما ..»^(١) .

وأنا لا أوافق الشيخ على جلالة قدره في تكفير أحد من أهل لا إله إلا الله محمد رسول الله سائلاً المولى أن يغفر لي وله ولسائر المسلمين .

* * *

(١) انظر شرح اللمع للإمام الشيرازي طبع دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ (١/١١١).

إثبات أشعرية النووي :

قال في « شرح صحيح مسلم »^(١) :

« اعلم أن لأهل العلم في أحاديث الصفات وآيات الصفات قولين ، أحدهما وهو مذهب معظم السلف أو كلهم أنه لا يتكلم في معناها ، بل يقولون يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى وعظمته اعتقادنا الجازم أن الله تعالى ليس كمثله شيء وأنه منزّه عن التجسيم والانتقال والتحيز في جهة وعن سائر صفات المخلوق ، وهذا القول مذهب جماعة من المتكلمين واختاره جماعة من محققهم وهو أسلم . والقول الثاني : وهو مذهب معظم المتكلمين أنها تُتأول على ما يليق بها على حسب مواقعها ، وإنما يسوغ تأويلها لمن كان من أهله بأن يكون عارفاً بلسان العرب وقواعد الأصول والفروع ذا رياضة في العلم .

« والله تعالى مُنَزَّهٌ عَنِ الْجِسْمِ وَالْحَد .. » .

وقال الإمام الحافظ السبكي في كتابه « طبقات الشافعية الكبرى »^(٢) ما

نصه :

« وقد وصل حال بعض المجسمة في زماننا إلى أن كتب شرح صحيح مسلم للشيخ محيي الدين النووي وحذف من كلام النووي ما تكلم به على أحاديث الصفات ؛ فإن النووي أشعري العقيدة ، لم تحمل قوى هذا الكاتب أن يكتب الكتاب على الوضع الذي صنّفه مصنفه ، وهذا عندي من كبائر

(١) شرح النووي على مسلم (١٩/٣) .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى للإمام السبكي الشافعي (١٩/٢) .

الذنوب ، فإنه تحريف للشريعة ، وفتح باب لا يؤمن معه بكتب الناس وما في أيديهم من الصفات ، فقبح الله فاعله وأخزاه ..» أهـ .

وأيضاً فالإمام النووي رحمه الله تعالى يقول في عدة مواضع في كتبه «أصحابنا المتكلمون» ومن ذلك قوله في «شرح المذهب»^(١) :

«قال أصحابنا المتكلمون : «التوفيق : خلق قدرة الطاعة ، والخذلان : خلق قدرة المعصية ، والموفق في شيء لا يعصي في ذلك الشيء إذ لا قدرة له على المعصية ، قال إمام الحرمين : والعصمة هي التوفيق ..» أ. هـ .

* * *

كلام الدكتور سفر في مفخرة المسلمين الحافظ ابن حجر العسقلاني :

أما الحافظ ابن حجر فيكفي أن الدنيا تعلم أشعريته وإمامته في علم الكلام ، أما الدكتور سفر فيكفي أن تعلم ما قاله : ولو قيل إن الحافظ - رحمه الله - كان متذبذباً في عقيدته لكان ذلك أقرب إلى الصواب كما يدل عليه شرحه لكتاب التوحيد والله أعلم أ . هـ .

والكلام لا يحتاج إلى تعليق !!! .

ومن المناسب أن نبين هنا أن الدكتور سفر يعمل بطريقة رمتني بدائها وانسلت .

وسنحاول في الفقرة التالية بيان معنى عقيدة التشبيه مع نقل جزء يسير من

كلام ابن تيمية لمرأى يقف المتمسلة من هذه العقيدة .

* * *

بيان المقصود بالتشبيه والتجسيم

التشبيه لغة واصطلاحاً :

التشبيه في اللغة :

الشَّبَهُ والشَّبَهُ والشَّبِيهُ : المثل ، والجمع أشباه . وأشبه الشيء الشيء :
ماثله . وفي المثل : من أشبه أباه فما ظلم ، وأشبهت فلانا وشابهته واشتبه علي
وتشابه الشيطان واشتبهها : أشبه كل واحد صاحبه . وفي التنزيل : ﴿مُشْتَبِهًا
وَعَيْرَ مُنْتَسِبٍ﴾ [الأنعام : من الآية ٩٩] . وشبهه إياه وشبهه به مثله .
والمشتبهات من الأمور : المشكلات . والمتشابهات : المتماثلات . وتشبه فلان
بكذا . والتشبيه : التمثيل^(١) .

وعلى هذا فالتشبيه : «هو إثبات المماثلة بين الله تعالى وبين شيء من خلقه
بوجه من الوجوه» .

وقولنا : بوجه من الوجوه قيد للاحتراز عن انحصار التشبيه في المماثلة من
كل وجه ، بل يكفي لوقوعه وقوع التمثيل ولو في صفة واحدة ، فالقول به
خطر شديد .

قال ابن البنا البغدادي الحنبلي : وأما المشبهة والمجسمة فهم الذين يجعلون
صفات الله عز وجل مثل صفات المخلوقين^(٢) .

ولشناعة أمر التشبيه تبرأ السلف الصالح من التشبيه وأهله ونزهوا
عقائدهم ، وأقوالهم في صفات الله سبحانه عن هذه الجريمة النكراء .

(١) لسان العرب - ابن منظور (٥٠٣/٣١) : مادة - شبه .

(٢) المختار في أصول السنة ص ٧٧ ط : مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة .

وقد ساق الإمام البيهقي في سننه ما يفيد هذا المعنى مثل :

« أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ ثنا أبو بكر محمد أحمد بن بالويه ثنا محمد بن بشر بن مطر ثنا الهيثم بن خارجة ثنا الوليد بن مسلم قال : سئل الأوزاعي ومالك وسفيان الثوري والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي جاءت في التشبيه فقالوا : أمروها كما جاءت بلا كيفية^(١) » . اهـ .

وقال البيهقي : « أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال سمعت أبا محمد أحمد بن عبد الله المزني يقول حديث النزول قد ثبت عن رسول الله ﷺ من وجوه صحيحة وورد في التنزيل ما يصدقه وهو قوله تعالى وجاء ربك والملك صفا صفا والنزول والمجيء صفتان منفيتان عن الله تعالى من طريق الحركة والانتقال من حال إلى حال بل هما صفتان من صفات الله تعالى بلا تشبيه جل الله تعالى عما تقول المعطلة لصفاته والمشبهة بها علوا كبيرا .

قلت : وكان أبو سليمان الخطابي رحمه الله يقول إنما ينكر هذا وما أشبهه من الحديث من يقيس الأمور في ذلك بما يشاهده من النزول الذي هو تدل من أعلى إلى أسفل وانتقال من فوق إلى تحت وهذه صفة الأجسام والأشباح فأما نزول من لا تستولي عليه صفات الأجسام فإن هذه المعاني غير متوهمة فيه وإنما هو خبر عن قدرته ورأفته بعباده وعطفه عليهم واستجابته دعاءهم ومغفرته لهم يفعل ما يشاء لا يتوجه على صفاته كيفية ولا على أفعاله كمية سبحانه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير^(٢) » . اهـ .

(١) سنن البيهقي (٣/٢) . اهـ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٢/٣) .

ولنقف عند بعض الأمور في هذا النص منها :

أولاً : قوله : (التي جاءت في التشبيه ...) :

يفيد صحة ما ذكره علماء أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية ، من أن هذه النصوص موهمة للتشبيه إذا حملت على ظاهرها .

قال الإمام اللقاني في جوهرة التوحيد :

وكل نص أوهم التشبيهاً أوله أو فوض ورم تنزيهاً
فقوله أوهم التشبيهاً ، مساوٍ لقوله : هذه الأحاديث التي جاءت في التشبيه .

ثانياً : قولهم (أمروها كما جاءت) .

هذه العبارة تفهم على وجهها الصحيح إذا عرفنا ما هو المقصود بإمرارها أو المرور عليها كما جاءت ، فالإمرار في لغة العرب يعني المجاوزة وعدم التعمق أو التأمل في الشيء الذي نمر عليه ، يؤيده ما ذكره علماء اللغة في تفسير هذه المادة (مرر) ، فقد ورد في معاجم اللغة :

مرَّ عليه وبه يمرُّ مرًّا أي اجتاز . ومرَّ يمرُّ مرًّا ومرورا : ذهب واستمر مثله .
قال ابن سيده : مر يمر مرا ومرورا جاء وذهب ومر به ، ومره : جاز عليه وهذا قد يجوز أن يكون مما يتعدى بحرف وغير حرف ويجوز أن يكون مما حذف فيه الحرف فاوصل الفعل وعلى هذين الوجهين يحمل بيت جرير :

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذا حرام
وقوله عز وجل : ﴿ فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمَلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ ﴾^(١)

فمرت به أي استمرت به يعني المنى قيل : قعدت وقامت فلم يثقلها^(١)
ومعنى هذا أن إمرارها يقتضي مجاوزتها وعدم الوقوف عليها وترك علم
معناها لله تعالى ، وهذا هو التفويض الذي عليه السلف .

وقال الذهبي^(٢) : والمحفوظ عن مالك رحمه الله رواية الوليد بن مسلم أنه
سأله عن أحاديث الصفات فقال : أمرها كما جاءت بلا تفسير . اهـ .
وقال الحافظ ابن حجر في الفتح^(٣) :

وأسند البيهقي بسند صحيح عن أحمد بن أبي الخوارى عن سفيان بن
عيينة قال كل ما وصف الله به نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته والسكوت عنه .
ومن طريق أبي بكر الضبعي قال مذهب أهل السنة في قوله : ﴿الرَّحْمَنُ
عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿٥﴾ قال بلا كيف والآثار فيه عن السلف كثيرة وهذه
طريقة الشافعي وأحمد بن حنبل « أ . هـ

إذا علم هذا تبين غلط من قال : إن التفويض الذي عليه السلف هو علم
المعنى وتفويض الكيف .

لأن الذي علم المعنى لا يقال له فوض .

وكيف يفوض شيئاً علم معناه ؟

فهذا تناقض .

يضاف إليه مخالفة السلف في إثبات الكيف لله تعالى .

(١) تاج العروس للزبيدي ، ولسان العرب لابن منظور ، والصحاح للجوهري ، مادة : مرر .

(٢) سير أعلام النبلاء (١٠٥/٨) .

(٣) فتح الباري (٣٤٣/١٣) .

فبينما نرى تضافر نصوص السلف صريحة في نفي الكيف عن ذات الله وصفاته ، نرى المشبهة يثبتون لله تعالى كيفاً يفوضون معرفته لله !!! ، وهذا يتبين من ثالثاً .

وهذا لا ينفي الفهم الإجمالي ، فنعم للفهم الإجمالي ولا للفهم التكيفي .
ثالثاً : قولهم (بلا كيفية) ، يفيد نفي الكيف عن الله تعالى وعن صفاته العلى .

فالله سبحانه وتعالى لا كيف لذاته العلية ، ولا كيف لصفاته العلى ، كما دل عليه خبر البيهقي السالف ويضاف إليه ما ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء^(١) عن ربيعة بن عبد الرحمن شيخ الإمام مالك : وقال أحمد بن عبد الله العجلي في تاريخه : حدثني أبي قال : قال ربيعة : وسئل كيف استوى ؟ فقال : الكيف غير معقول ، وعلى الرسول البلاغ ، وعلينا التصديق . اهـ .

وذكره الحافظ في الفتح من رواية اللالكائي عن أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها ، فقال : « وأخرج أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنة من طريق الحسن البصري عن أمه عن أم سلمة أنها قالت : الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإقرار به إيمان والجحود به كفر » . اهـ^(٢) .

ما رواه البيهقي قال :

« وأخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث الفقيه أنبأ أبو محمد بن حيان ثنا إسحاق بن أحمد الفارسي ثنا حفص بن عمر المهرقاني ثنا أبو داود

(١) سير أعلام النبلاء (٦/٦٠) .

(٢) فتح الباري (١٣/ ٣٤٢) .

وهو الطيالسي قال كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحدون ولا يشبهون ولا يمثلون يروون الحديث ولا يقولون كيف وإذا سئلوا أجابوا بالأثر، وقال الإمام الترمذي في سننه^(١).
وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث - حديث الصدقة - وما يشبه هذا من الروايات من الصفات ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا قالوا قد ثبتت الروايات في هذا ويؤمن بها ولا يتوهم ولا يقال كيف هكذا روي عن مالك وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث أمروها بلا كيف وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة» . اهـ .

فتأمل قوله : ولا يقال كيف .

وقال ابن السمعاني في الأنساب^(٢) :

« قال البصري : سمعت أبا الحسين أحمد بن الحسين الخفاف يقول : سمعت الشيخ الجليل أبا محمد المزني يقول : حديث النزول قد صح ، والإيمان به واجب ، ولكن ينبغي أن يعرف أنه كما لا كيف لذاته لا كيف لصفاته . ذكره الحاكم أبو عبد الله الحافظ في تاريخ نيسابور فقال : أبو محمد المزني ، كان إمام أهل العلم والوجوه وأولياء السلطان بخراسان في عصره بلا مدافعة » . اهـ .

فهذه نصوص السلف الصالح التي تنفي الكيف عن ذات الله تعالى وصفاته .

(١) كتاب الزكاة باب ما جاء في فضل الصدقة رقم (٥٩٨).

(٢) الأنساب للسمعاني (٢٧٨/٥).

وأصرحها قول أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها : كيف غير معقول .

وغير المعقول هو المستحيل في ذاته .

ولا شك أن هذه الأمور الاعتقادية مما لا مجال لاجتهاد الصحابة فيها ،

فيكون مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

فمن قال إن السلف علموا معاني هذه الصفات ، وفوضوا كيفها لله تعالى

فقد غلط على السلف الصالح وحكى مذهبهم حكاية تخالف نصوص التفويض

التام والإمرار والسكوت وعدم الخوض أو التفسير هذا من جهة .

ومن جهة أخرى فقد خالف السلف والخلف في مسألة كيف التي نفاها

السلف نفيًا قاطعاً لا يحتمل التأويل .

* * *

إذا علمت هذا فاعلم أن التجسيم فرع عن التشبيه ونوع من أنواعه .

فالتجسيم : هو نسبته تعالى إلى الجسمية والتحيز والحد .. إلخ .

فالجسم في اللغة : جماعة البدن أو الأعضاء من الناس والإبل والدواب

وغيرهم من الأنواع العظيمة الخلق^(١) .

وقد صرح السلف الصالح بالتبرؤ من نسبة الجسمية لله تعالى ، كما

صرحوا بالتبرؤ من التشبيه ، بل كل ما ورد في تشبيعهم على المشبهة صالح

لإيراده على المجسمة ، ضرورة أن نفي الأعم يستلزم نفي الأخص ، والتشبيه

أعم كما سيأتي .

ويدخل في التجسيم إثبات الحد لله تعالى ، وإثبات ظواهر آيات الصفات

(١) لسان العرب لابن منظور مادة : جسم .

أو الإضافات وحملها على المعنى اللغوي المقول على المخلوق مع عدم نفي
المماثلة والجسمية ونحو ذلك مما يتعالى الله عنه ويتقدس .

ورد في طبقات الحنابلة^(١) في ذكر عقيدة الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله :
« كان الإمام أحمد - رحمه الله - تعالى يقول : لله تعالى يدان ، وهما
صفة له ، ليستا بجارحتين وليستا بمركبتين ولا جسم ولا من جنس الأجسام ،
ولا من جنس المحدود والتركيب والأبعاد والجوارح ، ولا يقاس على ذلك ،
ولا له مرفق ولا عضلة ، ولا فيما يقتضي ذلك من إطلاق قولهم يد إلا ما نطق
به القرآن الكريم » أ . هـ

انظر إلى قول الإمام أحمد رحمه الله تعالى : « ولا فيما يقتضي ذلك من
إطلاق قولهم يد . إلخ » .

فمفهوم كلامه أن هذا اللفظ على ظاهره وإطلاقه له مفهوم وظاهر
متبادر إلى الذهن من الوضع اللغوي والاستعمال البشري هذا المفهوم له
لوازم ذهنية مثل التبعض : المرفق - العضلة... إلخ لا تليق بذات الله
تعالى .

فأهل السنة والجماعة ينفون - ولا يتوقفون أبداً - هذه اللوازم الباطلة عن
صفاته تعالى .

فأين هذا ممن يدعي أن مذهب السلف هو فهم هذه الآيات على ظواهرها
المتبادرة إلى الذهن من الوضع اللغوي ، وكأنه فهم أن مراد السلف من الإجراء
على الظاهر هو الحمل على المعنى اللغوي العام .

وهذا ينفيه الإمام أحمد صراحة بقوله السالف : « ولا فيما يقتضي .. إلخ » .

وينبغي أن يفهم إجراء الآيات على ظواهرها في ضوء قولهم « أمروها كما جاءت ، وقرائتها تفسيرها ، وأيضاً قول الإمام أحمد إلا ما نطق به القرآن » .
وقال أبو الفضل التميمي رئيس الحنابلة ببغداد :

« وأنكر أحمد على من قال بالجسم ، وقال : إن الأسماء مأخوذة من الشريعة واللغة ، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم - يعني الجسم - على ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف ، والله سبحانه وتعالى خارج عن ذلك ، ولم يجرئ في الشريعة ذلك . ١ . ه نقله الحافظ البيهقي في مناقب الإمام أحمد ، وفي طبقات الحنابلة لأبي يعلى : أن الإمام أحمد كان يقول : والله تعالى لم يلحقه تغير ولا تبدل ولا يلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش » أ . ه الطبقات (٢٩٧/٢) .

وقال الإمام ابن الجوزي في مجالسه في المتشابهات (ص ٥٤) : « وليس الخلاف في اليد وإنما الخلاف في الجارحة ، وليس الخلاف في الوجه وإنما الخلاف في الصورة الجسمية ، وليس الخلاف في العين ، وإنما الخلاف في الحدة » .. اهـ .

وقال ابن الجوزي في المصدر السابق (ص ٥٩) يروى أن أحمد ابن حنبل رحمه الله سأله ولده عبد الله عن قول رسول الله ﷺ « خَمَرْتُ طِينَةَ آدَمَ بِيَدِي أَرْبَعِينَ صَبَاحًا » فقال له : « يا بني ، إذا سألت عن اليد في جهة الخالق فينبغي أن تقطع يدك أو تخبئها في كمنك ... إلخ » .

فأين يذهب من يدعي أن السلف الصالح توقفوا في إثبات أو نفي الجسمية لله تعالى ؛ لأن النصوص لم ترد بذلك بنفي ولا إثبات .

وها هي نصوص السلف ناطقة بكذب دعواه وبطلانها .
حيث صرحوا بزم الأعم وهو التشبيه ، وزم الأخص وهو التجسيم ،
ونسبوا قائله إلى التبديع بل إلى التكفير والخروج من ملة المسلمين .
وأعود إلى ما نقلته عن إمام الصوفية (الجيلاني) فأقول : نعم فهذا هو
صحيح اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل ولا يكون ولياً بلا هذا الاعتقاد .

* * *

وسأعرض لك فيما يلي مجموعة من النقول عن كبار الصحابة والتابعين
وأئمة المذاهب الأربعة وغيرهم والتي تدل على تنزيه الله تعالى عن المكان
والجهة .

قال الصحابي الجليل والخليفة الراشد سيدنا علي عليه السلام (٤٠ هـ) ما نصه :
« كان - الله - ولا مكان ، وهو الآن على ما - عليه - كان » . اهـ .. أي بلا
مكان^(١) .

وقال أيضاً : « إن الله تعالى خلق العرش إظهاراً لقدرته لا مكاناً لذاته »
اهـ^(٢) .

وقال أيضاً : « من زعم أن إلهاً محدود فقد جهل الخالق المعبود » . اهـ ..
« المحدود : ما له حجم صغيراً كان أو كبيراً »^(٣) .

وقال التابعي الجليل الإمام زين العابدين علي بن الحسين بن علي

(١) الفرق بين الفرق لأبي منصور البغدادي (ص ٣٣٣) .

(٢) الفرق بين الفرق لأبي منصور البغدادي (ص ٣٣٣) .

(٣) حلية الأولياء : ترجمة علي بن أبي طالب (١/٧٣) .

رضي الله عنهم (٩٤ هـ) ما نصه : «أنت الله الذي لا يحويك مكان» أه^(١) .
وقال أيضا : «أنت الله الذي لا تحد فتكون محدودا» أ. هـ^(٢) .

وقال الإمام جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين علي بن الحسين رضوان الله عليهم (١٤٨ هـ) ما نصه : «من زعم أن الله في شيء ، أو من شيء ، أو على شيء فقد أشرك . إذ لو كان على شيء لكان محمولا ، ولو كان في شيء لكان محصورا ، ولو كان من شيء لكان محدثا - أي مخلوقا» أه^(٣) .

قال الإمام المجتهد أبو حنيفة النعمان بن ثابت رحمته الله (١٥٠ هـ) أحد مشاهير علماء السلف إمام المذهب الحنفي ما نصه : «والله تعالى يرى في الآخرة ، ويراه المؤمنون وهم في الجنة بأعين رؤوسهم بلا تشبيه ولا كمية ، ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة» . اهـ ..^(٤)

وقال أيضا في كتابه الوصية : «ولقاء الله تعالى لأهل الجنة بلا كيف ولا تشبيه ولا جهة حق» . اهـ^(٥) .

وقال أيضا : «قلت : أرأيت لو قيل أين الله تعالى ؟ فقال - أي أبو حنيفة - : يقال له كان الله تعالى ولا مكان قبل أن يخلق الخلق ، وكان الله تعالى ولم يكن أين ولا خلق ولا شيء ، وهو خالق كل شيء» . اهـ^(٦) .

(١) إتحاف السادة المتقين (٤ / ٣٨٠) .

(٢) إتحاف السادة المتقين (٤ / ٣٨٠) .

(٣) ذكره القشيري في رسالته المعروفة بالرسالة القشيرية (ص ٦) .

(٤) ذكره في الفقه الأكبر ، انظر شرح الفقه الأكبر لملا علي القاري (ص ١٣٦ - ١٣٧) .

(٥) الوصية : (ص ٤) ، ونقله ملا علي القاري في شرح الفقه الأكبر (ص ١٣٨) .

(٦) الفقه الأبسط ضمن مجموعة رسائل أبي حنيفة (ص ٢٥) .

وقال أيضا : «ونقر بأن الله سبحانه وتعالى على العرش استوى من غير أن يكون له حاجة إليه واستقرار عليه ، وهو حافظ العرش وغير العرش من غير احتياج ، فلو كان محتاجا لما قدر على إيجاد العالم وتديره كالمخلوقين ، ولو كان محتاجا إلى الجلوس والقرار فقبل خلق العرش أين كان الله ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا » . اهـ^(١) .

وقال الإمام المجتهد محمد بن إدريس الشافعي رحمته الله إمام المذهب الشافعي (٢٠٤ ص) ما نصه : «إنه تعالى كان ولا مكان فخلق المكان وهو على صفة الأزلية كما كان قبل خلقه المكان لا يجوز عليه التغيير في ذاته ولا التبديل في صفاته » . اهـ^(٢) .

وأما الإمام المجتهد الجليل أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (٢٤١ هـ) رحمته الله إمام المذهب الحنبلي وأحد الأئمة الأربعة ، فقد ذكر الشيخ ابن حجر الهيتمي أنه كان من المنزهين لله تعالى عن الجهة والجسمية ، ثم قال ابن حجر ما نصه : «وما اشتهر بين جهلة المنسوين إلى هذا الإمام الأعظم المجتهد من أنه قائل بشيء من الجهة أو نحوها فكذب وبهتان وافتراء عليه » . اهـ^(٣) .

وكذا كان على هذا المعتقد الإمام شيخ المحدثين أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري صاحب الصحيح (٢٥٦ هـ) فقد فهم شراح صحيحه أن

(١) كتاب الوصية ، ضمن مجموعة رسائل أبي حنيفة (ص ٢) ، وملا علي القاري في شرح الفقه الأكبر (ص ٧٥) عند شرح قول الإمام : ولكن يده صفته بلا كيف .

(٢) إتحاف السادة المتقن (٢ / ٢٤) .

(٣) الفتاوى الحديثية (ص ١٤٤) .

البخاري كان ينزه الله عن المكان والجهة .

وقال الإمام الحافظ الفقيه أبو جعفر أحمد بن سلامة الطحاوي الحنفي (٣٢١هـ) في رسالته (العقيدة الطحاوية) ما نصه : «وتعالى - أي الله - عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات ، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات» . اهـ .

وقال الحافظ محمد بن حبان (٣٥٤ هـ) صاحب الصحيح المشهور بصحيح ابن حبان ما نصه : «الحمد لله الذي ليس له حد محدود فيحتوى ، ولا له أجل معدود فيقضى ، ولا يحيط به جوامع المكان ولا يشتمل عليه تواتر الزمان»^(١) .

وقال أيضاً ما نصه : «كان - الله - ولا زمان ولا مكان» . اهـ^(٢) .

وقال أيضاً : «كذلك ينزل - يعني الله - بلا آلة ولا تحرك ولا انتقال من مكان إلى مكان» . اهـ^(٣) .

وقال أيضاً : «والله جل وعلا يتكلم كما شاء بلا آلة كذلك ينزل بلا آلة ولا تحرك ولا انتقال من مكان إلى مكان لم يحز أن يقال الله يبصر كبصرنا بالآشفار والحدق والبياض بل يبصر كيف يشاء بلا آلة ويسمع بلا أذنين وسماخين والتواء وغضاريف فيها بل يسمع كيف يشاء بلا آلة وكذلك ينزل كيف يشاء بلا آلة أن يقاس نزوله إلى نزول المخلوقين كما يكيف نزولهم جل

(١) الثقات (١ / ١) .

(٢) صحيح ابن حبان ، أنظر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٨ / ٤) .

(٣) المصدر السابق (٢ / ١٣٦) .

ربها وتقدس من أن تشبه صفاته بشيء من صفات المخلوقين»^(١).

وقال أيضاً تعليقا على حديث: «عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال ثم يلقي في النار فتقول هل من مزيد حتى يضع الرب جل وعلا قدمه فيها فنقول قط قط».

وقال أيضاً: «هذا الخبر من الأخبار التي أطلقت بتمثيل المجاورة وذلك أن يوم القيامة يلقي في النار من الأمم ولأمكنة التي عصي الله عليها فلا تزال تسترشد حتى يضع الرب جل وعلا موضع من الكفار والأمكنة في النار فتتملى فنقول قط قط، تريد حسبي حسبي. لأن العرب تطلق في لغتها اسم القدم على الموضع، قال الله جل وعلا ﴿لَهُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ يريد موضع صدق لا أن الله جل وعلا يضع قدمه في النار جل ربنا وتعالى عن مثل هذا وأشأه»^(٢).

وقال أبو حاتم رحمه الله: «قوله ﷺ «إلا كأنما يضعها في يد الرحمن».

هذه أخبار أطلقت من هذا النوع توهم من لم يحكم صناعة العلم أن أصحاب الحديث مشبهة عائذ بالله أن يخطر ذلك ببال أحد من أصحاب الحديث ولكن أطلق هذه الأخبار بألفاظ التمثيل لصفاته على حسب ما يتعارفه الناس فيما بينهم دون تكيف صفات الله جل ربنا عن أن يشبه بشيء من المخلوقين أو يكيف بشيء من صفاته إذ ليس كمثله شيء»^(٣).

(١) صحيح ابن حبان ٢٠٠/٣.

(٢) صحيح ابن حبان ٥٠١/١.

(٣) صحيح ابن حبان ٥٠٤/٢.

وقال أبو حاتم رضي الله عنه : « الله أجل وأعلى من أن ينسب إليه شيء من صفات المخلوق إذ ليس كمثله شيء ، وهذه ألفاظ خرجت من أنفاظ التعارف على حسب ما يتعارفه الناس مما بينهم ، ومن ذكر ربه جل وعلا في نفسه بنطق أو عمل يتقرب به إلى ربه ذكره الله في ملكوته بالمغفرة له تقصلا وجودا ، ومن ذكر ربه في ملاء من عباده ذكره الله في ملائكته المقربين بالمغفرة له وقبول ما أتى عبده من ذكره ومن تقرب إلى الباري جل وعلا بقدر شبر من انصاعات كان وجود الرأفة والرحمة من الرب منه له أقرب بذراع ، ومن تقرب إلى مولاه جل وعلا بقدر ذراع من الطاعات كانت المغفرة منه له أقرب يراع ومن أتى في أنواع الوسائل ووجود الرأفة والرحمة والمغفرة بالسرعة كنهرونة والله أعلى وأجل»^(١).

وقال الشيخ أبو سليمان حمد بن محمد الحطايي (٣٨٨ هـ) صاحب «معالم السنن» ما نصه : «وليس معنى قول المسلمين إنه على العرش هو أنه تعالى مماس له أو متمكن فيه أو متحيز في جهة من جهاته ، نكنه بائن من جميع خلقه ، وإنما هو خبر جاء به التوقيف فقلنا به ونفينا عنه التكييف إذ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾»^(٢).

وقال الحافظ المؤرخ ابن عساكر نقلاً عن أبي عبد الله الحسين بن محمد الدامغاني : «وكان أبو الحسن التميمي الحنبلي يقول لأصحابه : تمسكوا بهذا الرجل - أي بالباقلاني - فليس للسنة عنه غنى أبدا» .

(١) صحيح ابن حبان (٩٤/٣ - ٩٥).

(٢) أعلام الحديث : كتاب بدء الخلق ، باب ما جاء في قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ (سورة الروم/٢٧) (١٤٧/٢).

قال : وسمعت الشيخ أبا الفضل التميمي الحنبلي رحمه الله وهو عبد الواحد بن أبي الحسن بن عبد العزيز بن الحرث يقول : اجتمع رأسي ورأس القاضي أبي بكر محمد بن الطيب - يعني الباقلاني - على مخدة واحدة سبع سنين .

قال الشيخ أبو عبد الله : وحضر الشيخ أبو الفضل التميمي يوم وفاته العزاء حافيا مع إخوته وأصحابه وأمر أن ينادي بين يدي جنازته : «هذا ناصر السنة والدين ، هذا إمام المسلمين ، هذا الذي كان يذب عن الشريعة ألسنة المخالفين ، هذا الذي صنف سبعين ألف ورقة ردا على الملحدين» ، وقعد للعزاء مع أصحابه ثلاثة أيام فلم يرح ، وكان يزور تربته كل يوم الجمعة في الدار^(١) .

وقال الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي الشافعي (٤٥٨ هـ) ما نصه : «والذي روي في آخر هذا الحديث^(٢) إشارة إلى نفي المكان عن الله تعالى ، وأن العبد أينما كان فهو في القرب والبعد من الله تعالى سواء ، وأنه الظاهر فيصح إدراكه بالأدلة ، الباطن فلا يصح إدراكه بالكون في مكان . واستدل بعض أصحابنا في نفي المكان عنه بقول النبي (ﷺ) «أنت الظاهر فليس فوقك شيء ، وأنت الباطن فليس دونك شيء» ، وإذا لم يكن فوقه شيء ولا دونه شيء لم يكن في مكان» . اهـ^(٣) .

(١) تبين كذب المفترى : ترجمة الباقلاني (ص ٢٢١).

(٢) أي حديث : «والذي نفس محمد بيده لو أنكم دليتم أحدكم بحبل إلى الأرض السابعة لهبط على الله تبارك وتعالى» ، وهو حديث ضعيف.

(٣) الأسماء والصفات (ص ٤٠٠).

وقال أبو الوفاء علي بن عقيل البغدادي شيخ الحنابلة في زمانه (٥١٣ هـ) ما نصه : «تعالى الله أن يكون له صفة تشغل الأمكنة . هذا عين التجسيم ، وليس الحق بذئ أجزاء وأبعاد يعالج بها» . اهـ^(١) .

وقال القاضي الشيخ أبو الوليد محمد بن أحمد قاضي جماعة بقرطة المعروف بابن رشد الجدمالكي (٥٢٠ هـ) ما نصه : «ليس - نه - في مكان ، فقد كان قبل أن يخلق المكان» . اهـ .. ذكره ابن ارحح منكفي في كتابه «المدخل»^(٢) .

وقال الحافظ المؤرخ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشهير بابن عساكر الدمشقي (٥٧١ هـ) في بيان عقيدته التي هي عقيدة أبي الحسن الأتاعري نقلاً عن القاضي أبي المعالي بن عبد الملك ما نصه : «قالت التجارية : إن الباري سبحانه بكل مكان من غير حلول ولا جهة . وقالت الحشوية والمجسمة : إنه سبحانه حال ، في العرش وإن العرش مكان له وهو جالس عليه فسلك طريقة بينهما فقال : كان ولا مكان فخلق العرش والكرسي ولم يحتج إلى مكان ، وهو بعد خلق المكان كما كان قبل خلقه» . اهـ^(٣) .

قال الإمام الحافظ المفسر عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي الحنبلي (٥٩٧ هـ) ما نصه : «الواجب علينا أن نعتقد أن ذات الله تعالى لا يحويه مكان ولا يوصف بالتغير والانتقال» . اهـ^(٤) .

(١) الباز الأشهب : الحديث الحادي عشر (ص ٨٦).

(٢) المدخل : فصل في الاشتغال بالعلم يوم الجمعة (٢/١٤٩).

(٣) تبين كذب المفترى (ص ١٥٠).

(٤) دفع شبه التشبيه (ص ٥٨).

وقال أيضًا : افترى أقوام يسمعون أخبار الصفات فيحملونها على ما يقتضيه الحس ، كقول قائلهم : ينزل بذاته إلى السماء وينتقل ، وهذا فهم رديء ، لأن المنتقل يكون من مكان إلى مكان ، ويوجب ذلك كون المكان أكبر منه ، ويلزم منه الحركة ، وكل ذلك محال على الحق عز وجل . اهـ^(١) .

وقال الشيخ أبو منصور - فخر الدين عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن عساكر (٦٢٠ هـ) عن الله تعالى ما نصه : «موجود قبل الخلق ليس له قبل ولا بعد ، ولا فوق ولا تحت ، ولا يمين ولا شمال ، ولا أمام ولا خلف ، ولا كل ولا بعض ، ولا يقال متى كان ، ولا أين كان ولا كيف ، كان ولا مكان ، كون الأكوان ، ودبر الزمان ، لا يتقيد بالزمان ، ولا يتخصص بالمكان» . اهـ^(٢) .

وقال الشيخ جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المالكي (٦٤٦ هـ) مثنيا على العقيدة التي كتبها الشيخ عبد العزيز ابن عبد السلام ومما جاء في هذه العقيدة قول ابن عبد السلام : «كان - الله - قبل أن كون المكان ودبر الزمان ، وهو الآن على ما عليه كان» . اهـ . ومن جملة ما ذكره في ثنائه قوله : «ما قاله ابن عبد السلام هو مذهب أهل الحق ، وأن جمهور السلف والخلف على ذلك ، ولم يخالفهم إلا طائفة مخذولة ، يخفون مذهبهم ويدسونه على تخوف إلى من يستضعفون علمه وعقله» . اهـ^(٣) .

وقال الشيخ عبد العزيز بن عبد السلام الأشعري الملقب بسلطان العلماء (٦٦٠ هـ) ما نصه : «ليس - أي الله - بجسم مصور ، ولا جوهر محدود

(١) صيد الخاطر (ص ٤٧٦) .

(٢) طلقات الشافعية (١٨٦٨) .

(٣) طلقات الشافعية الكبرى : ترجمة عبد العزيز بن عبد السلام (٢٣٧ / ٨) .

مُقَدَّرٌ ، ولا يشبه شيئاً ، ولا يُشَبَّهه شيءٌ ، ولا تحيط به الجهات ، ولا تكتنفه الأرضون ولا السموات ، كان قل أن كَوْن المكان ودَبْر الزمان ، وهو الآن على ما عليه كان» . اهـ^(١)

وقال الحافظ أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي الشافعي الأشعري (٦٧٦هـ) ما نصه «إن الله تعالى ليس كمثله شيء ، مَزِدْهُ عَنِ التَّجْسِيمِ والانتقال والتحيز في جهة وعن سائر صفات المخلوق» . اهـ^(٢) .

وقال العلامة الأصولي الشيخ أحمد بن إدريس القرافي المالكي المصري (٦٨٤هـ) أحد فقهاء المالكية ما نصه : «وهو - أي الله - ليس في جهة ، ونراه نحن وهو ليس في جهة» . اهـ^(٣) .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني الشافعي الأشعري (٨٥٢هـ) ما نصه : «ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفل محالاً على الله أن لا يوصف بالعلو ، لأن وصفه بالعلو من جهة المعنى ، والمستحيل كون ذلك من جهة الحس ، ولذلك ورد في صفته العاليي والعلي والمتعالي ، ولم يرد ضد ذلك وإن كان قد أحاط بكل شيء علماً جلّ وعز» . اهـ^(٤) .

وأيضاً عند شرح حديث النزول ما نصه : «استدل به من أثبت الجهة وقال هي جهة العلو ، وأنكر ذلك الجمهور^(٥) لأن القول بذلك يفضي إلى التحيز ،

(١) طبقات الشافعية الكبرى : ترجمة عبد العزيز بن عبد السلام (٨ / ٢١٩) .

(٢) شرح صحيح مسلم (٣ / ١٩) .

(٣) الأجوبة الفاخرة (ص ٩٣) .

(٤) فتح الباري (٦ / ١٣٦) .

(٥) أي أهل السنة والجماعة .

تعالى الله عن ذلك» . اهـ^(١) .

وقال أيضا : « فمعتمد سلف الأئمة وعلماء السنة من الخلف أن الله منزّه عن الحركة والتحول والحلول ، ليس كمثله شيء » . اهـ^(٢) .

وقال الشيخ أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني (٩٣٣هـ) في شرحه على صحيح البخاري ما نصه : « ذات الله منزّه عن المكان والجهة » . اهـ^(٣) .

وقال أيضا ما نصه : « قول الله تعالى « وَجُوهٌ » هي وجوه المؤمنين « يَوْمَئِذٍ » يوم القيامة « نَاضِرَةٌ حَسَنَةٌ نَاعِمَةٌ » إلى رَبِّهَا نَاضِرَةٌ » بلا كيفية ولا جهة ولا ثبوت مسافة . . اهـ^(٤) .

وقال الشيخ القاضي زكريا الأنصاري الشافعي الأشعري (٩٢٦هـ) في شرحه على « الرسالة القشيرية » ما نصه : « إن الله ليس بجسم ولا عَرَض ولا في مكان ولا زمان » . اهـ^(٥) .

وقال أيضا عن الله ما نصه : « لا مكان له كما لا زمان له لأنه الخالق لكل مكان وزمان » . اهـ^(٦) .

وقال في تفسيره ما نصه : « هو تعالى منزّه عن كل مكان » . اهـ^(٧) .

(١) فتح الباري (٣ / ٣٠) .

(٢) فتح الباري (٧ / ١٢٤) .

(٣) إرشاد الساري (١٥ / ٤٥١) .

(٤) إرشاد الساري (١٥ / ٤٦٢) .

(٥) حاشية الرسالة القشيرية (ص ٢) .

(٦) حاشية الرسالة القشيرية (ص ٥) .

(٧) فتح الرحمن : تفسير سورة الملك (ص ٥٩٥) .

وقال الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد المعروف بابن حجر الهيتمي الأشعري (٩٧٤ هـ) ما نصه : « عقيدة إمام السنة أحمد بن حنبل رحمته موافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة من المبالغة التامة في تنزيهه تعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً من الجهة والجسمية وغيرهم من مترسمات النقص ، بل وعن كل وصف ليس فيه كمال مطلق ، ومن مشتهرين جهلة المنسوبين إلى هذا الإمام الأعظم المجتهد من أنه قائل بشئ من الجهة أو نحوها فكذب وبهتان وافتراء عليه » . اهـ^(١) .

وقال الشيخ العلامة أبو البركات أحمد بن محمد المرعشي النجفي المصري (١٢٠١ هـ) عن الله تعالى ما نصه : « مرة عن الحلول والجهة والاتصال والانفصال والسفه »^(٢) .

وقال الحافظ اللغوي الفقيه السيد محمد مرتضى الزبيدي الحنفي (١٢٠٥ هـ) ما نصه : « إنه سبحانه لا مكان له ولا جهة » . اهـ^(٣) .

وذكر الشيخ محمد الخضر الشنقيطي (١٣٥٣ هـ) مفتي المدينة المنورة في كتابه «استحالة المعية بالذات» تنزيه الله عن مكان والجهة ، ومما ورد فيه : «إن الله تعالى ليس بحسم ، فلا يحتاج إلى مكان يستقر فيه ، فقد كان ولا مكان... والبارئ ... سبحانه لا تحويه جهة إذ كان موجوداً ولا جهة » . اهـ^(٤) .

(١) الفتاوى الحديثة (ص ١٤٤) .

(٢) الحريدة البهية (ضمن مجموع مهمات المتون) (رقم البيت ٣١ ص ٢٥) .

(٣) إتحاف السادة المتقين (٢ / ٢٤) .

(٤) استحالة المعية بالذات : المسح الثامن في النزول والصعود والعروج (ص ٢٧٧) .

وجاء في مجلة دعوة الحق تصدرها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية ما نصه (٤) : «يتفق الجميع من علماء سلف أهل السنة وخلفهم - وكذا العقلانيون من المتكلمين - على أن ظاهر الاستواء على العرش بمعنى الجلوس على كرسي والتمكن عليه والتحيز فيه مستحيل ، لأن الأدلة القطعية تنزه الله تعالى عن أن يشبه خلقه أو أن يحتاج الى شيء مخلوق ، سواء أكان مكانا يحل فيه أو غيره ، وكذلك لأنه سبحانه نفى عن نفسه المماثلة لخلق في أي شيء ، فأثبت لذاته الغنى المطلق فقال تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ا. هـ^(١) .

وجاء في مجلة الأزهر وهي مجلة دينية علمية تاريخية تصدرها مشيخة الأزهر بمصر ، انتدب الأزهر الشريف بمصر لهؤلاء ، فنشر أكثر من مقال لإبطال مزاعمهم تحت عنوان «تنزيه الله عن المكان والجهة» .

ومما جاء فيها : «والأعلى» صفة الرب ، والمراد بالعلو بالقهر والاقترار لا بالمكان والجهة ، لتنزهه عن ذلك» ا. هـ^(٢) .

وهذا المقال صدر عن مشيخة الأزهر منذ أكثر من ستين سنة مما يدل على حرصه على التصدي والرد على الشبهات .

* * *

(١) مجلة دعوة الحق : اعدادان ٣٠٥ - ٣٠٦ (ص ٦٥ سنة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤).

(٢) محلة نور الاسلام محلة الأزهر : (مجلد ٢ / جزء ٤ / ص ٢٨٢ ربيع الثاني سنة ١٣٥٠ هـ) ، (ومجلد ٢ / جزء ٩ / ص ٦٣ رمضان سنة ١٣٥٠ هـ) . (مجلد ٩ / جزء ١ / ص ١٦) المحرم سنة ١٣٥٧ هـ.

بيان أصل نشوء التشبيه عند أهل الإسلام :

قال أبو محمد ابن حزم في الفصل :

«في أول ورقة من توراة اليهود التي عند ربانيهم وعقائهم وعيسويه حيث كانوا في مشارق الأرض ومغاربها لا يختلفون فيه على صفة واحدة ، لو رام أن يزيد فيها لفظة أو ينقص أخرى لافتضح عند جميعهم مبلغة ذلك إلى أحبارهم الذين كانوا أيام ملك الهارونية لهم قبل الخراب الثاني بلهر يذكرون أنها مبلغة ذلك من أولئك إلى عذراء الوراق الهاروني فهي صدها : وقال الله تعالى اصنع بناء آدم كصورتنا كشبهنا» ، قال أبو محمد بن حزم : ولو لم يقل إلا كصورتنا لكان له وجه حسن ومعنى صحيح ، وهو أن تضيف الصورة إلى الله تعالى إضافة الملك والخلق ، كما تقول هذا عمل الله . وتقول للقرود والقبيح والحسن : هذه صورة الله ، أي تصوير الله ، والصفة التي انفرد بملكها وخلقها . لكن قوله كشبهنا منع التأويلات وسد الخرج وقطع السبل ، وأوجب شبه آدم لله عز وجل ولا بد ضرورة ، وهذا يُعلم بطلانه بيده العقل إذ الشبه والمثل واحد ، وحاشى لله أن يكون له مثل أو شبه . أه^(١)

وقال الإمام العلامة أبو المظفر الإسفرايني صاحب كتاب التبصير في الدين بخصوص المشبهة منهم :

«هم الأصل في التشبيه ، وكل من قال قولا في دولة الإسلام بشيء من التشبيه فقد نسج على منوالهم» . اهـ .

* * *

الأصول المنهجية لعقائد المشبهة والمجسمة :

قال الإمام أبو الحسن الأشعري مبيّنًا طرائق المجسمة والمشبهة :

« هذا شرح اختلاف الناس في التجسيم قد أخبرنا عن المنكرين للتجسيم أنهم يقولون إن الباري جل ثناؤه ليس بجسم ولا محدود ولا ذي نهاية ونحن الآن نخبر أقاويل المجسمة واختلافهم في التجسيم اختلفت المجسمة فيما بينهم في التجسيم وهل للباري تعالى قدر من الأقدار وفي مقداره على ست عشرة مقالة :

فقال هشام بن الحكم : إن الله جسم محدود عريض عميق طويل طوله مثل عرضه وعرضه مثل عمقه نور ساطع له قدر من الأقدار بمعنى أن له مقدارًا في طوله وعرضه وعمقه لا يتجاوزه في مكان دون مكان ، وحكى عنه أنه قال هو جسم لا كالأجسام ومعنى ذلك أنه شيء موجود ، وقد ذكر عن بعض المجسمة أنه كان يثبت الباري ملونًا ويأبى أن يكون ذا طعم ورائحة ومجسمة وأن يكون طويلًا وعريضًا وعميقًا ، وزعم أنه في مكان دون مكان ، متحرك من وقت خلق الخلق .

وقال قائلون : إن الباري جسم وأنكروا أن يكون موصوفًا بلون أو طعم أو رائحة أو مجسمة أو شيء مما وصف به هشام غير أنه على العرش مماس له دون سواه

واختلفوا في مقدار الباري بعد أن جعلوه جسمًا فقال قائلون هو جسم وهو في كل مكان وفاضل عن جميع الأماكن وهو مع ذلك متناه غير أن مساحته أكثر من مساحة العالم لأنه أكبر من كل شيء ، وقال بعضهم مساحته على قدر العالم ، وقال بعضهم إن الباري جسم له مقدار في المساحة

ولا ندري كم ذلك القدر، وقال بعضهم هو في أحسن الأقدار وأحسن الأقدار أن يكون ليس بالعظيم الجافي ولا القليل القميء، وحكي عن هشام بن الحكم أن أحسن الأقدار أن يكون سبعة أشبار بشبر نفسه يتجاوزه في مكان دون مكان كالسبيكة الصافية يتلأأ كالؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها ذو لون وطعم ورائحة ومجسة، لونه هو طعمه وهو رائحته وهو مجسته، وهو نفسه لون ولم يثبت لوناً غيره، وأنه يتحرك ويسكن ويقوم ويقعد، وحكى عنه أبو الهذيل أنه أجابه إلى أن جبل أبي قبيس أعظم من معبوده.

وقال داود الحواري ومقاتل بن سليمان: إن الله جسم وإنه جثة على صورة الإنسان لحم ودم وشعر وعظم له جوارح وأعضاء من يد ورجل ولسان ورأس وعينين، وهو مع هذا لا يشبه غيره ولا يشبهه وحكي عن الحواري أنه كان يقول: أجوف من فيه إلى صدره ومصمت ما سوى ذلك، وكثير من الناس يقولون هو مصمت ويتأولون قول «الله الصمد»: المصمت الذي ليس بأجوف، وقال هشام بن سالم الجواليقي إن الله على صورة الإنسان وأنكر أن يكون لحمًا ودمًا وأنه نور ساطع يتلأأ يابضًا وأنه ذو حواس خمس كحواس الإنسان سمعه غير بصره وكذلك سائر حواسه يد ورجل وأذن وعين وأنف وفم وأن له وفرة سوداء، ومن قال بالصورة من ينكر أن يكون البارئ جسمًا ومن قال بالتجسيم من ينكر أن يكون البارئ صورة» أ. ه^(١).

(١) مقالات الإسلاميين لإمام السنة أبي الحسن الأشعري (١/ ٢٠٦: ٢١٠).

مسألة قدم العالم بالنوع :

العالم هو ما سوى الله تعالى ، وقد ذهب الطوائف والفرق في خلق هذا العالم عدة مذاهب يتبين من ذكرها على الإجمال معنى القدم النوعي .
فقد ذهب الفلاسفة إلى أن العالم له مادة خلق منها - أو فاضت عن الله - وله صورة مشاهدة هي السبب في اختلاف أفراد العالم وتنوعه ، وقد ذهب الفلاسفة إلى قدم المادة وحدوث الصورة ، فالعالم عندهم من حيث المادة قديم لا أول له .

وذهب أهل السنة وعامة الطوائف والفرق الإسلامية إلى أن العالم حادث وُجدَ بعد العدم ، وأن الله تعالى كان ولا شيء معه ، وقد نقل ابن حزم الإجماع على هذا الاعتقاد : حيث قال في كتابه مراتب الإجماع :
«باب من الإجماع في الاعتقادات ، يكفر من خالفه بإجماع : اتفقوا أن الله عز وجل وحده لا شريك له خالق كل شيء غيره ، وأنه تعالى لم يزل وحده ولا شيء غيره معه ، ثم خلق الأشياء كلها كما شاء ، وأن النفس مخلوقة ، والعرش مخلوق ، والعالم كله مخلوق » . اهـ^(١) .

وقال الأستاذ أبو منصور البغدادي في الفرق بين الفرق^(٢) أيضا : «وقد زعم البصريون من القدرية أن الجواهر والأعراض كانت قبل حدوثها جواهر وأعراضا ، وقول هؤلاء يؤدي إلى القول بقدم العالم ، والقول الذي يؤدي إلى الكفر كفر في نفسه» . اهـ .

(١) انظر مراتب الإجماع المطبوع مع نقد مراتب الإجماع (ص ١٦٧) .

(٢) الفرق بين الفرق (ص ٢٦) .

وقد رَكَّب بعضهم - كابن تيمية - من هذه الأقوال قولاً لم يسبق إليه ، مفاده أن الله تعالى لم يزل خالقاً ، ولم يزل خلقه معه لا إلى أول ، فالعالم قديم النوع والحدوث والتجدد إنما يكون في الأفراد لا في جنس النعائم .

وقال في هذه المسألة الحافظ ابن دقيق العيد أيضاً كما في فتح الباري^(١) ما نصه : «وقع هنا ممن يدعي الحذق في المعقولات ويميل إلى الفلسفة فظن أن المخالف في حدوث العالم لا يكفر لأنه من قبيل مخالفة الإجماع ، وتمسك بقولنا إن منكر الإجماع لا يكفر على الإطلاق حتى يثبت انقراض ذلك متواتراً عن صاحب الشرع ، قال : وهو تمسك ساقط إما عن عمى في البصيرة أو تعام ، لأن حدوث العالم من قبيل ما اجتمع فيه الإجماع والتواتر بالثقل انتهى .

وقد أنكر ابن تيمية في نقد مراتب الإجماع^(٢) أن يكون هناك إجماع على « أن الله لم يزل وحده ولا شيء معه غيره » .

ولشناعة هذا القول واقترابه إن لم يكن تطابقه مع مذهب الفلاسفة تبرأ منه الألباني ورده على ابن تيمية وتمنى أن لم يكن صدر منه هذا القول : قال الألباني في الأحاديث الصحيحة^(٣) عن حديث : «إن أول شيء خلقه الله تعالى القلم» ما نصه :

«وفيه رد أيضاً على من يقول بحدوث لا أول لها ، وأنه ما من مخلوق إلا ومسبوق بمخلوق قبله ، وهكذا إلى ما لا بداية له ، بحيث لا يمكن أن يقال : هذا أول مخلوق ، فالحديث يطل هذا القول ويعين أن القلم هو أول مخلوق ،

(١) فتح الباري (٢٠٢/١٢).

(٢) نقد مراتب الإجماع (ص ١٦٨).

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (٢٠٨/١).

فليس قبله قطعاً أي مخلوق ، ولقد أطال ابن تيمية ... الكلام في رده على الفلاسفة إثبات حوادث لا أول لها ، وجاء في أثناء ذلك بما تحار فيه العقول ، ولا تقبله أكثر القلوب .

ثم قال الألباني بعد ثلاثة أسطر : «فذلك القول منه غير مقبول ، بل هو مرفوض بهذا الحديث ، وكم كنا نود أن لا يلج ابن تيمية . هذا المولج ، لأن الكلام فيه شبيه بالفلسفة وعلم الكلام» .

وقال الألباني في (شرحه المختصر) للعقيدة الطحاوية^(١) ص ٣٥ ما نصه : «فإني أقول الآن : سواء كان الراجح هذا أم ذلك ، فالاختلاف المذكور يدل بمفهومه على أن العلماء اتفقوا على أن هناك أول مخلوق ، والقائلون بحوادث لا أول لها مخالفون لهذا الاتفاق ، لأنهم يصرحون بأن ما من مخلوق إلا وقبله مخلوق ، وهكذا إلى ما لا أول له ، كما صرح بذلك ابن تيمية في بعض كتبه ، فإن قالوا العرش أول مخلوق ، كما هو ظاهر كلام الشارح ، نقضوا قولهم بحوادث لا أول لها . وإن لم يقولوا بذلك خالفوا الاتفاق : فتأمل هذا فإنه مهم ، والله الموفق» انتهى .

* * *

تفسير المقام المحمود :

جاء في مجموع الفتاوى (٣٧٣/٤) : ج ٢ ص ٢٢٩ طبعة دار الوفاء ط ٢

«إذا تبين هذا فقد حدث العلماء المرضيون وأولياؤه المقبولون : أن محمداً رسول الله ﷺ يجلسه ربه على العرش معه . روى ذلك محمد بن فضيل عن

(١) طبع المكتب الإسلامي الطبعة الأولى (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م).

ليث عن مجاهد؛ في تفسير: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ وذكر ذلك من وجوه أخرى مرفوعة وغير مرفوعة قال ابن جرير: وهذا ليس مناقضا لما استفاضت به الأحاديث من أن المقام المحمود هو الشفاعة باتفاق الأئمة من جميع من ينتحل الإسلام ويدعيه، لا يقول إن إجلاله على العرش مسكر. وإنما أنكره بعض الجهمية.

وهنا أيضًا يقع ابن تيمية رحمه الله وعفا عنا وعنه في خطأ على ابن جرير؛ لأن الإمام الطبري يحكي الأقوال الواردة ثم هو يختار أن القول الصحيح في المقام المحمود أنه الشفاعة، فيقول (في الجزء ١٥ ص ٩٨): «وأولى القولين في ذلك بالصواب ما صح به الخبر عن رسول الله ﷺ وذلك ما حدثنا به أبو كريب قال ثنا... عن أبي هريرة: قال: قال رسول الله ﷺ: «عسى أن يبعثك ربك مقامًا محمودًا، سئل عنها قال هي الشفاعة». اهـ.

ثم ابن جرير يبين أن القول بإجلال النبي على العرش ليس مدفوعًا من جهة الخبر أو النظر وهذا بخلاف قول ابن تيمية في قوله «يجلسه ربه على العرش معه» فأين هذا من كلام ابن جرير وجلوس النبي ﷺ على العرش لا محذور فيه أما الممنوع فهو نسبة الجلوس إلى الله تعالى. فابن جرير يقول: «فإن ما قاله مجاهد من أن الله يقعد محمدًا ﷺ على عرشه قول غير مدفوع صحته لا من جهة خبر ولا نظر» فابن جرير لا يقول بجلوس الله تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا وإنما يقول بجواز جلوس النبي على العرش جوازًا عقليًا. وابن جرير إمام منزّه يمنع القول بالجهة كما هو معلوم.

وقال الحافظ أبو حيان في تفسيره النهر الماد^(١) ما نصه:

(١) النهر الماد للحافظ أبو حيان (٦) (٢٥٤/١). الطبعة الكاملة.

«وقرأت في كتاب لأحمد بن تيمية هذا الذي عاصرنا وهو بخطه سماه كتاب العرش : أن الله تعالى يجلس على الكرسي وقد أخلى منه مكانا يقعد فيه معه رسول الله ﷺ تحيل عليه التاج محمد بن علي بن عبد الحق البارنباري وكان أظهر أنه داعية له حتى أحذه منه وقرأنا ذلك فيه .

وقد أثبت هذه العقيدة ابن القيم في كتابه بدائع الفوائد^(١) حيث قال : «وئدة : قال القاضي : صنف المروزي كتابا في فضيلة النبي ﷺ وذكر فيه إقعاده على العرش ...» .

ثم قال ابن القيم بعده : قلت : وهو قول ابن حرير الطبري وإمام هؤلاء كلهم مجاهد إمام التفسير وهو قول أبي الحسن الدارقطني ، ومن شعره فيه :
 حديث الشفاعة عن أحمد إلى أحمد المصطفى مسنده
 وجاء حديث بإقعاده على العرش أيضا فلا نجده
 أمروا الحديث على وجهه ولا تدخلوا فيه ما يفسده
 ولا تنكروا أنه قاعد ولا تكروا أنه يقعده
 انتهى كلام ابن القيم من كتابه (بدائع الفوائد) .

* * *

إنكار الألباني لذلك ورده عليه :

لقد رد الألباني هذه العقيدة في مقدمة (مختصر العلو) ص ٢٠ حيث قال :
 « قلت : وقد عرفت أن ذلك لم يثبت عن مجاهد ، بل صح عنه ما يخالفه

(١) بدائع الفوائد لابن القيم (٤، ٣٩).

كما تقدم ، وما عزاه للدارقطني لا يصح إسناده كما بيناه في (الأحاديث الضعيفة) (٨/٨٧٠) وأشارت إلى ذلك تحت ترجمة الدارقطني الآتية .

وجعل ذلك قولاً لابن جرير فيه نظر .

ثم قال الألباني في آخر تلك الصفحة :

« وخلاصة القول : إن قول مجاهد هذا - وإن صح عنه - لا يجوز أن يتخذ ديناً وعقيدة ، ما دام أنه ليس له شاهد من الكتاب والسنة ، فإليت المصنف إذ ذكره عنه جزم برده وعدم صلاحيته للاحتجاج به ، ولم يتردد فيه .

انتهى كلام الألباني فتأمل !

أما صحته عن مجاهد ففيها نظر كبير ، فقد قال دهمي في ميزان الاعتدال^(١) : « ومن أنكر ما جاء عن مجاهد قوله في تفسير ﴿عَمَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّخْمُودًا﴾ قال : يجلسه معه على عرشه » . اهـ .

وقال في رواية مقاتل بن سليمان عن الضحاك عن ابن عباس .

« وفيها زيادة حتى تمس ركبته ركبته - تعالى الله عما يقولون - : فهذا لعله وضعه أحد أصحاب هؤلاء أصحاب مقاتل أو القادسي » . اهـ^(٢) .

* * *

(١) ميزان الاعتدال (٤٣٩/٣) .

(٢) من ميزان الاعتدال (١٧٤/٤) .

[الكلام على مصدر التلقي عند الأشاعرة]

ثم يقول الدكتور سفر :

الأول : مصدر التلقي :

أ - مصدر التلقي عند الأشاعرة هو العقل ، وقد صرح الجويني والرازي والسعدادي والعزالي والآمدي والإيجي وابن فورك والسوسني وشراح الحوهرية وسائر أئمتهم بتقديم العقل على النقل عند التعارض ، وعلى هذا يرى المعاصرون منهم ، ومن هؤلاء السامقين من صرح بأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة أصل من أصول الكفر وبعضهم خففها فقال هو أصل الضلالة .

التعليق :

نقد اتخذ (د : سفر) سبيل التلبيس !

فأطلق القول عليهم بأنهم يقولون إن العقل هو مصدر التلقي في معظم العقائد ، وهذا النقل باطل من أساسه .
إذ لا تستطيع يا د . سفر أن تثبت هذا القول من كتبهم سواء المتقدمين والمتأخرين .

فما هي مصادرك التي اعتمدت عليها في إصدارك لهذه الأحكام ؟
إن هي إلا أوهام وتخربات .

وظاهر كلامه أنهم يأخذون العقائد من حيث هي دين وشرع وملة من العقل ، ويوجبون ذلك بحيث يترتب العقاب والثواب على ذلك ، وهذا القول باطل كما هو معلوم من نصوصهم في كتبهم المشهورة .

فالذي يقولون به إنما هو أن العقل آلة لمعرفة الوجوب الثابت لله تعالى ، فهو كاشف لا مثبت ، ولهذا قال الامام البيضاوي في إشارات المرام صفحة ٧٥ :

«العقل آلة لمعرفة الوحوب الثابت لله تعالى ولمعرفة حسن الملازم لا موجب كما قالت المعتزلة» .

ثم قال :

« وهو معتبر وآلة معرفة ذلك بدون السمع » . اهـ

فأين هذا الكلام من كلامك يا د : سفر ؟ !

وإن الأخذ بما هو أحد يتضمن التدين والإذعان والخصوع . وهذا الأسر لا يتوقف فقط على كون المأخوذ قطعياً ، بل يمكن أن يسبب نص على مجرد كونه ظنياً ، والشرط في الأخذ بهذا المعنى هو كون مصدر الأخذ هو الله تعالى أو الرسول عليه السلام ، ولا يهم بعد ذلك كون المأخوذ قطعياً أو ظنياً ، كغالب الأمور التعبدية . ولكن العقائد اشترط فيها كونها قطعية لما لها من محل كبير في الدين ، ولكونها أصولاً يقوم الدين عليها .

وزيادة شرط القطع في العقائد ، لا يستلزم عدم لأحد من الله تعالى ؛ لأن القصد يتحقق أيضاً في المنقول من الشرائع ، ولكن اشترط كون المأخوذ منه هو الله أو الرسول لكي يعتبر تديناً ، هو إبطال الاعتذار مجرد العقل في التدين ، كما هو معلوم في أصول الدين . وهذا هو المعنى عند علماء أهل السنة بأنه لا حكم إلا لله تعالى ، وأنه لا حكم للعقل ، يقصدون بالحكم الحكم الشرعي المأخوذ للتدين .

ثم هل يجهل هذا الكاتب أن المحققين من العلماء الأصوليين قالوا بأن النصوص والنقول الشرعية بعضها يفيد القطع وبعضها يفيد الظن ، وذلك حسب قوة النقل المتفاوت من المتواتر إلى الأحاد .

لا أظن أن أحداً يجهل هذا الأمر ، لأنه من الواضح بمنزلة الشمس ،

ولكنه التلخيص على عامة الناس الذين يوجه كتابه هذا إليهم .

وقد قرر أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية أن النقل الصحيح الثابت المعنى لا يمكن أن يتعارض مع البراهين العقلية .

ثم إنه لم يقل أحد منهم أن الأدلة العقلية كلها قطعية ، ولذلك اهتموا بترتيب مراتب الحجج وبيان القوي منها والضعيف سواء في كتب المنطق أو في كتب علم أصول الفقه وعلم التوحيد . . اهـ .

ثم لم تناقض نفسك يا د . سفر ؟ !

فأنت من قال : إن الأشاعرة هم الذين يقولون : « لا حسن إلا ما حسنه الشرع ، ولا قبح إلا ما قبحه الشرع » ، فكيف ترى أنهم يقدمون العقل ؟ ! . بل كان جُلَّ همِّهم عدم الاعتماد على العقل في مواجهة المعتزلة وغيرهم من الفرق .

أليس هذا من تناقضك وعدم فهمك لكلامهم ؟ !



[الكلام على القانون الكلي عند الرازي]

ثم يقول الدكتور سفر :

«الأول : وضع الرازي في أساس التقديس القانون الكلي للمذهب في ذلك فقال : «الفصل الثاني والثلاثون في أن البراهين العقلية إذا صارت معارضة بالظواهر النقلية فكيف يكون الحال فيها؟

اعلم أن الدلائل القطعية العقلية إذا قامت على ثبوت شيء ثم وجدنا أدلة نقلية يشعر ظاهرها بخلاف ذلك فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة :
١ - إما أن يصدق مقتضى العقل والنقل فيلزم تصديق النقيضين وهو محال .

٢ - وإما أن يطل فيلزم تكذيب النقيضين وهو محال .

٣ - وإما أن يصدق الظواهر النقلية ويكذب الظواهر العقلية وذلك باطل .
لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع وصفاته وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول ﷺ وظهور المعجزات على محمد ﷺ .

ولو جوزنا القدح في الدلائل العقلية القطعية صار العقل متهماً غير مقبول القول ، ولو كان كذلك لخرج أن يكون مقبول القول في هذه الأصول وإذا لم تثبت هذه الأصول خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة .

فثبت أن القدح في العقل لتصحيح النقل يفضي إلى القدح في العقل والنقل معاً وأنه باطل .

ولما بطلت الأقسام الأربعة (علماً أنه لم يذكر سوى ثلاثة فقط) لم يبق إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية - القاطعة بأن هذه الدلائل النقلية إما أن يقال إنها غير صحيحة ، أو يقال أنها صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها .

ثم إن جوزنا التأويل اشتغلنا على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيل ، وإن لم يحز التأويل فوضنا العلم بها إلى الله تعالى ، فهذا هو القانون الكلي المرجوع إليه في جميع المتشابهات وبالله التوفيق .

التعليق :

يقول الرازي في المحصل^(١) :

الدليل اللفظي لا يفيد اليقين إلا عند تيقن أمور عشرة :

عصمة رواية مفردات تلك الألفاظ وإعرابها وتصريفها وعدم الاشتراك والمجاز والنقل والتخصيص بالأشخاص والأزمنة وعدم الإضمار والتأخير والتقديم والنسخ وعدم المعارض العقلي الذي لو كان لرجح عليه إذ ترجيح النقل على العقل يقتضي القدح في العقل المستلزم للقدح في النقل لافتقاره إليه وإذا كان المنتج ظنيا فما ظنك بالنتيجة .

يقول صاحب كتاب نظرة عابرة ص ٩ : «التقعر بالاحتمالات العشرة لا يمت إلى أي إمام من أئمة الدين بأي صلة وإنما هو من صنع يد بعض المبتدعة وتابعه بعض المتفلسفين من أهل الأصول فساير هذا الرأي مسايرون من المقلدة كما محص ذلك في موضعه والقول بظنية الدليل اللفظي مطلقا باطل لأدلة مشروحة في موضعه » .

ويقول ص ٢٢ ، ٢٣ : «أما الدليل اللفظي فيفيد اليقين عند توارد الأدلة على معنى واحد بطرق متعددة وقرائن منضمة عند الماتريديّة ، كما في إشارات المرام للبياضى وغيره .

(١) محصل كلام المتقدمين ، ص ٣١ .

وإلى هذا ذهب الآمدي في الإنكار والسعد في شرح مقاصد والتلويح والسيد في شرح المواقف وعليه جرى المتقدمون من أئمة هذه الأمة وجماهير أهل العلم من كل مذهب .

بل الأشعري يقول : إن معرفة الله لا تكون إلا بالدليل السمعي ومن يقول هذا يكون بعيداً عن القول بأن الدليل السمعي لا يفيد إلا الضم فيكون من عزاء المسألة إلى الأشاعرة مطلقاً متساهلاً بل غلطاً غلطاً غير مستساغ .

والواقع أن القول بأن الدليل اللفظي لا يفيد اليقين إلا عند تيقن أمور عشرة ودون ذلك خرط القتاد تقعر من بعض المبتدعة وقد تابعه بعض المتفلسفين من أهل الأصول وجرى وراءه بعض المقلدة من المتأخرين .

وليس لهذا القول أي صلة بأي إمام من أئمة أهل الحق وحاشاهم أن يضعوا أصلاً يهدم به الدين ويتخذ معولاً بأيدي المشككين والدليل اللفظي القطعي الثبوت يكون قطعي الدلالة في مواضع مشروحة في أصول الفقه .

وأما ما أجمله الفخر الرازي في المحصل فقد أوضحه في المحصول ونهاية العقول واعترف فيهما بأن القرائن قد تعين المقصود فيفيد الدليل اللفظي اليقين فيفلت بذلك من أيدي المشككين إمكان التمسك بقول الرازي في المحصل في باب التشكيك في القرآن الكريم بل القول بمجرد الدليل العقلي في علم الشريعة بدعة وضلالة بل الأصل في علم التوحيد والصفات هو التمسك بالكتاب والسنة ومجانبة الهوى والبدعة ولزوم طريق السنة والجماعة في المباحثة مع الذين أقروا برسالة النبي ﷺ ، وإنما يستعمل الدليل العقلي وحده مع غيرهم كما يقوله فخر الإسلام وغيره فلا يعول عند أهل الحق على اعتقاد لا يقره الكتاب والسنة فمن سعى في إبعادهما عنه فقد أبعد في الضلال . اهـ .

ویقرر أهل العلم أن «مجرد الاحتمال العقلي لا یقدح فی قطعية الدلیل» . اهـ .

یقول الشیخ أبو سنة فی کتابه الوسیط فی أصول الفقه^(١) :

«قالت المعتزلة وبعض الأشاعرة الدلیل اللفظی لا یفید الیقین فیما یشبهه من المعانی والأحكام ، وغایة الأمر أنه یفید الظن بها فالأحكام الكلامیة والأحكام الفقهیة الثابتة من طریق الكتاب أو السنة کلها ظنیة ولهذا قال البعض الفقه فی الحقیقة الظن بالأحكام الشرعیة ولا علم فیہ وقال الجمهور الدلیل اللفظی منه ما یفید الیقین كأقسام الظاهر التي لم یدخلها تخصیص ولا تأویل وكالخبر المتواتر والمشهور ومنه ما یفید الظن كالعام المحصوص وكالمؤول ...» .

إلی أن یقول :

« ثم العلم القطعی قسمان : الأول : ما انتفی فیہ الاحتمال أصلاً كالمحكم والمفسر والمتواتر والثانی ما انتفی فیہ الاحتمال الناشئ عن الدلیل كالظاهر والنص والخبر المشهور فالأول یسمونه علم الیقین والثانی علم الطمأنیة » اهـ .

* * *

(١) الوسیط فی أصول الفقه العلامة أحمد أبو سنة ، ص ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ .

[الكلام على إثبات وجود الله]

ثم يقول الدكتور سفر :

الثاني : إثبات وجود الله :

معلوم أن مذهب السلف هو أن وجوده تعالى أمر فطري معلوم بالضرورة والأدلة عليه في الكون والنفس والآثار والآفاق والوحي أجل من الحصر ، ففي كل شيء له آية وعليه دليل .

أما الأشاعرة فعندهم دليل يتيم هو دليل « الحدود والقدم » وهو الاستدلال على وجود الله بأن الكون حادث وكل حادث فلا بد له من محدث قديم ، وأخص صفات هذا القديم مخالفته للحوادث وعدم حلولها فيه ومن مخالفته للحوادث إثبات أنه ليس جوهرًا ولا عرصًا ولا جسمًا ولا في جهة ولا مكان ... الخ ، ثم أطالوا جدًا في تقرير هذه القضايا هذا وقد رتبوا عليه من الأصول الفاسدة ما لا يدخل تحت العدّ مثل إنكارهم لكثير من الصفات كالرضا والغضب والاستواء بشبهة نفي حلول الحوادث في القديم ونفي الجوهرية والعرضية والجهة والجسمية ... إلى آخر المصطلحات البدعية التي جعلوا نفيها أصولاً وأنفقوا الأعمار والمداد في شرحها ونفيها ، ولو أنهم قالوا الكون مخلوق وكل مخلوق لا بد له من خالق لكان أيسر وأخصر مع أنه ليس الدليل الوحيد ولكنهم تعمدوا موافقة الفلاسفة حتى في ألفاظهم .

التعليق :

أما الكلام على الفطرة فسيأتي .

وأما استدلال الأشاعرة فليس به بأس طالما كان الدليل صحيحًا .

وأما الاعتراض بطوله أو بصعوبته فلا وجاهة لهذا الاعتراض لأن المطلوب

هو الاستدلال على وجه لا نقص فيه وقد حصل ، إذ إن غرض الأشاعرة هو

الرد على الفرق المتأثرة بآراء الفلاسفة ، فكان الرد عليهم من جنس أدلتهم ،
والا فالمقدم عند الأشاعرة الأدلة السمعية مع تفويض معناها كما أشرنا في
موضع سابق .

* * *

[بيان بطلان تقسيم المتسلفة للتوحيد]

ثم يقول الدكتور سفر :

الثالث : التوحيد .

التوحيد عند أهل السنة والجماعة معروف بأقسامه الثلاثة وهو عندهم أول واجب على المكلف ، أما الأساعرة قدموهم ومعاصروهم فالتوحيد عندهم هو نفي الثنية أو التعدد ونفي التبعض والتركيب والتحرئة أي حسب تعبيرهم «نفي الكمية المتصلة والكمية المنفصلة» ومن هذا المعنى فسروا الإله بأنه الخالق أو القادر على الاحتراع وأنكروا بعض الصفات كما يحجج ويد والعين لأنها تدل على التركيب والأجزاء عندهم .

أما التوحيد الحقيقي وما يقابله من الشرك ومعرفة والتحديد منه فلا ذكر له في كتب عقيدتهم إطلاقاً ولا أدري أين يضعونه أي كتب مروج ؟ وليس فيها أم يتركوه بالمرّة فهذا الذي أحزم به . . اهـ .

التعليق :

عجباً لك يا د . سفر ! .

كيف تجزم بأنهم يجهلون معنى التوحيد الحقيقي ؟ ! .

أفلم يكونوا يعلمون معنى « لا إله إلا الله محمد رسول الله » ؟ !

بل العجب من السلفية الذين أحدثوا في أهم ركن من أركان الإسلام

التقسيم الثلاثي الذي لم يظهر إلا في القرن السابع الهجري ؟ ! !

وليتك لم تثر موضوع تقسيم التوحيد إلى ثلاثة أقسام ، الذي أفضى إلى

استحلال دم المسلمين واتهامهم بالشرك وعبادة القبور ، بل أفضى إلى اتهام

أهل لا إله إلا الله محمد رسول الله ممن يقيمون أركان الإسلام ولا ينكرون

شيثاً من المعلوم من الدين بالضرورة .

بل وصفوهم بأنهم مشركون بل أشد كفراً من مشركي الجاهلية ، فلزم البيان ، إذ لا ينبغي تأخير البيان عند الحاجة إليه ، فهذا التقسيم باطل .

* * *

وأوجه بطلان تقسيم التوحيد إلى ربوبية وألوهية^(١) :

تقسيم التوحيد إلى توحيد ربوبية وتوحيد ألوهية غير معروف لأحد قبل ابن تيمية .

فلم يكن رسول الله ﷺ يقول لأحد دخل في الإسلام : إن هناك توحيدين وإنك لا تكون مسلماً حتى توحد توحيد الألوهية ، ولا أشار إلى ذلك بكلمة واحدة ، ولا شمع إلى ذلك عن أحد من السلف ، أو أشار إليه أحد من الأئمة المتبوعين حتى جاء ابن تيمية في القرن السابع الهجري مقررّاً إياه .

فهل كان يسمع رسول الله ﷺ أن يسكت عن أمر جَلَل كهذا ؟

وكذلك علماء الأمة الجُنة حتى القرن السابع للهجرة ؟

أم أن أهل تلك القرون ليسوا من أهل السنة والجماعة يا سفر حتى تحصر أهل السنة والجماعة فيمن اتبع هذا التقسيم ؟ !

كما أن هذا التقسيم غير معقول ؛ فإن الإله الحق هو الرب الحق ، والإله الباطل هو الرب الباطل ، ولا يستحق العبادة والتأليه إلا من كان ربا ، ولا معنى

(١) تم الاستفادة ما سيأتي من مقالة الشيخ يوسف الدجوي في نقد التقسيم ، والتعقب مفيد

لعربي انتبهي ، وغيرها .

لأن نعبد من لا نعتقد فيه أنه رب ينفع ويضر ، فهذا مرتب على ذلك .
والله تعالى هو الرب والرب هو الإله فهما متلازمان يقع كل منهما في
موضع الآخر في الكتاب والسنة وكلام علماء الإسلام .
وقد أوماً القرآن الكريم والسنة المستفيضة إلى تلازم توحيد الربوبية
والألوهية .

كما قال تعالى :

﴿ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ
سَمِيًّا ٦٥ ﴾ .

فرتب العبادة على الربوبية ، فإننا إذا لم نعتقد أنه رب ينفع ويضر فلا معنى
لأن نعبد .

ويقول تعالى : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْحَبَّةَ فِي السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ ﴾ .

يشير إلى أنه لا ينبغي السجود إلا لمن ثبت اقتداره التام ، ولا معنى لأن
نسجد لغيره .

ويقول الله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا ﴾ .
فصرح بتعدد الأرباب عند المشركين ، وعلى الرغم من تصريح القرآن
بأنهم جعلوا الملائكة أربابا فإن أصحاب بدعة تقسيم التوحيد يقولون إنهم
« أي المشركون » موحدون توحيد الربوبية ، وليس عندهم إلا رب واحد ،
وإنما أشركوا في توحيد الألوهية !!

وتأمل قول سيدنا يوسف عليه السلام لصاحبي السجن وهو يدعوهم
إلى التوحيد : ﴿ أَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ .

فهل كان سيدنا يوسف عليه السلام يدعوهم إلى توحيد الربوبية ، دون توحيد الألوهية ؟

أم أنه ليس هناك شيء يسمى توحيد الربوبية وشيء آخر يسمى توحيد الألوهية عند يوسف عليه السلام ؟

ويقول الله تعالى أيضاً : ﴿ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ قُلْ هُوَ رَبِّي ﴾ .
وأما هم - أي المشركون - فلم يجعلوه ربا .

وانظر إلى قول الكفار يوم القيامة : ﴿ تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (٩٧)
إِذْ تُسَوِّىكُمْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٩٨﴾ أي في جعلكم أربابا . كما هو ظاهر ..
ويقول الله تعالى في آية الميثاق : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ .

فلو كان الإقرار بالربوبية غير كاف وكان متحققا عند المشركين ولكنه لا ينفعهم ما صح أن يؤخذ عليهم الميثاق بهذا ، ولا صح أن يقولوا يوم القيامة : ﴿ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴾ ، وكان الواجب أن يغير الله عبارة الميثاق إلى ما يوجب اعترافهم بتوحيد الألوهية حيث إن توحيد الربوبية غير كاف ، لكنه اكتفى منهم بتوحيد الربوبية ، ولو لم يكونا متلازمين لطلب إقرارهم بتوحيد الألوهية أيضاً .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ ﴾ .
فإنه إله في الأرض ولو لم يكن فيها من يعبده كما في آخر الزمان ، فإن قالوا : إنه معبود فيها أي مستحق للعبادة ، قلنا : إذن لا فرق بين الإله والرب ، فإن المستحق للعبادة هو الرب لا غير .

وما كانت محاوره فرعون لموسى عليه الصلاة والسلام إلا في الربوبية وقد قال : ﴿ أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى ﴾ ثم قال : ﴿ لَئِنْ أَخَذْتُ إِلَهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنْ

الْمَسْجُونِينَ ﴿١٠﴾ .

أما السنة :

فسؤال الملكين للميت عن ربه لا عن إلهه ، لأنهم لا يفرقون بين الرب والإله ، وكان الواجب على مذهب هؤلاء أن يقولوا للميت : من إلهك لا من ربك !! أو يسألوه عن هذا وذاك .

أما قوله تعالى : ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ * وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ .

فالنكير قام عليهم لعبادة غير الله أولاً ، ثم صرح هذا النص لنا بأن الواحد من أولئك مع قوله : ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ وتسليماً جديلاً بأنه مقر بقلبه بأنه معترف بوجود الله !! وهو ما يسميه الخصم «توحيد الربوبية» ومع ذلك كله أطلق عليه الله تعالى في كتابه كما ترون بأنه ﴿كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ .

وأما اللغة والعرف :

فلم يرد عن سيدنا رسول الله ﷺ في سنته الواسعة أنه سماهم موحدين للربوبية ، ولم ينقل عن أحد من الصحابة أنه قال في حقهم أو عنهم «إيمان دون إيمان» مثل ما نقل عن بعضهم كابن عباس رضي الله تعالى عنهما وغيره أنه قال في بعض الأمور «كفر دون كفر» وهذا مما يؤكد لنا ويدل بأن اللغة التي كان ﷺ وأصحابه ينطقون بها والعرف الذي كان سائداً بينهم يمنعان إطلاق موحد أو توحيد ربوبية على ذلك الإنسان .

ثم إن الإيمان والتوحيد والعقيدة هو : «ما وفر في القلب وصدقه العمل» .

وتعريف الإيمان والتوحيد واضح من حديث سيدنا جبريل في السؤال عنه الذي رواه مسلم ، وظاهر في كتب التوحيد التي نصت على أن الإيمان أو الدخول في التوحيد هو : « الإتيان بالشهادتين لسانا مع الإقرار القلبي بكل ما جاء عن الله تعالى ورسوله مع الإذعان » .

فأين ذلك من ذا ؟

وبذلك اتضح جليا بطلان ما ذهب إليه المخالف وادعاه ، والله الموفق .
فمن رافقه التوفيق وفارقه الخذلان ونظر في المسألة نظر الباحث المنصف علم يقينا علما لا تخالطه ريبة أن مسمى العبادة شرعا لا يدخل فيه شيء مما عداه ، كالتوسل والاستغاثة وغيرهما ، بل لا يشتبه بالعبادة أصلا ، فإن كل ما يدل على التعظيم لا يكون من العبادة إلا إذا اقترن به اعتقاد الربوبية لذلك المعظم أو صفة من صفاتها الخاصة بها .

فلا محل إذاً لأن نتهم المسلمين بالشرك أو اتهامهم بأنهم أشد شركاً من مشركي الجاهلية والذي بسببه أريق دماء المسلمين .

وكان هذا الفهم والتقسيم ذريعة لتكفير المسلمين ونشوء التطرف .

فلا أحد من المسلمين يعتقد أن هناك من يضر وينفع ابتداء واستقلالاً إلا الله .
فسوء الظن بهم أمر خطير .

ألم تر أن المشركين يعتقدون التأثير والتدبير لغير الله فيقولون : « أمطرنا بنوء كذا ونوء كذا » ولو كانوا يقولون بتوحيد الربوبية كما زعموا لما قال لهم المولى سبحانه : ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ آعِبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ ، بل كان اللازم أن يقول لهم : اعبدوا إلهكم » .

لقد شاع تقسيم التوحيد إلى :

١ - التوحيد في الربوبية .

٢ - التوحيد في الألوهية .

فالتوحيد في الربوبية بمعنى الاعتقاد بخالق واحد لهذا الكون كان موضع اتفاق جميع مشركي عهد الرسالة .

وأما التوحيد في الألوهية فهو التوحيد في العبادة الذي يُعنى منه أن لا يعبد سوى الله ، وقد انصبَّ جهد الرسول الكريم على هذا الأمر .

والحق أن اتفاق جميع مشركي عهد الرسالة في مسألة التوحيد الخالقي ليس موضع شك ، ولكن تسمية التوحيد الخالقي بالتوحيد الربوبي خطأ واشتباه .

وذلك لأن معنى « الربوبية » ليس هو الخالقية فقط كما توهم هذا الفريق ، بل هو - كما أوضحنا وبيننا سلفاً - ما يفيد التدبير وإدارة العالم ، وتصريف شؤونه ولم يكن هذا - كما بينا - موضع اتفاق بين جميع المشركين والوثنيين في عهد الرسالة كما ادّعى هذا الفريق .

نعم كان فريق من مثقفي الجاهليين يعتقدون بعدم وجود مدبر سوى الله ولكن كانت تقابلهم جماعات كبيرة ممن يعتقدون بتعدد المدبر والتدبير ، وهي قضية تستفاد من الآيات القرآنية مضافاً إلى المصادر المتقدمة .

ويمكن القول بعبارات أخرى : لقد كان بين المشركين في ذلك العصر من كان يعاني انحرافاً وشدوذاً في توحيد الربوبية ، ويعتقد بتعدد المدبر رغم كونه معتقداً بوحدة الخالق .

ولقد كان الكفار في عهد النبي صلى الله عليه وآله منهم الدهريون

المنكرون للبعث ومنهم الملحدون والمشركون الذين يشركون مع الله في التدبير بعض خلقه من أوثانهم وأهل الكتاب «المعددون للآلهة» .

ومع ذلك فالسلفية يظهرهم الكفار وكأنهم فرقة واحدة !!!
فلا يمكن - أبداً - أن نفترس الرب في هذه الآيات بالخالق والموجد .

واليك بعض هذه الآيات :

أ - ﴿بَلْ رَبُّكُمْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ﴾ (الأنبياء - ٥٦) .

فلو كان المقصود من الرب هنا هو الخالق والموجد لكانت جملة ﴿الَّذِي فَطَرَهُنَّ﴾ زائدة بدليل أننا لو وضعنا لفظة الخالق مكان الرب في الآية للمستنا عدم الاحتياج - حينئذ - إلى الجملة المذكورة - أعني : ﴿الَّذِي فَطَرَهُنَّ﴾ - بخلاف ما إذا فترس الرب بالمدير والمتصرف ففي هذه الصورة تكون الجملة الأخيرة مطلوبة ، لأنها تكون - حينئذ - علة للجملة الأولى ، فتعني هكذا : أن خالق الكون هو المتصرف فيه وهو المالك لتدبيره والقائم بإدارته .

ب - ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أُعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ (البقرة - ٢١) .

فإن لفظة الرب في هذه الآية ليست بمعنى «الخالق» وذلك على غرار ما قلناه في الآية المتقدمة المشابهة لما نحن فيه ؛ إذ لو كان الرب بمعنى الخالق لما كان لذكر جملة ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ وجه ، بخلاف ما إذا قلنا بأن الرب يعني المدير فتكون جملة ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ علة للتوحيد في الربوبية ، إذ يكون المعنى حينئذ هو : أن الذي خلقكم هو مدبركم .

ج - ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْنَىٰ رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (الأنعام - ١٦٤) .

وهذه الآية حاكية عن أن مشركي عصر الرسالة كانوا على خلاف مع الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم في مسألة الربوبية على نحو من

الأنحاء وأنّ النبي الأعظم كان مكلفاً بأن يفنّد رأيهم ويبطل عقيدتهم ولا يتخذ غير الله رباً على خلاف ما كانوا عليه . ومن المحتّم أنّ خلاف الله مع المشركين لم يكن حول مسألة « التوحيد في الخالقية » بدليل أنّ الآيات السابقة تشهد في غير إبهام بأنهم كانوا يعترفون بأنّه لا خالق سوى الله تعالى ، ولذلك فلا مناص من الإذعان بأنّ الخلاف المذكور كان في غير مسألة الخالقية وليست هي إلاّ مسألة تدبير الكون ، بعضه أو كلّ .

د - ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ ﴾ (الأعراف : ١٧٢) .

فقد أخذ الله في هذه الآية - من جميع البشر - الإقرار بالتوحيد الربوبي وكانت علّة ذلك هي ما ذكره من أنّه سيحتج على عباده بهذا الميثاق يوم القيامة كما يقول : ﴿ أَوْ قُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَنهَلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ ﴾ (الأعراف - ١٧٣) .

إذا تبين هذا فنقول : إنّ نزول هذه الآية في بيئة مشركة دليل - ولا شك - على وجود فريق معتد به في تلك البيئة كانوا يخالفون هذا الميثاق ، فإذا كانت الربوبية بمعنى الخالقية استلزم ذلك أن يكون في تلك البيئة من يخالفون النبي في الخالقية ، ولكن الفرض هو عدم وجود أي اختلاف في مسألة «توحيد الخالقية» في عصر الرسالة فلم يكن المشركون في ذلك العصر مخالفين في هذه المسألة ليعتبروا مخالفين للميثاق المذكور ؛ فلا محيص - حينئذ - من أنّ الخلاف كان - آنذاك - في مسألة تدبير العالم وإدارة الكون . وبهذا التقرير يكون معنى الرب في الآية المبحوثة هنا هو المدبّر .

هـ - إنّ البرهان الواضح على أنّ مقام الربوبية هو مقام المدبّرية وليس

الخالقية فقط كما يتوهم ، هو الآية المتكررة في سورة الرحمان : ﴿فَيَأْتِي ٱلْآءِ رَبَّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿١٣﴾﴾ .

فقد وردت هذه الآية في السورة المذكورة ٣١ مرة وجاءت لفظة رب جنبا إلى جنب مع لفظة الآلاء التي تعني النعم ، وغير خفي أن قضية النعمة مع التذكير بمقام ربوبية الله لحياة البشر وحفظها من الفناء أنسب وأكثر انسجاماً ، إذ ذكر النعم - التي هي من شعب التربية الإلهية التي يوليها سبحانه للبشر - يناسب موضوع التربية والتدبير الذي تندرج فيه إدامة النعم وإدامة الإفاضة . ط - لقد اقترنت مسألة الشكر مع لفظة الرب في خمسة موارد في القرآن الكريم .

والشكر إنما يكون في مقابل النعمة التي هي سبب بقاء الحياة الإنسانية ودوامها وحفظها من الفناء وصيانتها من الفساد ، وليست حقيقة تدبير الإنسان إلا إدامة حياته وحفظها من الفساد والفناء .

وإليك هذه الموارد :

﴿وَإِذْ تَأَذَّتْ رُءُوبُكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴿٧﴾﴾ إبراهيم - ٧ .

﴿وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَلَدِي﴾ النمل - ١٩ .

﴿قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾ النمل - ٤٠ .

﴿قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَلَدِي﴾ الأحقاف - ١٥ .

﴿كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُمْ بَلَدَهُ طَيِّبَةً وَرَبُّ غَفُورٌ﴾

سبأ - ١٥ .

ي - وما يدل على ما قلناه قوله سبحانه : ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ

غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ

لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا ﴿١٢﴾﴾ نوح : ١٠-١٢ .

ومثله في سورة هود الآية ٥٢ .

وهكذا : يلاحظ القارئ الكريم كيف جعلت إدارة الكون وتدير شؤونه

تفسيراً للرب : فهو الذي يرسل المطر ، وهو الذي يمدد بالأموال والبين ، وهو

الذي يجعل الجنات ، وهو الذي يجعل الأنهار ، وكل هذه الأمور جوانب

وصور من التدبير .

* * *

من هذا البحث الموسع يمكن أن نستنتج أمرين :

١ - أن ربوبية الله عبارة عن مدبريته تعالى للعالم لا عن خالقيته فقط ،

فهي تشمل الخلق والتدبير .

٢ - دلت الآيات المذكورة في هذا البحث على أن مسألة « التوحيد في

التدبير » لم تكن موضع اتفاق بخلاف مسألة « التوحيد في الخالقية » وأنه كان

في التاريخ ثمة فريق يعتقد بمدبرية غير الله للكون كله أو بعضه ، وكانوا

يخضعون أمامها باعتقاد أنها أرباب .

وبما أن الربوبية في التشريع غير الربوبية في التكوين فيمكن أن يكون بعض

الفرق موحداً في الثاني ، ومشاركاً في القسم الأول فاليهود والنصارى تورطوا

في «الشرك الربوبي» التشريعي لأنهم أعطوا زمام التقنين والتشريع إلى الأخبار والرهبان وجعلوهم أرباباً من هذه الجهة ، فكأنه فوّض أمر التشريع إليهم !!! . ومن المعلوم أنّ التقنين والتشريع من أفعاله سبحانه خاصة .

فها هو القرآن يقول عنهم : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ التوبة - ٣١ . ﴿ وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ آل عمران - ٦٤ . في حين أنّ الشرك في الربوبية لدى فريق آخر ما كان ينحصر بهذه الدائرة بل تمثل في إسناد تدبير بعض جوانب الكون ، وشؤون العالم إلى الملائكة والجن والأرواح المقدسة أو الأجرام السماوية ، ولكن مسألة الشرك في الربوبية تمثلت في الأغلب في تسليم بعض الأمور الكونية إلى بعض خيار العباد والمخلوقات . إنّ الآيات الدالة على هذه النتيجة - في الحقيقة - أكثر من أن يمكن سردها . اهـ^(١)



شبهة أخيرة :

تبقى شبهة حاصلها أن هذا التقسيم تقسيم اصطلاحي لا يفترق عن تقسيم النحويين للكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، ولا مشاحة في الاصطلاح .
ويجاب عن هذا من أوجه :

الأول : قولهم إن هذا التقسيم لا يعدو أن يكون من باب تقسيم النحويين للكلمة مطروح ؛ حيث إن تقسيم النحويين للكلمة هو تقسيم استقرائي صحيح ، الغرض منه تقريب العلم للدارسين .

أما هذا التقسيم المبتدع للتوحيد ينقضه الاستقراء كما تقدم .
بل يترتب عليه نتيجة خطيرة هي رمي المسلمين الموحدين بالشرك وعدم تحقيق توحيد الإلهية مما يعني مساواتهم بمشركي الجاهلية على كلام أصحاب هذه المقولة .

واخترعوا أسماء لهم ينبذونهم بها مثل القبورية ظناً منهم أنهم يعبدونها .
الثاني : نص العلماء أن مجرد تغيير الاصطلاح من غير فائدة في قوة الخطأ .

فكيف بإنشاء اصطلاح معايير أساساً لما قررته قواعد الشريعة ! ؟ حيث إنه يفرق بين المتلازمات الشرعية .

الثالث : لا بد للاصطلاح من فائدة وغرض صحيح لإنشائه وإلا فهو عبث يتحرّز عن مثله .

وإذا استرسلنا مع أهل هذه الدعوى في البحث عن الفائدة التي تترتب على تقسيمهم هذا فلن نجد إلا الحكم على أهل القبلة بالإشراك .

وهذه نتيجة لا محيص عنها - خاصة مع نفي الكثير منهم لا سيما متأخريهم أنهم يكفرون عباد القبور « القبوريين » - على اصطلاحهم الباطل بل هم عندهم مسلمون حتى تقام عليهم الحجة ! ! ! ! .

فليت شعري أهم مسلمون أم مشركون أم مشركون مع إيقاف التنفيذ ؟ ! ! !

[أول واجب عند الأشاعرة]

ثم يقول الدكتور سفر :

أما أول واجب عند الأشاعرة فهو النظر أو القصد إلى النظر أو أول جزء من النظر أو .. إلى آخر فلسفتهم المختلف فيها وعندهم أن الإنسان إذا بلغ سن التكليف وجب عليه النظر ثم الإيمان واختلفوا فيمن مات قبل النظر أو في أثنائه ، أيحكم له بالإسلام أم بالكفر ؟ !

التعليق :

الذي عليه جمهور أهل العلم ، ومنهم مالك والأشعري ، أن أول الواجبات هو العلم بالله ورسوله ودينه ، أي العلم بما يجب له ، وما يجوز في حقه ، وما يستحيل عليه ، وكذا فيما يتعلق بالرسول والدين . والواجب المشار إليه هنا هو الصفة الواجبة له تعالى كالقدرة ، والتسبة كثبوت القدرة له تعالى . وقال بعض العلماء أول واجب هو النظر .

وبعض : القصد إلى النظر .

وبعض : أول جزء من النظر .

ولا تظن أن هذا اختلاف وخلاف حقيقي حاصل بين العلماء ، لتقول بعد ذلك :

إذا كان الخلاف كبيراً في أول الواجبات ، فكيف في بقية العقائد ؟ !
وكيف في الفقه ؟ !

بل كل هذه الأقوال تصب في مصب واحد وتقوي فهم علم التوحيد في نفوس الناس ، والاختلاف بينها ظاهري فقط .
فالذي قال أول الواجبات النطق بالشهادتين ، قصد أنه لا يمكن تحريم دم

الكافر الأصبي ومعاملته كالمسلم إلا إذا نطق بهما ، فهو أول أمر يجب أن يبادر الإنسان به ليعلن براءته من الكفر ، ودخوله في الإسلام .

والذي قال : أول الواجبات العلم بالله وبرسوله وبالدين ؛ قصد أنه لا يمكن أن ينطق بالشهادتين نطقا معتبرا عند الله تعالى إلا إذا كان عالما ولو بشكل إجمالي بما ذكر ؛ ليصح نطقه بكلمة التوحيد مع العلم بمعناها ، ويصح اعتقاده كذلك .

والذي قال : أول الواجبات هو النظر ، إنما قال ذلك ؛ لأن الإنسان يصعب عليه عادة أن يصل إلى الحق إلا بالنظر والفكر ولو إجمالا ، فعندما يفكر يصل إلى العلم فينطق بكلمة التوحيد .

والذي قال : أول واجب هو القصد إلى النظر ؛ فلأن الإنسان لا يمكن أن ينظر فعلا إلا إذا نوى ذلك وعزم عليه ، فأعطي السبب حكم النتيجة .
وكذلك الذي قال : هو أول جزء من النظر ؛ فلأن النظر مكوّن من أجزاء مترتبة ولا يمكن أن يبدأ بالجزء الثاني إلا إذا أتمّ النظر في الجزء الأول .

وهكذا نرى أنّ كثيرا من أقوال علماء الشريعة التي ظاهرها التناقض والتضادّ ، حقيقتها التكامل والاتفاق .

[الكلام على الاستدلال بالفطرة]

ثم يقول الدكتور سفر :

وينكر الأشاعرة المعرفة الفطرية ويقولون إن من آمن بالله بغير طريق النظر فإنما هو مقلد ورجح بعضهم كفره واكتفى بعضهم بتعصيته ، وهذا ما خالفهم فيه الحافظ ابن حجر رحمه الله ونقل أقوالاً كثيرة في الرد عليهم وإن لازم قولهم تكفير العوام بل تكفير الصدر الأول .

التعليق :

كلام يتلقفونه ويكررونه بلا فهم حاصله أنه لا حاجة للناس إلى الاستدلال ولا حاجة لهم إلى علم الكلام ، ويستدلون على ذلك بقولهم إن وجود الله تعالى أمر فطري مفطور عليه الإنسان ، بل يقولون إن كل العقائد مركوزة في الإنسان ولذلك نجدهم يستدلون على عقائدهم بالفطرة ! وأدلتهم في ذلك :

قوله تعالى ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ إِلَهِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ .

وقول الرسول عليه الصلاة والسلام «ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه . . .» ، من غير إكمال للحديث كما سنين على طريقة ولا تقربوا الصلاة .

ويوردون الحديث القدسي «وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم ، وأنهم أتتهم الشياطين فاجتالهم عن دينهم» .

ذكر الراغب الأصفهاني هذا المعنى في المفردات ، ثم قال : وفطرت العجين إذا عجنته فخبزته من وقته ، ومنه الفطرة ، وفطر الله الخلق ، وهو إيجاده الشيء وإبداعه على هيئة مترشحة لفعل من الأفعال . أهـ

فالفطرة معناها اللغوي الذي هو استعمال الحديث الشريف أيضًا معناها القوة أو الاستعداد أو القبول للدين وهذا يولد به الإنسان .

ولهذا قال الاصفهاني : « فطرة الله هي ما ركز فيه من قوته على معرفة الإيمان » . اهـ .

وفي شرح الإمام النووي قال في معنى الفطرة : « والأصح أن معناه أن كل مولود يولد متهيئاً للإسلام ، فمن كان أبواه أو أحدهما مسلماً استمر على الإسلام في أحكام الآخرة والدنيا ، وإن كان أبواه كافرين جرى عليه حكمهما في أحكام الدنيا ، وهذا معنى يهودانه وينصرانه ويمجسانه ، أي يحكم له بحكمهما في الدنيا ، فإن بلغ استمر عليه حكم الكفر ودينهما فإن كانت سبقت له سعادة أسلم ، وإلا مات على كفره » . اهـ .



وأما حديث « كل مولود » ففي نهايته كما في بعض الروايات الصحيحة التي رواها الإمام مسلم وغيره كالبيهقي ، وذكرها الإمام السيوطي في الجامع الصغير .. يقول الرسول ﷺ بعد قوله « يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه » ، « فإن كانا مسلمين فمسلم » .

هذه الزيادة توضح بجلاء أن الطفل تابع في التأثير للأبوين ويلتحق بهما في الحكم إن كانا يهوديين أو نصرانيين أو مجوسيين ، وكذلك إن كانا مسلمين فمسلم ، وهذا يبين بجلاء أن الفطرة في الحديث لا تعني ما يريد المتسلفه وهذا يدل على أن الطفل في الأصل لا يقال له مسلم أو كافر ، ولكن الحكم عليه بالكفر أو الإيمان أي الإسلام ، إنما هو حكم تبعي إلحاق لا أصلي ، أي أن

حاله يلحق بحال والديه أو الدار التي وجد فيها أو غير ذلك ، مما هو مذكور في كتب الفقه .

يقول الإمام المناوي في فيض القدير^(١) :

«(كل مولود) من بني آدم (يولد على الفطرة) اللام للعهد ، والمعهود فطرة الله التي فطر الناس عليها ، أي الخلقة التي خلق الناس عليها ، من الاستعداد لقبول الدين والتهيؤ للتجلي بالحق وقبول الاستعداد والتأني عن الباطل والتمييز بين الخطأ والصواب (حتى يعرب عنه لسانه) فحينئذ إن ترك بحاله وخلي وطبعه ولم يتعرض له من الخارج من يصدده عن النظر الصحيح من فساد التربية وتقليد الأيوين والإلف بالمحسوسات والانبهالك في الشهوات ونحو ذلك ، لينظر فيما نصب من الدلالة الجليلة على التوحيد وصدق الرسول ﷺ ، وغير ذلك نظراً صحيحاً يوصله إلى الحق وإلى الرشد ، عرف الصواب ولزم ما طبع عليه في الأصل ولم يختار إلا الملة الحنيفية ، وإن لم يترك بحاله بأن كان أبواه يهوديين أو نصرانيين (فأبواه) هما اللذان (يهودانه) أي يصيرانه يهوديا بأن يدخله في دين اليهودية المحرف المبدل بتفويتهما له (أو ينصرانه) أي يصيرانه نصرانيا (أو يمجسانه) » . اهـ .

أما كون هذه الفطرة نوعاً من المعارف فمن أبطل الباطل لأنه مخالف للواقع المشاهد ومخالف لقوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ .

فإن قصد أن هذه القابلية قد تعين بعض الناس في معرفة الله فمسلم أما

(١) فيض القدير للإمام المناوي (٣٣/٥) .

١١٠ — مناقشة علمية لكتاب الدكتور سفر الحوالي «نقد منهج الأشاعرة في العقيدة»

أنها كافية بمجرد ما فلا ، و كلامنا في الدليل الذي يتعين قبوله من كل الناس ، وهذا لا يكون إلا بالنظر ، وهو عين كلام الأعرابي البعرة تدل على البعير والأثر يدل على المسير... إلخ .

* * *

[مسألة الإيمان]

ثم يقول الدكتور سفر :

الرابع : الإيمان

الأشاعرة في الإيمان مرجئة حتمية أجمعت كتبهم قاطبة على أن الإيمان هو التصديق القلبي ، واختلفوا في النطق بالشهادتين أيكفي عنه تصديق القلب أم لا بد منه ، قال صاحب الجوهرية :

ومسر الإيمان بالتصديق والنطق فيه الخلف بالتحقيق

وقد رجح الشيخ حسن أيوب من المعاصرين أن المصدق بقلبه ناج عند الله وإن لم ينطق بهما ومال إليه البوطي ، فعلى كلامهم لا داعي لحرص النبي ﷺ أن يقول عمه أبو طالب لا إله إلا الله لأنه لا شك في تصديقه له بقلبه ، وهو ومن شابهه على مذهبهم من أهل الجنة ! !

هذا وقد أولوا كل آية أو حديث ورد في زيادة الإيمان ونقصانه أو وصف بعض شعبه بأنها إيمان أو من الإيمان .

ولهذا أطال شيخ الإسلام رحمه الله الرد عليهم بأسمائهم كالأشعري والباقلاني والجويني وشرح كتبهم وقرر أنهم على مذهب جهنم بعينه ، وفي رسالتي فصل طويل عن هذه القضية فلا أطيل به هنا .

التعليق :

تقرير مذهب الأشاعرة إجمالاً :

الإيمان لغة : مطلق التصديق .

الإيمان شرعاً : تصديق النبي ﷺ في كل ما جاء به وعلم من الدين بالضرورة ، والمراد بتصديق النبي ﷺ في ذلك الإذعان لما جاء به والقبول له

وليس المراد وقوع نسبة الصديق إليه في القلب من غير إذعان وقبول له .
والنطق بالشهادتين للمتمكن منه القادر عليه محل خلاف ، فقالت طائفة
هو شرط في الإيمان وهو قول محققي الأشاعرة والماتريدية ، أي هو خارج عن
ماهية الإيمان لكن يلزم من عدمه العدم .

والمراد أنه شرط في إجراء الأحكام الدنيوية الخاصة بالمؤمنين كالتوارث
والتسكح والصلاة خلفه إلخ أن التصديق القلبي وإن كان إيمانا إلا أنه باطن
خفي لا بد له من علامة ظاهرة تدل عليه ، فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه لا
لعذر منه ولا لإبائه مؤمن عند الله كافر في أحكام الدنيا ، أما المعذور فإن قامت
قرينة على إسلامه بغير النطق كالإشارة فهو مؤمن فيهما ، وأما الآبي بأن طلب
منه النطق بالشهادتين فأبى فهو كافر فيهما ولو أذعن في قلبه فلا ينفعه ذلك ولو
في الآخرة .

ومن أقر بلسانه ولم يصدق بقلبه كالمنافق فهو مؤمن في أحكام الدنيا لا
عند الله تعالى ما لم يطلع على كفره بعلامة كسجود لصنم فتجرى عليه
أحكام الكفر .

والعمل في الإيمان شرط كمال على المختار ، فمن أتى بالعمل فقد حصل
الكمال ، ومن تركه فهو مؤمن لكنه فوت على نفسه الكمال إذا لم يكن مع
ذلك استحلال ، أو عناد للشارع ، أو شك في مشروعيته ، وإلا فهو كافر فيما
علم بالدين بالضرورة .

وقال قوم من المحققين : إن الإقرار بالشهادتين شطر أي ركن لا شرط
ف عندهم الإيمان اسم لعمل القلب واللسان جميعا وهما التصديق والإقرار .
وذهبت طائفة إلى أن العمل شطر من الإيمان لأنهم يقولون إن مسمى

الإيمان : تصديق القلب والإقرار باللسان وعمل سائر الجوارح .

فماهيته على هذا مركبة من أمور ثلاثة :

إقرار باللسان .

وتصديق بالجنان .

وعمل بالأركان .

فمن أخل بشيء منها فهو كافر ، وهذا قول الخوارج ، ولذا كفروا بالذنب لانتفاء جزء الماهية ، فمن ترك العمل فليس بمؤمن لفقد جزء من الإيمان ، ويرد بأن الإيمان لغة التصديق فيستعمل شرعا في تصديق خاص ولا دليل على نقله للثلاثة ، كما أن النقل خلاف الأصل ، وقد دلت النصوص على ثبوت الإيمان قبل الأوامر والنواهي ، وعلى أن الإيمان والعمل الصالح متغايران ، وعلى أن الإيمان والمعاصي يحتمعان كقوله تعالى : ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُنْتُمْ عَلَىٰ صِيَامٍ﴾ ، فإنه يفيد ثبوت الإيمان قبل الأمر بالصوم ، وكقوله تعالى : ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ ، فإن الأصل أن العطف للمغايرة ، وكقوله تعالى : الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم بناء على أن المراد بالظلم المعصية فقد اقتضى بمفهومه اجتماع الإيمان مع الظلم الذي هو المعصية .

كما أن الإجماع على أن الإيمان شرط العبادات ، والشرط مغاير للمشروط ضرورة^(١) .

* * *

(١) راجع لما سبق حاشية البيجوري على الجوهرة من ص ٢٧ : ٣٢ ، المسيرة لنكمال بن الهمام ، شرح اللقاني على الجوهرة .

ومن كلام العلامة البيجوري في شرحه قول صاحب الجوهرة

وفسر الإيمان بالتصديق والنطق فيه الخلف بالتحقيق

قوله بالتصديق : أي التصديق المعهود شرعا وهو تصديق النبي ﷺ في كل ما جاء به وعلم من الدين بالضرورة أي علم من أدلة الدين بشبه الضرورة فهو نظري في الأصل إلا أنه لما اشتهر صار ملحقاً بالضروري بجامع الجزم في كل من العام والخاص من غير قبول للتشكيك .

والمراد بتصديق النبي ﷺ في ذلك : الإذعان لما جاء به والقول له وليس المراد وقوع نسبة الصدق إليه في القلب من غير إذعان وقبول له حتى يئزم الحكم بإيمان كثير من الكفار الذين كانوا يعرفون حقيقة نبوته ورسالته ﷺ ومصداق ذلك قوله تعالى يعرفونه كما يعرفون أبناءهم قال عبد الله بن سلام لقد عرفته حين رأيته كما أعرف ابني ومعرفتي لحمد أشد . اهـ .

ويكفي الإجمال فيما يعتبر التكليف به إجمالاً كالإيمان بعالم الأنبياء والملائكة ولا بد من التفصيل فيما يعتبر التكليف به تفصيلاً كالإيمان بجمع من الأنبياء والملائكة ، فالجمع الذين يجب معرفتهم تفصيلاً من الأنبياء خمسة وعشرون ...

وبالجملة فالإيمان شرعا هو : التصديق بجميع ما جاء به النبي ﷺ مما علم من الدين بالضرورة إجمالاً في الإجمالي وتفصيلاً في التفصيلي .

وأما لغة فهو مطلق التصديق ومنه قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا أي بمصدق .

(قوله والنطق فيه الخلف) أي وفي النطق بالشهادتين للمتمكن منه وهو

القادر عليه في جهة اعتبار مدخليته في الإيمان الاختلاف بين العلماء . ويراجع تمام كلامه في الحاشية المذكورة .

[القرآن]

ثم يقول الدكتور سفر :

«الخامس : القرآن :

وقد أفردت موضوعه لأهميته القصوى ، وهو نموذج بارز للمسهب الأشعري القائم على التلفيق الذي يسميه الأشاعرة المعاصرون « التوفيقية » حيث انتهج التوسط بين أهل السنة والجماعة وبين المعتزلة في كثير من الأصول فتناقض واضطرب .

فمذهب أهل السنة والجماعة أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأنه تعالى يتكلم بكلام مسموع تسمعه الملائكة وسمعه جبريل وسمعه موسى عليه السلام ويسمعه الخلائق يوم القيامة .

ومذهب المعتزلة أنه مخلوق ، أما مذهب الأشاعرة فمن منطلق التوفيقية - التي لم يحالفها التوفيق - فرقوا بين المعنى واللفظ ، فالكلام الذي يشتونه لله تعالى هو معنى أزلي أبدي قائم بالنفس ليس بحرف ولا صوت ولا يوصف بالخبر ولا الإنشاء .

واستدلوا بالبيت المنسوب للأخطل النصراني :

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً
أما الكتب المنزلة ذات الترتيب والنظم والحروف - ومنها القرآن - فليست هي كلامه تعالى على الحقيقة ، بل هي عبارة عن كلام الله النفسي ، والكلام النفسي شيء واحد في ذاته ، لكن إذا جاء التعبير عنه بالعبرانية فهو توراة وإن جاء بالسريانية فهو إنجيل وإن جاء بالعربية فهو قرآن ، فهذه الكتب كلها مخلوقة ووصفها بأنها كلام الله مجاز لأنها تعبير عنه .

واختلفوا في القرآن خاصة فقال بعضهم : « إن الله خلقه أولاً في اللوح

المحفوظ ثم أنزله في صحائف إلى سماء الدنيا « فكان جبريل يقرأ هذا الكلام المخلوق ويبلغه لمحمد ﷺ ، وقال آخرون : إن الله أفهم جبريل كلامه النفسي وأفهمه جبريل محمد ﷺ فالزول نزول إعلام وإفهام لا نزول حركة وانتقال - لأنهم يكررون علو الله - ثم اختلفوا في الذي عبر عن الكلام النفسي بهذا اللفظ والنظم العربي من هو ؟ فقال بعضهم : هو جبريل ، وقال بعضهم : بل هو محمد ﷺ !

واستدلوا بمثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ في سورتي الحاقة والانشقاق حيث أضافه في الأولى إلى محمد ﷺ ، وفي الأخرى إلى جبريل بأن اللفظ لأحد الرسولين « جبريل أو محمد » وقد صرح الباقلاني بالأول وتابعه الحويبي .

قال شيخ الإسلام : « وفي إضافته تعالى إلى هذا الرسول تارة وإلى هذا تارة دليل على أنه إضافة بلاغ وأداء لا إضافة إحداث لشيء منه وإنشاء كما يقول بعض المبتدعة الأشعرية من أن حروفه ابتداء جبريل أو محمد مضاهاة منهم في نصف قولهم لمن قال إنه قول البشر من مشركي العرب » .

وعلى القول أن القرآن الذي يقرؤه في المصاحف مخلوق سار الأشاعرة المعاصرون وصرحوا ، فكشفوا بذلك ما أراد شارح الجوهرة أن يستتره حين قال : « يمتنع أن يقال إن القرآن مخلوق إلا في مقام التعليم » .

التعليق :

لم تحرر نقطة الخلاف كعادتك يا د . سفر .

فالخلاف في الكلام وليس في القرآن .

فلم تدلس ؟ !

وإليك التفصيل :

لما كان «الكلام» من جملة الصفات القائمة بذاته تعالى ، وجب الكلام

عليها ، خصوصاً أن المعنى المشهور للكلام بين الناس هو ما كان بصوت وحرف صادرين من المتكلم ، وصدورهما يكون بآلة معينة .

ومعلوم أن هذا المعنى للكلام لا يجوز نسبته إلى الله تعالى ، لأن هذا يلزم منه قيام الحوادث في الذات الإلهية ، ومعلوم أن الحدوث دليل النقص ، ومن قام به الحادث ، فهذا دليل على نقصانه في مرتبة الوجود ، وهذا مستحيل في حق الله تعالى .

وقد ازداد الخلاف بين المسلمين في مسألة كلام الله تعالى ، وظهرت حدته ، حتى إن كثيراً من التشنج الذي حل بالفكر الإسلامي وعقلية المسلمين كان من مستلزمات هذه المسألة ، بل إن الناس صاروا يُصنّفون تبعاً لموقفهم من هذه المسألة وتبعاً لرأيهم الذي يرون فيها .

ولهذا كله ، ولغيره ، وجب أن نبين حقيقة مذهب أهل السنة والجماعة في هذه المسألة .

فكثير من الذين يعادون الأشاعرة والماتريدية - أهل السنة - فإنما يعادونهم ويعارضونهم نتيجة لعدم فهمهم لحقيقة رأي القوم في هذه المسألة .

وأيضاً فقد رأيتُ بعضاً ممن ينتسبون إلى أهل السنة والجماعة لا يعرفون تقرير معنى مذهبهم في المسألة .

فالله تعالى موصوف بصفة الكلام اتفاقاً بين كثير من المسلمين ، ومن تبقى منهم مخالفاً فإنه ينسب إلى الله تعالى الكلام على أنه فعل له لا على أنه صفة ذاتية وجودية قائمة بذاته تعالى .

وحاول العديد من العلماء الاستدلال على هذه الصفة بالأدلة العقلية ،

ليثبتوا أن العقل يمكن أن يقول بثبوت صفة الكلام لله تعالى حتى ولو لم ينزل الشرع بذلك .

وعارضهم غيرهم في ذلك وضعف أدلتهم ، وقرر أنها تقصر عن الوصول إلى درجة الإثبات المطلوبة ، ولذلك مال جمهور الناس إلى الاعتماد على الدليل النقلي في إثبات هذه الصفة .

والنصوص فيها القطع بنسبة الكلام إلى الله تعالى ، وأما كون الكلام المنسوب إليه تعالى هو صفته ، فهذا ليس مأخوذاً من النقل على سبيل القطع ، أي إن دلالة النقل على كون كلام الله تعالى صفة له قائمة بذاته هي دلالة لم ترق إلى مرتبة القطعيات .

وأهل السنة في قولهم بأن الكلام ثابت لله تعالى على سبيل أنه صفة له تعالى اعتمد على قواعد مستمدة من اللغة ، ونوزعوا فيها ، ولا مجال لتفصيل ذلك هنا .

وعضدوا هذه القواعد اللغوية بأمور عرفية اشتهرت بين عامة المسلمين ، وبعض الأدلة العقلية كما ذكرنا ذلك سابقاً ، وأعلنوا أن الله تعالى موصوف بصفة الكلام ، وقالوا إنها إحدى صفات الباري عز وجل . ونزهوه تعالى في صفته هذه عن سمات النقص كقيام الحوادث في ذاته تعالى ، كالصوت والحرف وغير ذلك .

* * *

وقال أهل السنة في وصف هذه الصفة :

صفة أزلية قائمة بذاته تعالى منافية للسكوت والآفة ، هو بها أمر ناه مخبر إلى غير ذلك ، يدل عليها بالعبرة والكتابة والإشارة .

والدليل على هذه الصفة هو إخبار سائر الأنبياء عليهم السلام أن الله تعالى متكلم ، لا يوجد معنى لذلك إلا أنه تعالى متصف بصفة الكلام .
والكلام الذي هو صفة له تعالى ليس حرفاً ولا صوتاً ، بل هو كلام نفسي قائم بذاته تعالى ، كسائر صفاته الثبوتية الأخرى .

واعلم أن كلام الله تعالى الذي هو صفته يسمى أيضاً (قرآناً) . ومن هنا قال المشايخ : «القرآن كلام الله غير مخلوق» ، وقيدوا عبارتهم هذه بقولهم - كلام الله - ليشيروا إلى أن كلام الله تعالى الذي هو صفته يسمى قرآناً ، وما كان كذلك أي ما كان صفة للباري ، يستحيل أن يكون مخلوقاً .

والمنزّل على سيدنا محمد ﷺ عبارة عن حروف وكلمات مقطّعات محدّودات ، وهو معبّر عن الصفة القائمة بذات الله تعالى .

ولهذا قال العلماء : القرآن كما أنّه لفظ يطلق على الصفة الذاتية القائمة بذات الله تعالى وهي الكلام ، فكذلك يطلق نفس الاسم على الكلام المنزّل على سيدنا محمد ﷺ إطلاقاً حقيقياً على الاثنين ، فلفظ القرآن صار من قبيل الألفاظ المشتركة بين معنيين ، فلا يوجد واحد من أهل السنة ينكر أن المكتوب في المصاحف هو كلام الله تعالى ، ولكنّ بعضهم قال هو كلام الله حقيقة ، والبعض قال : بل هو كلامه تعالى مجازاً ؛ أي من حيث أنّه دالّ على كلامه تعالى التّقسي .

وقد فهم من هذا أنّه ما دام المكتوب في المصاحف كلامه مجازاً على رأي البعض فإنّه يجوز نفيه ، أي يجوز القول إنّّه ليس كلاماً لله تعالى ؟ !

وهذا الفهم غلط محض ، قائم ومنبني على كلام ردّده المجسّمة الخائضين فيما لا يعلمون ، حاصله أنّ المجاز يجوز نفيه .

فتراهم لذلك يكثرون من ترداد هذه العبارة في كتبهم وهم لا يفهمون حاصلها .

والتحقيق في الأمر أنّ المجاز من حيث إنه مجاز وباعتبار علاقاته اللغوية لا يجوز نفيه مطلقاً ، بل نفيه غلط محض ، ويدلّ على عجز في فهم كلام العرب . وهكذا ، فمن قال : إنّ المكتوب في المصحف كلام الله مجازاً ، لا يجوز أن يقول له قائل : إذا ليس هو كلاماً لله .

لأنّ قائل هذه العبارة إنّما قالها لأنّه يعتقد أنّ كلام الله لا يكون إلا صفة له ، وإذا أطلقنا على فعل من أفعاله تعالى أنّه كلام له ، فإنّما يكون هذا الإطلاق جائزاً على سبيل المجاز ، أي من حيث أنّ هذا الفعل يبيّن لنا عن كلامه تعالى القائم بذاته المقدّسة .

فمن قال راداً على القائل بالمجاز هنا : يلزم إذن أن يكون الكلام الموجود في المصحف ليس كلاماً لله تعالى بل لغيره ، فهو مخطئ ، لأنّه لا يلزم من كونه مجازاً ، أن يكون كلاماً لغيره ، بل هو فعل من أفعال الله تعالى المنسوبة إليه ابتداءً ، فلا تنسب إلى غيره .

فلا يجوز أن يقال : إنّ على ذلك يلزم أن يكون كلاماً لجبريل أو لسيدنا محمّد ﷺ ، لأنّ هذا كلّه غير لازم .

هذا ، مع أنّ التحقيق الذي أشرنا إليه ، أنّ الكلام يطلق حقيقة على المكتوب في المصحف ، وعلى الصّفة التّفسّية الأزليّة القائمة بالذات المقدّس^(١) .

(١) أي أنه من قبيل المشترك اللفظي .

ويطلق القرآن على ما في الصدور وعلى ما في اللوح المحفوظ وعلى المسموع بالصوت والحرف ، قال تعالى في سورة العنكبوت ، ٤٩ : ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ يَبْنِي فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ وقال في سورة البروج ، ٢١ ، ٢٢ : ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ نَجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ ﴿٢٢﴾﴾ .

وقال في سورة الأحقاف ، ٢٩ : ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفْرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ﴾ .

قال الله تعالى في سورة المجادلة ، ٨ : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ هُوَ عَنِ النَّجْوَى ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا هُوَ عَنْهُ وَيَنْنَحُونَ بِالْآثِمِ وَالْعَادُونَ وَمَعْصَبَتِ الرَّسُولِ وَإِذَا جَاءُوكَ حَيَّوكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُهُ بِمَا نَقُولُ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا بَعُلُونَهَا فِئْسَ الْمَصِيرُ ﴿٨﴾﴾ .

وقال تعالى في سورة الأعراف ، ٢٠٥ : ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ ﴿٢٠٥﴾﴾ .

وروى البيهقي أيضا في سننه الكبرى عن سليمان بن يسار أن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما زوج ابنا له ابنة أخيه عبيد الله بن عمر وابنه صغير يومئذ ولم يفرض لها صداقا فمكث الغلام ما مكث ثم مات فخاصم خال الجارية بن عمر إلى زيد بن ثابت فقال بن عمر لزيد إني زوجت ابني وأنا أحدث نفسي أن أصنع به خيرا فمات قبل ذلك ولم يفرض للجارية صداقا فقال زيد فلها الميراث إن كان للغلام مال وعليها العدة ولا صداق لها .

وفي مسند الإمام أحمد عن بن عباس قال جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله اني أحدث نفسي بالشيء لأن آخر من السماء أحب إلى من ان

١٢٢ — مناقشة علمية لكتاب الدكتور سفر الحوالي «تقد منهج الأشاعرة في العقيدة»

أتكلم به قال فقال النبي ﷺ : « الله أكبر الله أكبر الله أكبر الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة » .

فالكلام في لغة العرب يكون لفظاً وحرفاً وفي النفس كما وردت الآيات مصرحة بالكلام النفسي وكذلك الأحاديث النبوية الصحيحة .

فعلام تنوم الأشاعرة يا د . سفر ولغة العرب تؤيدهم ؟ !

* * *

[الكلام على القدر]

ثم يقول الدكتور سفر :

انسادس : القدر :

أراد الأشاعرة هنا أن يوفقوا بين الجبرية والقدرية فجاءوا بنظرية الكسب وهي في مآلها جبرية خالصة لأنها تنفي أي قدرة للعبد أو تأثير أما حقيقتها النظرية الفلسفية فقد عجز الأشاعرة أنفسهم عن فهمها فضلاً عن إفهامها لغيرهم ولهذا قيل :

مما يقال ولا حقيقة تحته معقولة تدنو إلى الأفهام
الكسب عند الأشعري ، والحار عند البهشي ، وطفرة الظم
ولهذا قال الرازي الذي عجز هو الآخر عن فهمها : « إن الإنسان مجبور
في صورة مختار » .

ومن هذا القبيل كلامهم في الاستطاعة ، والحاصل أنهم في هذا الباب
خرجوا عن المنقول والمعقول ولم يعربوا عن مذهبهم فضلاً عن البرهنة عليه !!
التعليق :

نعم قال الإمام الأشعري بالكسب وسيأتي مزيد بيان عند تعليقنا على
السيبية ، وهو نص القرآن الكريم .

وقد أخطأ الدكتور سفر في قوله أرادوا أن يوفقوا بين الجبرية والقدرية ،
فمن أين فهم هذا ؟

وهذا الغموض الذي يكتنف نظرية الكسب لا تفسير له إلا الفهم الخطأ
لها .

فإمام السنة أبو الحسن الأشعري حينما قال بالكسب لم يكن قصده أن

يفسر سر القدر، بل أراد أن يقرر ما قرره القرآن الكريم في المسألة .
فمن فهمها على أن الأشعري فسر بها سر القدر وجد أن مسألة القدر ما
زالت قائمة وغامضة : العبد يفعل والرب يخلق والحساب قائم .
ومن فهمها على أنها تقرير لما في القرآن الكريم وأن هذا القدر هو ما كشفه
الله تعالى من السر الذي نهينا عن الخوض فيه ، فقد أراح واستراح .
وليعلم أن هناك فرقا هائلا بين مذهب الأشاعرة والجبرية يتمثل فيما
تترتب عليه نصوص الوعد والوعيد ، فبينما قال أهل السنة الأشاعرة بأن
نصوص الوعد والوعيد على حقيقتها وأن العبد مؤاخذ ومحاسب على فعله
نفى الجبرية ذلك ، ولم يقع الذم عليهم لأنهم قالوا بأن الله تعالى يخلق أفعال
العبد .

قال الحافظ في الفتح^(١) :

« وقال الكرمانى : الجهمية فرقة من المبتدعة ينتسبون إلى جهنم بن صفوان
مقدم الطائفة القائلة أن لا قدرة للعبد أصلا وهم الجبرية بفتح الجيم وسكون
الموحدة ، ومات مقتولا في زمن هشام بن عبد الملك انتهى وليس الذي أنكروه
على الجهمية مذهب الجبر خاصة وإنما الذي اطبق السلف على ذمهم بسبب
إنكار الصفات » . اهـ .

وقد ذكر الحافظ في الفتح مذهب الكسب على أنه قول لأهل السنة
والجماعة فقال :

« وذهبت الجبرية إلى أن الكل فعل الله وليس للمخلوق فيه تأثير أصلا

(١) فتح الباري (١٣/٢٩٠) .

وتوسط أهل السنة فمهم من قال أصل الفعل خلقه الله وللعبد قدرة غير مؤثرة هي المقدور وأثبت بعضهم أن لها تأثيراً لكنه يسمى كسباً^(١).

وقال المبار كفوري في التحفة^(٢): «هم الذين يقولون الإيمان قول لا عمل فيؤخرون العمل عن القول وهذا غلط بل الحق أن المرجئة هم الجبرية القائلون بأن إضافة الفعل إلى العبد كإضافته إلى الجمادات سموا بذلك لأنهم يؤخرون أمر الله ونهيه عن الاعتداد بهما ويرتكبون الكبائر فهم على الإفراط والقدرية عسى التفريط والحق ما بينهما». انتهى

وقال الإمام الطحاوي في عقيدته: «وأفعال العباد هي بخلق الله وكسب من العباد».

ولقد جاءت آيات القرآن الكريم بلفظ الكسب بعينه.

قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (البقرة: من الآية ٢٨٦).

وقال تعالى: ﴿كُلُّ أَمْرٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾.

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾.

وقال تعالى: ﴿أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ الأنعام ١٥٨.

وقال تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُوَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾.

وغيرها من الآيات الناطقة بالشاهدة بصفة هذا المذهب.

وليعلم أن القدر سر من أسرار الله تعالى لم يطلع عليه ملك مقرب أو نبي

(١) فتح الباري، ابن حجر (١١ / ٤٢٩).

(٢) تحفة الأحودي، (٦ / ٣٠٢).

مرسل فضلا عن علماء الأمة ومتكلميها .

فالقدر تعلق قدرة الله تعالى بأفعال العباد .

والله سبحانه تعالى خارج عن إدراك البشر .

ومع ورود الآيات بالكسب فقد وردت بأن أعمال العباد مخلوقة لله تعالى :

قال تعالى ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (٩٦) .

وقال ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ .

وقد دلت آيات القرآن أيضا على أن المكلف مختار في أفعاله غير مجبور عليها ولا مقهور :

قال الله تعالى ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ (١٠) وقال تعالى : ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ (٢) .

وبكل هذه الآيات ومدلولاتها قال الأشاعرة وفوضوا أمر القدر لله تعالى .

فلا أدري أي خطأ أخطأه الأشاعرة اللهم إلا ما وقع من فهم مخالفهم وتصورهم الخاطئ عن مذهبهم .

* * *

فملخص الأمر :

أن الخالق لأعمالنا هو الله سبحانه وتعالى لقوله : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (٩٦) .

أفترى أنك تخلق عملك ؟

فالخالق هو الله .

ولكن الإنسان يكسب عمله لقوله تعالى :

﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ .

فكسب الإنسان مترتب على نيته وعزمه .

وقد أيدت الأحاديث هذا المعنى ، كقوله ﷺ : «إنما الأعمال بالنيات»
وقوله : «نية المؤمن خير من عمله» .

والإنسان مهياً لسلوك إحدى السبيلين لقوله تعالى : ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ
إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ (٣) .

فالقدرة يهبها الله للعبد بعد عقد النية والعزم فهو الخالق سبحانه والعد
كاسب بنيته ، ويستحيل عقلاً إثبات خالقين لمخلوق واحد .

فإن لم يعجبك هذا القول ففسر لنا قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا
تَعْمَلُونَ﴾ (٩٦) .

ولقد وفق الماتريدية في اختيار اللفظ حيث قالوا : «إن العقل يحسن
ويقبح ، ولكن لا ثواب ولا عقاب إلا بنص» . وهو مقصود الأشاعرة مع
اختلاف العبارة .

[السببية وأفعال المخلوقات]

ثم يقول الدكتور سفر :

السابع : السببية وأفعال المخلوقات :

ينكر الأشاعرة الربط العادي بإطلاق وأن يكون شيء يؤثر في شيء وأنكروا كل « باء سببية » في القرآن ، وكفروا وبدعوا من خالفهم و مأخذهم فيها هو مأخذهم في القدر ، فمثلاً عندهم : من قال إن النار تحرق بطبعها أو هي علة الإحراق فهو كافر مشرك ، لأنه لا فاعل عندهم إلا الله مطلقاً حتى أن أحد نحاة الأندلس من دولة الموحدين التومرتية الأشعرية هدم « نظرية العامل » عند النحاة مدعياً أن الفاعل هو الله !!

قالوا إن الأسباب علاقات لا موجبات حتى أنهم يقولون : الرجل إذا كسر الزجاج ما انكسرت بكسره وإنما انكسرت عند كسره ، والنار إذا أحرقت ما تحرق ما احترق سببها وإنما احترق عندها لا بها فالإنسان إذا أكل حتى شبع ما شبع بالأكل وإنما شبع عند الأكل .

ومن قال عندهم إن النار تحرق بقوة أودعها الله فيها فهو مبتدع ضال ، قالوا : إن فاعل الإحراق هو الله ولكن فعله يقع مقترناً بشيء ظاهري مخلوق ، فلا ارتباط عندهم بين سبب ومسبب أصلاً وإنما المسألة اقتران كاقتران الزميلين من الأصدقاء في ذهابهما وإيابهما .

ومن متونهم في العقيدة :

والفعل في التأثير ليس إلا	للواحد القهار جل وعلا
ومن يقل بالطبع أو بالعلة	فذاك كفر عند أهل الملة
ومن يقل بالقوة المودعة	فذاك بدعي فلا تلتف

والغريب أن هذا هو مذهب ما يسمى المدرسة الوضعية من المفكرين

الغريبين المحدثين ومن وافقهم من ملاحدة العرب ، وما ذاك إلا لأن الأشاعرة والوضعيين كلاهما ناقل عن الفكر الفلسفي الإغريقي .

التعليق :

اعلم أن مذهب أهل السنة هو : أن التأثير أي الخلق والإيجاد إنما هو لله الواحد القهار .

فلا تأثير لقدرتنا في شيء من أفعالنا الاختيارية كالحركات والسكنات والقيام والقعود ونحو ذلك ، بل جميع ذلك مخلوق له سبحانه وتعالى بلا واسطة .

كما أن قدرتنا مخلوقة له تعالى لقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (٩٦) أي وخلق عملكم .

يقول حجة الإسلام أبو حامد الغزالي : الاقتران بين ما يعتقد في العادة سبباً وبين ما يعتقد مسبباً ليس ضرورياً عندنا ، بل كل شيئين ليس هذا ذاك ولا ذاك هذا ولا إثبات أحدهما متضمناً لإثبات الآخر ، ولا نفيه متضمناً لنفي الآخر ، فليس من ضرورة وجود أحدهما ، وجود الآخر ، ولا من الضرورة عدم أحدهما عدم الآخر ، مثل الري والشرب ، والشبع والأكل ، والاحتراق ولقاء النار ، والنور وطلوع الشمس ، والموت وحز الرقبة ، والشفاء ، وشرب الدواء ، وإسهال البطن واستعمال المسهل ، وهلم جرا إلى كل المشاهدات المقترنات في الطب ، والنجوم والصناعات والحرف^(١) .

فإن اقترانها لما سبق من تقدير الله سبحانه ، يخلقها على التساوق لا

(١) تهافت الفلاسفة (١/ ٤٤ - ٤٥) .

لكونه ضروريًا في نفسه ، غير قابل للفوت ، بل في المقدور خلق التسبع دون الأكل ، وخلق الموت دون جز الرقة ، وإدامة الحياة مع جز الرقة ، وهم جرا إلى جميع المقترنات . وأكر الفلاسفة إمكانه وادعوا استحاته .

والنظر في هذه الأمور الخارجة عن الحصر بطول ، فلنعين مثالاً واحداً ، هو الاحتراق في القطن مثلاً عند ملاقة النار ، فإنا نحور وقوع الملاقاة بينهما دون الاحتراق ، ويجوز حدوث انقلاب القطن رماداً محترقاً دون ملاقة النار وهم يسكرون حوازه .

* * *

وللكلام في هذه المسألة ثلاثة مقامات :

المقام الأول : أن يدعي الخصم أن فاعل الاحتراق هو النار فقط ، وهو فاعل بالطبع لا بالاختيار ، فلا يمكنه الكف عما هو في طبعه ، بعد ملاقاته لمحل قابل له .

وهذا مما ننكره ، بل نقول : فاعل الاحتراق - يخلق السواد في القطن والتفرق في أجزائه ، وجعله رماداً ، هو الله تعالى ، إما بواسطة الملائكة أو غير واسطة .

فأما النار وهي جماد لا فعل لها .

فما الدليل على أنها الفاعل ؟

وليس لهم دليل إلا مشاهدة حصول الاحتراق عند ملاقة النار ، والمشاهدة تدل على الحصول عندها ، ولا تدل على الحصول بها ، وأنه لا علة له سواها .. الخ » .

الغزالي يقرر أنه لا فاعل على الحقيقة إلا الله ، ولا يجوز نسبة اليقين إلا إليه ، فهو اليقين الذي ما بعده يقين ، ولهذا لا يجوز نسبة التأثير إلا إليه سبحانه وتعالى فهو الفاعل على الحقيقة .

فالقدر الذي يتيقنه العقل هو هذا الاقتران بين النار والإحراق ، أما أن النار مؤثرة فلا يقين .

بهذا لأنه لا سبيل إلى الجزم به ، إضافة إلى ما تقرر في النصوص الشرعية أن الله خالق كل شيء ، بل تخلف النار عن الإحراق كما في قصة سيدنا إبراهيم دلالة على أنه ليس بين النار والاحتراق أكثر من هذا الاقتران .

ويقول الغزالي : « الله يجوز أن يخلق ما يسمى علته بدون أن يخلق ما يسمى معلولا »^(١) .

وفي فتح الباري للحافظ ابن حجر : « وقد أخرج أحمد والبخاري وصححه ابن حبان من حديث أنس : « أن رجلاً سأل عن العزل ، فقال النبي ﷺ : لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقته على صخرة لأخرج الله منها ولداً » وله شاهدان في الكبير للطبراني عن ابن عباس وفي الأوسط عن ابن مسعود وسيأتي مزيد لذلك في كتاب القدر إن شاء الله تعالى » اهـ من فتح الباري^(٢) .

ففي هذا الخبر الذي روى البخاري طرفاً منه في باب العزل وطرفاً في كتاب القدر لدليل واضح على أن الكل متساو أمام قدرة الله .

(١) تهافت الفلاسفة ص ٢٧٨ .

(٢) فتح الباري لابن حجر . كتاب النكاح ، باب العزل (٣٠٧/٩) ، والحديث رواه أحمد في المسند (١٤٠/٣ - برقم : ١٢٤٤٣) وقال عنه الهيثمي في مجمع الروائد : رواه أحمد والبرار وإسادهما حسن : (٢٩٦/٤) .

فيحمل مفهوم الحديث على الجواز العقلي ، وإن جرت السن وفقاً للأسباب ، فقدرة الله لا يحدّها حد .

أما المستهزون بأهل السنة من الأشاعرة فقد وقعوا في إشراك هذه الأسباب ويرون أن خلق الولد من الصخرة أو الإبصار بالخد أو الإحراق بالماء لا يتأتى وليس من الحكمة ، فهم في الحقيقة قائلون بالطبع والخواص التي تحدّد لله ما يفعل وما يذر وهذا مذهب الحشوية منذ زمن بعيد .

وقد رد عليهم أئمة السنة ، قال الإمام سلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام : « .. ولولا ما وحب على العلماء من إعزاز الدين ، وإحسان المبتدعين ، وما طولت به الحشوية ألسنتهم في هذا الزمان من الطعن في أعراض الموحدين ، والإضرار على كلام المنزهين ، لما أطلت النفس في مثل هذا مع إيضاحه ... وما زال المنزهون والموحدون يفتون بذلك على رؤوس الأستهاد ، في المحافل والمشاهد ، ويجهرون به في المدارس والمساحد ، وبدعة الحشوية كامنّة خفية ، لا يتمكنون من المجاهرة بها ، بل يدسونها إلى جهلة العوام ، وقد جهروا بها في هذا الأوان ، فنسأل الله تعالى أن يعجل بإخمالها كعادته ، ويقضي بإذلالها على ما سبق من سنته ، وعلى طريقة المنزهين الموحدين درج الخلف والسلف رضي الله عنهم أجمعين .

والعجب أنهم يذمون الأشعري بقوله : «إن الخبز لا يشبع ، والماء لا يروي ، والنار لا تحرق» وهذا كلام أنزل الله معناه في كتابه ، فإن الشبع والري والإحراق ، حوادث انفرد الرب بخلقها ، فلم يخلق الخبز الشبع ولم يخلق الماء الري ولم تخلق النار الإحراق ، وإن كانت أسبابا في ذلك ، فالخالق هو المسبب دون السبب ، كما قال تعالى : ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ نهي أن يكون رسوله خالقا للرمي ، وإن كان سببا فيه ، وقد قال تعالى :

﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ فاقطع الإصحاك والإبكاء والإماتة والإحياء عن أسبابها، وأضافها إليه، فكذلك اقتطع الأشعري رحمه الله تعالى الشيع والري والإحراق عن أسبابها وأضافها إلى خالقها لقوله تعالى: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ وقوله: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ عِزِّ اللَّهِ﴾ ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ ﴿أَكَذَّبْتُمْ بِمَا تَأْتِي وَلَمْ يُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا أَمَازَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ .

وكم من عائب قولا صحيحا وأفته من الفهم السقيم
فسبحان من رضي عن قوم فآذناهم ، وسخط عن آخرين فأقصاهم ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴿٢٣﴾ ...﴾ اهـ كلام سلطان العلماء ^(١) .
وتأمل قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ ﴿٦٤﴾ ؟﴾ .

أجب يا د : سفر؟؟؟

أما ما ذكرته عن هدم نظرية العامل عند الحاجة فقول ساقط لا يعتد به بل أريد به الإساءة إلى كل عالم ينتسب إلى الأشاعرة ، فلم توضح لنا من هذا النحوي كعادتك ؟ !

ولكن ما يهمنا قد اتضح وهو : مراد الأشاعرة في عدم إشراكهم الأسباب في التأثير والخلق .

* * *

[الحكمة الغائية]

ثم يقول الدكتور سفر :

« الثامن : الحكمة الغائية :

ينفي الأشاعرة قطعاً أن يكون لشيء من أفعال الله تعالى علة مشتملة على
حكمة تقضي بإيجاد الفعل أو عدمه ، وهذا نص كلامهم تقريباً ، وهو رد فعل
لقول المعتزلة بأوجوب على الله ، حتى أنكر الأشاعرة كل لام تعليل في القرآن
وقالوا إن كونه يفعل شيئاً لعله ينافي كونه مختاراً مريداً ، وهذا الأصل تسميه
بعض كتبهم « نفي العرض عن الله » ويعتبرونه من لوازم التنزيه ، وجعلوا أفعاله
تعالى كلها راحعة إلى محض المشيئة ولا تعلق لصفة أخرى - كالحكمة مثلاً -
بها ، ورتبوا على هذا أصولاً فاسدة كقولهم بجواز أن يخلد الله في النار أخلص
أوليائه ويخلد في الجنة أفجر الكفار ، وجواز التكليف بما لا يطاق ونحوها .
وسبب هذا التأصيل الباطل عدم فهمهم ألا تعارض بين المشيئة والحكمة
أو المشيئة والرحمة ، ولهذا لم يثبت الأشاعرة الحكمة مع الصفات السع
واكتفوا بإثبات الإرادة مع أن الحكمة تقتضي الإرادة والعلم وريادة حتى أن من
المعاصرين من أضافها مثل سعيد حوى .

التعليق :

ونقول : إن الأشاعرة لم ينفوا اشتغال أفعال الله تعالى على الحكمة ، بل
نفوا أن يكون ذلك واجباً على الله تعالى ، لأن القاعدة أنه لا يجب على الله
تعالى شيء ، خلافاً للمعتزلة الذين يوجبون على الله تعالى فعل الأصلح للعباد .
فالدكتور أخطأ خطأ بيناً في حكاية المذهب .

ولم يوثق كلامه من أي مصدر من كتب الأشاعرة .

ونحن ننقل من كتب الأشاعرة ما يفيد قولهم باشتغال أفعاله تعالى على

الحكمة ، مع كون ذلك لا من طريق الوجود عليه تعالى بل من طريق التفضل والمن على عباده سبحانه .

قال الإمام الآمدي في أبكار الأفكار^(١) : « المسألة الثالثة في أنه لا يجب رعاية الغرض والمقصود في أفعال الله تعالى ، وأنه لا يجب عليه شيء أصلاً : مذهب أهل الحق أن رعاية الحكمة والغرض في أفعال الله تعالى غير واجب ، وأنه لا يجب عليه فعل شيء ولا تركه » .

فهل ترى أن الله يحكمه قانون ؟

أو يجب عليه شيء سوى ما أوجبه على نفسه يا د . سفر ؟
وقال بعدما رد شبهات المعتزلة ، مبيناً أن الأشاعرة قائلون باشتغال أفعال الله تعالى على الحكمة :

« والجواب أنا لا ننكر كون الله تعالى حكيماً في فعله ، ولكن ذلك يتحقق فيما يتقنه في صعه ، وتحققه على وفق علمه به وإرادته ، ولا يتوقف ذلك على أن يكون له في فعله غرض وغاية ، والعبث إنما يلزم في فعله بانتفاء الغرض فيه أن لو كان فعله مما يطلب فيه الغرض ، وهو محل النزاع ، وتقبيح صدور ما لا غرض فيه من الباري تعالى فمبني على فاسد أصولهم بالتحسين والتقبيح الذاتي ، وقياس الغائب على الشاهد وقد أبطلناه فيما تقدم »^(٢) أ . هـ
وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ، عند تفسير قوله تعالى ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾^(٣) : « مَا خَلَقْتُ أَهْلَ السَّعَادَةِ مِنْ أَهْلِ

(١) أبكار الأفكار للآمدي (١٥١/٢) .

(٢) أبكار الأفكار (١٥٧/٢) .

الْفَرِيقَيْنِ إِلَّا لِيُؤْخَذُوا ، هُوَ قَوْلُ الْفَرَاءِ ، وَنَصَرَهُ إِبْنُ قُتَيْبَةَ فِي «مُشْكِلِ الْقُرْآنِ»
وَسَبَبَ الْحَمْلَ عَلَى التَّخْصِصِ وَجُودَ مَنْ لَا يَعْبُدُهُ ، فَلَوْ حُمِلَ عَلَى ظَاهِرِهِ لَوَقَعَ
التَّنَافِي بَيْنَ الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ . قَوْلُهُ : ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾
وَقَالَ بَعْضُهُمْ خَلَقَهُمْ لِيَفْعَلُوا فَفَعَلَ بَعْضٌ وَتَرَكَ بَعْضٌ وَلَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ لِأَهْلِ
الْقَدَرِ هُوَ كَلَامُ الْفَرَاءِ أَيْضًا ثُمَّ قَالَ : وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَلَيْسَ فِيهِ
حُجَّةٌ لِأَهْلِ الْقَدَرِ » فَيُرِيدُ الْمُعْتَرِلةَ ، لِأَنَّ مُحَصِّلَ الْجَوَابِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَلْقِ خَلْقُ
التَّكْلِيفِ لَا خَلْقَ الْجِبَلَةِ ، فَمَنْ وَفَّقَهُ عَمِلَ بِمَا خُلِقَ لَهُ وَمَنْ خَذَلَهُ خَالَفَ ، وَالْمُعْتَرِلةُ
إِحْتِجُّوا بِالْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى أَنَّ إِرَادَةَ اللَّهِ لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ ، وَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ
كَوْنِ الشَّيْءِ مُعَلَّلًا بِشَيْءٍ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الشَّيْءُ مُرَادًا وَأَنْ لَا يَكُونَ غَيْرُهُ مُرَادًا ،
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ « وَلَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ لِأَهْلِ الْقَدَرِ » أَنَّهُمْ يَحْتَجُّونَ بِهَا
عَلَى أَنَّ أَفْعَالَ اللَّهِ لَا بُدَّ وَأَنَّ تَكُونَ مَعْلُومَةٌ فَقَالَ : لَا يَلْزَمُ مِنْ وَقُوعِ التَّغْلِيلِ فِي
مَوْضِعٍ وَجُوبِ التَّغْلِيلِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ، وَنَحْنُ نَقُولُ بِجَوَازِ التَّغْلِيلِ لَا بِوُجُوبِهِ ،
أَوْ لِأَنَّهُمْ إِحْتَجُّوا بِهَا عَلَى أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ لَهُمْ لِإِسْنَادِ الْعِبَادَةِ إِلَيْهِمْ
فَقَالَ : لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ الْإِسْنَادَ مِنْ جِهَةِ الْكَسْبِ . اهـ من الفتح^(١)

وقال القرطبي في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنْزِلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ ﴾ (الشورى : من الآية ٢٧) :

« الثانية - قال علماؤنا : أفعال الرب سبحانه لا تخلو عن مصالح وإن لم
يجب على الله الاستصلاح ، فقد يعلم من حال عبد أنه لو بسط عليه قاده ذلك
إلى الفساد فيزوي عنه الدنيا ، مصلحة له . فليس ضيق الرزق هوأنا ولا سعته

فضيلة ، وقد أعطى أقواما مع علمه أنهم يستعملونه في الفساد ، ولو فعل بهم خلاف ما فعل لكانوا أقرب إلى الصلاح . والأمر على الجملة مفوض إلى مشيئته ، ولا يمكن التزام مذهب الاستصلاح في كل فعل من أفعال الله تعالى . اهـ من تفسير القرطبي^(١) .

وقال الإمام الغزالي في الاقتصاد في الاعتقاد : « القطب الثالث في أفعال الله تعالى وجملة أفعاله جائزة لا يوصف شيء منها بالوجوب . اهـ هذا بالنسبة لمسألة الحكمة .

وخلاصتها : أن الأشاعرة يشنون لله تعالى الحكمة في أفعاله من طريق التفضل ، لا من طريق الوجوب عليه تعالى ، فهل يخالفنا الدكتور سفر في قولنا : لا يجب على الله شيء ؟

* * *

أما قوله : « حتى أنكر الأشاعرة كل لام تعليل في القرآن وقالوا إن كونه يفعل شيئا لعله ينافي كونه مختارا مريدا » .

فغير صحيح بالمرّة لأن الأشاعرة لم ينفوا كل لام تعليل في القرآن الكريم وإنما سموها لام العاقبة إما تأديبا مع الله تبارك وتعالى ، وإما لأنهم لاحظوا أن المقصود هو بيان العاقبة لهذا الفعل لا بيان العلة لأن العلة بمعنى الباعث منتفية في حقه تعالى .

فانظر مثلا إلى قوله تعالى ﴿ فَالْقَاطِفَةُ ۚ ءَا لُ فِرْعَوْنُ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ۖ ﴾ ، هل كانت العلة الباعثة لآل فرعون أن يلتقطوا موسى عليه السلام

(١) تفسير القرطبي (٢٨/١٦) .

لكي يكون لهم عدوا وحزنا، والفعل هنا الالتقاط واللام داخله على قوله يكون لهم عدوا، أم أن العداوة والحزن كان العاقبة لفعل الالتقاط؟ .

يقول ابن كثير في تفسير هذه الآية: ﴿فَالْقَاطَةُ، أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ الآية: «قال محمد بن إسحاق وغيره اللام هنا لام العاقبة لا لام التعليل لأنهم لم يريدوا بالتقاطه ذلك، ولا شك أن ظاهر اللفظ يقتضي ما قالوه ولكن إذا نظر إلى معنى السياق فإنه تبقى اللام للتعليل لأن معناه أن الله تعالى قبضهم لالتقاطه ليجعه عدوا له وحزنا فبكون أبلغ في إبطال حلهم منه». اهـ.

هكذا بكل بساطة فلا تعدو المسألة أن تكون اصطلاحاً خاصاً بهم، ولا مشاحة في الاصطلاحات، وقد سماها الإمام الزركشي في البرهان - وهو أشعري - لام الحكمة، وفي هذا أكبر رد على الدكتور سمر في دعواه. قال الإمام الزركشي في البرهان:

«القسم الثامن والعشرون التعليل بأن يذكر الشيء معللاً فإنه أبلغ من ذكره بلا علة لوجهين:

أحدهما: أن العلة المنصوصة قاضية بعموم المعلول ولهذا اعترفت الظاهرية بالقياس في العلة المنصوصة.

الثاني: أن النفوس تنبث إلى نقل الأحكام المعللة بخلاف غيرها وغالب التعليل في القرآن فهو على تقدير جواب سؤال اقتضته الجملة الأولى وهو سؤال عن العلة ومنه ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ ﴿إِنَّ صَلَوَتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾.

وتوضيح التعليل أن الفاء السببية لو وضعت مكان إن لحسن. والطرق

الدالة على العلة أنواع : الأول التصريح بلفظ الحكم كقوله تعالى : ﴿حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ﴾ وقال : ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ والحكمة هي العلم النافع والعمل الصالح .

الثاني : أنه فعل كذا لكذا أو أمر بكذا لكذا كقوله تعالى ﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ وقوله تعالى ﴿الَّذِي خَلَقَ سَمَوَاتٍ وَمِنْ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَنْزِلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِلْعَالَمِينَ﴾ و﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾ ﴿لِتَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ و﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ﴾ ﴿وَيُنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾ ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِنُظَمِّنَ قُلُوبَكُمْ بِهِ﴾ ... وهو كثير . فإن قيل اللام فيه للعاقبة كقوله تعالى ﴿إِنَّمَا أَلْهَىٰ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ وقوله ﴿مَا يَلْقَى الشَّيْطَانُ فِتْنَةً﴾ .

وإنما قلنا ذلك لأن أفعال الله تعالى لا تعلل فالجواب أن معنى قولنا إن أفعال الله تعالى لا تعلل أي لا تجب ولكنها لا تخلو عن الحكمة . وقد أجاب الملائكة عن قولهم : ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا﴾ بقوله : ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ولو كان فعله سبحانه مجردا عن الحكم والغايات لم يسأل الملائكة عن حكمته ولم يصح الجواب بكونه يعلم ما لا يعلمون من الحكمة والمصالح وفرق بين العلم والحكمة ، ولأن لام العاقبة إنما تكون في حق من يجهل العاقبة كقوله : ﴿إِنَّمَا أَلْهَىٰ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ .

وأما من هو بكل شيء عليم فمستحيلة في حقه وإنما اللام الواردة في أحكامه وأفعاله لام الحكمة والغاية المطلوبة من الحكمة ثم قوله : ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ فلا هو تعليل لقضاء الله بالتقاطه وتقديره لهم فإن التقاطهم لهم إنما كان بقضائه وقدره وذكر فعلهم دون قضائه لأنه أبلغ في

كونه حزنا لهم وحسرة عليهم^(١) . اهـ .

أما قوله : « ورتبوا على هذا أصولا فاسدة كقولهم بجواز أن يخلد الله في النار أخلص أوليائه ويخلد في الجنة أفجر الكفار ، وجواز التكليف بما لا يطاق ونحوها » .

فليس الأشاعرة من قال ذلك أو اخترعه ، وإنما هم متابعون لكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ .

أما القرآن الكريم فقوله تعالى ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ (المائدة : من الآية ٤٠) ، ولم يقل يعذب الكافر ويغفر للطائع .

وما في القرآن مما ورد في إثابة الطائعين والمؤمنين لا يفيد القصر عليهم ولا يفيد أن ذلك واجب على الله تعالى بل هو محض فضل ونعمة ، وما فيه من الوعيد لأهل المعاصي جائز أن يتخلف لاتفاقهم على جواز إخلاف الوعيد . قال الحافظ ابن كثير في تفسيره^(٢) :

«وقوله تعالى ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ﴾ أي هو الحاكم المتصرف الذي يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد لا معقب لحكمه ولا يسأل عما يفعل وهم يسألون فله الخلق والأمر مهما فعل فعديل لانه المالك الذي لا يظلم مثقال ذرة كما جاء في الحديث الذي رواه أهل السنن «إن الله لو عذب أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم» ولهذا قال تعالى : ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ﴾ أي ترجعون يوم القيامة

(١) الرهان الزركشي (٩١/٣) .

(٢) تفسير ابن كثير (٤١٩/٣) .

وقوله تعالى : ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ أي لا يعجزه أحد من أهل سماواته وأرضه بل هو القاهر فوق عباده فكل شيء خائف منه فقير إليه وهو الغني عما سواه ﴿وَمَا لَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ * وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَلِقَائِهِ * أَي جحدوها وكفروا بالمعاد ﴿أُولَئِكَ يَكُونُ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ أي موجه شديد في الدنيا والآخرة . ١ . هـ من تفسير ابن كثير .

وأما السنة :

فما رواه أحمد في مسنده عن ابن الديلمي قال لقيت أبي بن كعب فقلت يا أبا المنذر إنه قد وقع في نفسي شيء من هذا القدر فحدثني بشيء لعله يذهب من قلبي ، قال : لو أن الله عذب أهل سمواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم ولو رحمهم كآثت رحمته لهم خيرا من أعمالهم .

وما رواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه : قال قال رسول الله ﷺ : «لن ينجي أحدا منكم عمله قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة سددوا وقاربوا واغدوا وروحوا وشيء من الدلجة والقصد القصد تبلغوا» .

قال الحافظ في الفتح^(١) : وَقَالَ الْمَازِرِيُّ : ذَهَبَ أَهْلُ السُّنَّةِ إِلَى أَنَّ إِثَابَةَ اللَّهِ تَعَالَى مَنْ أَطَاعَهُ بِفَضْلِ مِنْهُ ، وَكَذَلِكَ اتِّقَامُهُ بِمَنْ عَصَاهُ بِعَدْلِ مِنْهُ ، وَلَا يَثْبُتُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِلَّا بِالسَّمْعِ ، وَلَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يُعَذَّبَ الطَّائِعَ وَيُنْعَمَ الْعَاصِي ، وَلَكِنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ وَخَبَرَهُ صِدْقٌ لَا خُلْفَ

فيه . وَهَذَا الْحَدِيثُ يُقَوِّي مَقَالَتَهُمْ وَيُرَدُّ عَلَى الْمُعْتَرِلَةِ حَيْثُ اتَّسَوْا بِعُقُولِهِمْ
أَعْوَاضَ الْأَعْمَالِ ، وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ خَبْطٌ كَثِيرٌ وَتَفْصِيلٌ طَوِيلٌ . ا . هـ من
الفتح .

وقال أيضا في قوله **يُحِبُّ** « وجبت له الجنة » : « قوله قال هذا أثبتتم عليه
خيرا فوجبت له الجنة فيه بيان لأن المراد بقوله وجبت أي الجنة لدى الخير والنار
لدى الشر والمراد بالوحدوب الثبوت إذ هو في صحة الوقوع كالشيء الواجب
والأصل أنه لا يجب على الله شيء بل الثواب فضله والعقاب عدله لا يسأل
عما يفعل »^(١) .

وقال الحافظ المناوي في فيض القدير^(٢) : « (من أكل) أي فقد (ثلاثة من
صلبه) بضم أوله المهملة (في سبيل الله فاحتسبهم على الله وجبت له الجنة)
تفضلا منه بإنجاز وعده ولا يجب على الله شيء » . اهـ

وقال القرطبي في تفسيره^(٣) في تفسير قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنْ
الْمُتَّقِينَ ﴾ :

« قال ابن عطية : المراد بالتقوى هنا اتقاء الشرك بإجماع أهل السنة ، فمن
اتقاه وهو موحد فأعماله التي تصدق فيها نيته مقبولة ، وأما المتقي الشرك
والمعاصي فله الدرجة العليا من القبول والختم بالرحمة ، علم ذلك بإخبار الله
تعالى لا أن ذلك يجب على الله تعالى عقلا » . اهـ .

(١) فتح الباري ابن حجر (٣/١٨١) .

(٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير (٦/٣٦) .

(٣) تفسير القرطبي (٦/١٣٥) .

فها هي أدلة الكتاب والسنة وأقوال العلماء شاهدة بما استنكره الدكتور
سفر وانتقده على الأشاعرة !!

فهل يقول الدكتور سفر : إن الله محتّم عليه وواجب عليه عقلاً أن يثيب
الطائع ويعذب العاصي ، موافقاً بذلك المعتزلة ؟ !!

* * *

مسألة تكليف ما لا يطاق :

يسوق الدكتور سفر هذه المسألة كعادته في تصوير مذهب الأشاعرة
بطريق خاطئة ودون توثيق .

فالأشاعرة لم يقولوا إن الله تعالى يكلف العباد ما لا يطاق ، بل قالوا إن
تكليف ما لا يطاق جائز عقلاً غير واقع من جهة الشرع والسمع .
فالأصول الفاسدة التي يشير إليها الدكتور سفر هي قولنا : لا يحب على
الله شيء .

ومذهب الأشاعرة دل عليه الكتاب والسنة وأقوال العلماء :

قال الله تعالى ﴿وَلَا تُحْمِلُنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ .

قال ابن الجوزي في زاد المسير^(١) : « فلو كان تكليف ما لا يطاق ممتنعاً
كان السؤال عبثاً وقد أمر الله تعالى نبيه بدعاء قوم قال فيهم ﴿وَأِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى
الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا﴾ الكهف » . اهـ

(١) تفسير زاد المسير لاس الجوزي (٢٩٦/١).

وقال القرطبي :

«الخامسة - اختلف الناس في جواز تكليف ما لا يطاق في الأحكام التي هي في الدنيا ، بعد اتفاقهم على أنه ليس واقعاً في الشرع ، وأن هذه الآية أذنت بعدمه ، قال أبو الحسن الأشعري وجماعة من المتكلمين : تكليف ما لا يطاق جائز عقلاً ، ولا يخرم ذلك شيئاً من عقائد الشرع ، ويكون ذلك أمانة على تعذيب المكلف وقطعاً به ، وينظر إلى هذا تكليف المصور أن يعقد شعيرة . واختلف القائلون بجوازه هل وقع في رسالة محمد ﷺ أولاً ؟ فقالت فرقة : وقع في نازلة أبي لهب ، لأنه كلفه بالإيمان بجملة الشريعة ، ومن جملتها أنه لا يؤمن ، لأنه حكم عليه بتب اليدين وصلي النار ، وذلك مؤذن بأنه لا يؤمن ، فقد كلفه بأن يؤمن بأنه لا يؤمن . وقالت فرقة : لم يقع قط . وقد حكى الإجماع على ذلك . وقوله تعالى : ﴿سَيَصْلَى نَارًا﴾ معناه إن وافى ، حكاة ابن عطية . «ويكلف» يتعدى إلى مفعولين أحدهما محذوف ، تقديره عبادة أو شيئاً . فالله سبحانه بلطفه وإنعامه علينا وإن كان قد كلفنا بما يشق ويثقل كتبوت الواحد للعشرة ، وهجرة الإنسان وخروجه من وطنه ومفارقة أهله ووطنه وعادته ، لكنه لم يكلفنا بالمشقات المثقلة ولا بالأمر المؤلمة ، كما كلف من قبلنا بقتل أنفسهم وقرض موضع البول من ثيابهم وجلودهم ، بل سهل ورفق ووضع عنا الإصر والأغلال التي وضعها على من كان قبلنا . فله الحمد والمنة . اهـ^(١)

وقال الغزالي في المستصفى^(٢) : «ومن جوز تكليف ما لا يطاق عقلاً فإنه

(١) تفسير القرطبي (٣/٤٣٠).

(٢) المستصفى للغزالي (١/٧٢).

يمنعه شرعا» . اهـ

ولأن الأشاعرة يجوزون ذلك من جهة العقل فقط لا من جهة الشرع فقد ردوا ومنعوا كل أمر أو حكم يترتب عليه تكليف شيء لا يطاق .

قال الرازي في المحصول في مسألة الواجب الموسع والمضيق^(١) : الثانية الفعل بالنسبة إلى الوقت يكون على أحد وجوه ثلاثة الأول أن يكون الفعل فاضلاً عن الوقت والتكليف بذلك لا يجوز إلا إذا جوزنا تكليف ما لا يطاق أو يكون المقصود إيجاب القضاء كما إذا طهرت الحائض أو بلغ الغلام وبقي من وقت الصلاة مقدار ركعة أو أقل . اهـ

وقال أيضاً في المحصول^(٢) :

« العاشرة الاستدلال بعدم ما يدل على الحكم على عدم الحكم طريقة عول عليها بعض الفقهاء وتحريره أن الحكم الشرعي لا بد له من دليل والدليل إما نص أو إجماع أو قياس ، ولم يوجد واحد من هذه الثلاثة فوجب أن لا يثبت الحكم إنما قلنا إن الحكم الشرعي لا بد له من دليل لأن الله تعالى لو أمرنا بشيء ولا يضع عليه دليلاً لكان ذلك تكليف ما لا يطاق وإنه غير جائز» أ . هـ ويستطيع أي باحث أن يستخرج بسهولة من كتب الأشاعرة كثيراً من الأحكام التي ردوها لأن الأمر المترتب عليها لا يطاق عادة من المكلف .

فهل يجوز أن يقول الدكتور سفر إنهم جوزوا هكذا دون أن يفصل بين الجواز العقلي الذي قال به الأشاعرة والجواز الشرعي الذي منعه الأشاعرة ؟

(١) المحصول للرازي (١٧٣/٢) .

(٢) المحصول (١٦٨/٦) .

[الكلام على التحسين والتقييح العقلين]

ثم يقول الدكتور سفر :

« العاشر : التحسين والتقييح :

ينكر الأشاعرة أن يكون للعقل والفطرة أي دور في الحكم على الأشياء بالحسن والقبح ويقولون مرد ذلك إلى الشرع وحده ، وهذا رد فعل مغال لقول البراهمة والمعتزلة أن العقل يوجب حسن الحسن وقبح القبيح ، وهو مع منافاته للنصوص مكابرة للعقول ، ومما يترتب عليه من الأصول الفاسدة قولهم إن الشرع قد يأتي بما هو قبيح في العقل فيلغاء دور العقل بالمرّة أسلم من نسبة القبح إلى الشرع مثلاً ، ومثلوا لذلك بذبح الحيوان فإنه إيلاّم له بلا ذنب وهو قبيح في العقل ومع ذلك أباحه الشرع ، وهذا في الحقيقة قول البراهمة الذين يحرمون أكل الحيوان ، فلما عجز هؤلاء عن رد شبهتهم ووافقوهم عليها أنكروا حكم العقل من أصله وتوهموا أنهم بهذا يدافعون عن الإسلام ، كما أن من أسباب ذلك مناقضة أصل من قال بوجوب الثواب والعقاب على الله بحكم العقل ومقتضاه .

التعليق :

يقول فضيلة الدكتور محمد أبو النور زهير^(١) : « لا خلاف بين الأشاعرة والمعتزلة في أن الحاكم بمعنى منشئ الحكم هو الله تعالى ، وإنما الخلاف بينهم في معرف الحكم ومظهره ، فالأشاعرة يقولون إن معرف الحكم هو الشرع فلا طريق لمعرفته بدونه والمعتزلة يقولون إن العقل هو المعرف له والشرع مقرر لما أدركه العقل » .

فهل أنت موافق للمعتزلة يا د : سفر ؟؟؟

(١) أصول الفقه للدكتور محمد أبو النور زهير (١/١٢٥ - ١٢٦).

منشأ الخلاف :

وهذا الخلاف بينهم مبني على خلاف آخر حاصله هل العقل يدرك في الأفعال حسناً وقبحاً أو لا يدرك شيئاً من ذلك .

قالت الأشاعرة : العقل لا يدرك في الأفعال حسناً أو قبحاً ، بل «الحسن ما حسنه الشرع والقبح ما قبحه» .

وقالت المعتزلة : إن الفعل قد اشتمل على صفات توجب حسنه وقبحه ، وبمقتضى تلك الصفات التي اشتمل عليها الفعل يدرك العقل حسن الفعل أو قبحه .

فإذا أدرك العقل في الفعل حسناً ، كان واجباً أو مندوباً ، وإن أدرك في الفعل قبحاً كان الفعل محرماً أو مكروهاً وإن لم يدرك العقل في الفعل حسناً ولا قبحاً كان الفعل مباحاً ، فالمعتزلة يثبتون في الأفعال أحكاماً بناء على ما أدركه العقل فيها من الحسن والقبح ولذلك يقولون إن العقل يدرك تلك ويعرفها قبل أن يرد الشرع بها .

والأشاعرة لا يثبتون في الأفعال أحكاماً قبل ورود الشرع بها لأنهم لا يثبتون فيها حسناً أو قبحاً ولذلك يقولون لا طريق لمعرفة الأحكام إلا الشرع .

* * *

تحرير محل النزاع في الحسن والقبح :

« - يطلق الحسن والقبح بإطلاقات ثلاثة :

١ - الحسن بمعنى ملاءمة الطبع ، والقبح بمعنى عدم ملاءمته ، كقولنا إنقاذ الغريق حسن وأخذ الأموال ظلّم قبيح .

٢ - الحسن بمعنى صفة الكمال فتوجب المدح والثناء عاجلاً والقبح بمعنى صفة الذم واللوم عاجلاً ، كقولنا الصدق حسن والكذب قبيح ، وقولنا العلم حسن ، والجهل قبيح .

٣ - الحسن بمعنى ترتب المدح على الفعل عاجلاً والثواب عليه آجلاً ، والقبح بمعنى ترتب الذم عليه عاجلاً والعقاب آجلاً .

والعقل يدرك في الأفعال حسناً وقبحاً اتفاقاً بالمعنيين السابقين ، وأما الحسن والقبح بالمعنى الثالث فهو محل نزاع بين الأشاعرة والمعتزلة : فالمعتزلة يثبتونه في الأفعال عقلاً والأشاعرة يقولون إن العقل لا يدرك حسناً ولا قبحاً في الفعل بهذا المعنى » . اهـ .

قلت : فاعتراض الدكتور سفر إنما هو خروج عن محل النزاع ، لأن الكلام في الثواب والعقاب ، والأشاعرة قد تمسكوا بالمحكم ألا وهو قوله تعالى ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ .

[التأويل]

ثم يقول الدكتور سفر :

الحادي عشر : التأويل :

ومعناه المبتدع صرف اللفظ عن ظاهره الرجوع إلى احتمال مرجوح لقربة فهو بهذا المعنى تحريف للكلام عن مواضعه كما قرر ذلك شيخ الإسلام . وهو أصل منهجي من أصول الأشاعرة وليس هو خاصاً بمبحث الصفات ، بل يشمل أكثر نصوص الإيمان خاصة ما يتعلق بإثبات زيادته ونقصانه وتسمية بعض شعبه إيماناً ونحوها ، وكذا بعض نصوص الوعد والوعيد وقصص الأنبياء خصوصاً موضوع العصمة ، وبعض الأوامر التكليفية أيضاً .

وضروته لمنهج عقيدتهم أصلها أنه لما تعارضت عندهم الأصول العقلية التي قرروها بعيداً عن الشرع مع النصوص الشرعية وقعوا في مأزق رد الكل ، أو أخذ الكل فوجدوا في التأويل مهرباً عقلياً من التعارض الذي اختلقته أوهامهم ، ولهذا قالوا إننا مضطرون للتأويل وإلا أوقعنا القرآن في التناقض ، وإن الخلف لم يؤولوا عن هوى ومكابرة وإنما عن حاجة واضطرار ، فأبي تناقض في كتاب الله يا مسلمون نضطر معه إلى رد بعضه أو الاعتراف للأعداء بتناقضه ؟

وإن تعجب فاعجب لهذه اللفظة النائية التي يستعملها الأشاعرة مع النصوص وهي أنها «توهم» التشبيه ولهذا وجب تأويلها ، فهل في كتاب الله إيهام أم أن العقول الكاسدة تتوهم والعقيدة ليست مجال توهم .

التعليق :

إن من المتفق عليه عند علماء الأصول أن المعنى ينصرف عن ظاهره إذا وجدت قرينة .

فماذا تقول في حديث : «الحجر الأسود يمين الله في أرضه» ؟

وماذا تقول في الحديث القدسي : « استطعمتك فلم تطعمني . . . »
وماذا تقول في الحديث القدسي : « مرضت فلم تزرني . . . » وغيرها
كثير .

فإن لم تلجأ إلى التأويل لوقعت في ورطة كبيرة .

* * *

وأسوق إليك فيما يلي أمثلة من اعتماد أئمة السلف على التأويل :

المثال الأول : تأويل ابن عباس رضي الله عنهما :

أول ابن عباس قوله تعالى : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ سورة القلم (٤٢) ،
فقال : ﴿يكشف عن شدة﴾ فأول الساق بالشدة^(١) .

المثال الثاني : تأويل ابن عباس رضي الله عنهما :

وأول ابن عباس قوله تعالى : ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾
الذاريات (٤٧) ، قال : «بقوة»^(٢) .

المثال الثالث : تأويل ابن عباس رضي الله عنهما :

وأول أيضا ابن عباس النسيان الوارد في قوله تعالى : ﴿فَالْيَوْمَ نَنْسَهُمْ

(١) ذكر ذلك عنه بسد صحيح كل من : ابن حجر في فتح الباري (١٣/٤٢٨) ، والحافظ ابن جرير الطبري في تفسيره (٢٩/٣٨) حيث قال في صدر كلامه على هذه الآية : « قال جماعة من الصحابة والتابعين من أهل التأويل : يبدو عن أمر شديد » .

(٢) كما في تفسير ابن جرير الطبري (٢٧/٧) . كما نقل الحافظ ابن جرير في تفسيره (٢٧/٧) تأويل لفظة (أيد) الواردة في قوله تعالى : ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ بالقوة أيضا عن جماعة من أئمة السلف منهم : مجاهد وقتادة ومنصور وابن زيد وسفيان .

كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا ﴿٥١﴾ الأعراف (٥١) بالترك ، كما في تفسير الطبري حيث قال ابن جرير : «أي ففي هذا اليوم ، وذلك يوم القيامة ننساهم ، يقول نتركهم في العذاب . . . » اهـ .

فقد أول ابن جرير النسيان بالترك ، وهو صرف لهذا اللفظ عن ظاهره لمعنى مجازي ، ونقل الحافظ ابن جرير هذا التأويل الصارف عن الظاهر ورواه بأسانيده عن ابن عباس ومجاهد وغيرهم^(١) .

المثال الرابع : تأويل الإمام أحمد رحمه الله :

روى الحافظ البيهقي في كتابه «مناقب الإمام أحمد» وهو كتاب مخطوط ومنه نقل الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية فقال : « روى البيهقي عن الحاكم عن أبي عمرو بن السماك عن حنبل أن أحمد بن حنبل تأول قول الله تعالى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ أنه : جاء ثوابه . ثم قال البيهقي : وهذا إسناد لا غبار عليه » . انتهى كلام ابن كثير من غير انتقاد على الرواية^(٢) .

المثال الخامس : تأويل الإمام أحمد رحمه الله :

قال الحافظ ابن كثير أيضا في البداية والنهاية : «ومن طريق أبي الحسن الميموني عن أحمد بن حنبل أنه أجاب الجهمية حين احتجوا عليه بقوله تعالى : ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ قال : يحتمل أن يكون تنزيله إلينا هو المحدث ، لا الذكر نفسه هو المحدث . وعن حنبل عن أحمد أنه قال : يحتمل أن

(١) تفسير الطبري (٨ / ٢٠١)

(٢) البداية والنهاية (١٠ / ٣٢٧)

يكون ذكر آخر غير القرآن» اهـ^(١).

المثال السادس : تأويل الإمام أحمد رحمته :

قال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء : قال أبو الحسن عبد الملك الميموني : قال رجل لأبي عبد الله - أي : أحمد بن حنبل - : ذهبت إلى خلف البزار أعظه ، بلغني أنه حدث بحديث عن الأحوص عن عبد الله - بن مسعود - قال : « ما خلق الله شيئاً أعظم ... » وذكر الحديث ، فقال أبو عبد الله : ما كان ينبغي أن يحدث بهذا في هذه الأيام - يريد زمن المحنة - .

قال الذهبي : « والمتن : « ما خلق الله من سماء ولا أرض أعظم من آية الكرسي » ، وقد قال أحمد بن حنبل لما أوردوا عليه هذا يوم المحنة : إن الخلق واقع ههنا على السماء والأرض وهذه الأشياء ، لا على القرآن »^(٢) . ثم علق الذهبي بتعليق جيد ينبغي أن يقرأ .

كان الإمام أحمد يقول في عقيدته : « والله تعالى لم يلحقه تغير ولا تبدل ، ولا يلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش »^(٣) .

وقد أنكر الإمام أحمد على من يقول بالجسم ، وقال إن الأسماء مأخوذة بالشرعية واللغة ، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على كل ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف والله تعالى خارج عن ذلك كله فلم يجر أن يسمى جسماً لخروجه عن معنى الجسمية ، ولم يجر في الشريعة ذلك فيبطل^(٤) .

(١) البداية والنهاية (١٠ / ٣٢٧)

(٢) سير أعلام السلاء (١٠ / ٥٧٨)

(٣) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ٢ / ٢٩٧ .

(٤) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ٢ / ٢٩٨ .

المثال السابع : تأويل الإمام النضر بن شميل رضي الله عنه :

وهو الإمام الحافظ اللغوي من رجال الستة ولد سنة (١٢٢هـ) : ذكر الحافظ البيهقي في «الأسماء والصفات» أن النضر بن شميل الحافظ السلفي قال : إن معنى حديث : «حتى يضع الجبار فيها قدمه» أي : من سبق في علمه أنه من أهل النار^(١) .

المثال الثامن : تأويل الإمام هشام بن عبيد الله رضي الله عنه :

تأويل الإمام هشام بن عبيد الله المتوفى سنة (٢٢١هـ) : قال الذهبي في سير أعلام النبلاء^(٢) في ترجمته : «الرازي السني الفقيه ، أحد أئمة السنة» .

ثم قال الذهبي : «قال محمد بن خلف الخراز : سمعت هشاماً بن عبيد الله الرازي يقول : القرآن كلام الله غير مخلوق ، فقال له رجل : أليس الله يقول : ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٌ﴾ فقال : محدث إلينا ، وليس عند الله بمحدث .

قلت : لأنه من علم الله ، وعلم الله لا يوصف بالحدوث » انتهى كلام الحافظ الذهبي .

المثال التاسع : تأويل الإمام سفيان الثوري رضي الله عنه :

تأويل الإمام سفيان الثوري رحمه الله تعالى : ذكر الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمة سيد الحفاظ في زمانه الإمام الثوري أن معدناً سأل

(١) الأسماء والصفات ص (٤٤٤) .

(٢) سير أعلام النبلاء (١٠/٤٤٦) .

الإمام الثوري عن قوله تعالى : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ فقال : « علمه » .

وسئل سفيان عن أحاديث الصفات فقال : «أمروها كما جاءت»^(١) .

المثال العاشر : تأويل الإمام عبد الله بن المبارك رحمته :

روى الإمام البخاري : «حدثنا محمد أنا عبد الله أنا محمد بن بشار عن قتادة عن صفوان بن محرز عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : بينما أنا أمشي معه إذ جاء رجل فقال : يا ابن عمر ، كيف سمعت رسول الله ﷺ يذكر في النجوى ؟ قال : سمعته يقول : يدنو من ربه حتى يضع عليه كنفه [ثم قال البخاري] قال ابن المبارك : كنفه يعني ستره » اهـ باختصار^(٢) .

الإمام عبد الله بن المبارك يؤول (الكنف) يقول : يعني الستر .

المثال الحادي عشر : تأويل الإمام الترمذي رحمته :

قال الإمام الترمذي في حديث : « .. لو أنكم دليتم بحبل إلى الأرض السفلى لهبط على الله ، ثم قرأ ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٣) [قال الإمام الترمذي] : هذا حديث غريب من هذا الوجه .. وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث فقالوا : «إنما هبط على علم الله وقدرته وسلطانه ، وعلم الله وقدرته وسلطانه في كل مكان وهو على العرش كما وصف في كتابه » اهـ^(٤) .

فوالله يا د : سفر لن تجد مخرجاً في بعض الآيات إلا بالتأويل ، وإلا

(١) سير أعلام النبلاء (٢٧٤/٧).

(٢) حلق أفعال العباد ص ٦١ ونقله الحافظ أيضاً في فتح الباري ٤٧٧/١٣ .

(٣) تحفة الأحوذى - طبعة قرطبة - المجلد التاسع - صفحة ١٨٧ .

فاشرح لنا قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَكَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ والمعلوم أن يد رسول الله ﷺ كانت فوق أيديهم وليست يد الله .
 المثال الثاني عشر : تأويل الإمامين سفيان بن عيينة والترمذي رضي الله عنهما :

لما روى الإمام الترمذي حديث إتيان البقرة وآل عمران كأنهما غمامتان قال :

« هذا حديث حسن غريب ، ومعنى هذا الحديث عند أهل العلم أنه يجيء ثواب قراءته ، كذا فسر بعض أهل العلم هذا الحديث وما يشبه هذا من الأحاديث أنه يجيء ثواب قراءة القرآن ، وفي حديث السواس بن سمعان عن النبي ﷺ ما يدل على ما فسروا إذ قال النبي ﷺ : وأهله الذين يعملون به في الدنيا ، ففي هذا دلالة أنه يجيء ثواب العمل وأخبرني محمد بن إسماعيل أخبرنا الحميدي قال : قال سفيان بن عيينة في تفسير حديث عبد الله بن مسعود : ما خلق الله من سماء ولا أرض أعظم من آية الكرسي ، قال سفيان : لأن آية الكرسي هو كلام الله ، وكلام الله أعظم من خلق الله من السماء والأرض »^(١) .

المثال الثالث عشر : تأويل الإمام الأعمش رحمه الله :

روى الإمام الترمذي في جامعه الحديث المشهور : «أنا عند ظن عبدي بي ... وإن أتاني يمشي أتيت هرولة» .

ثم قال بعده : «هذا حديث حسن صحيح ، ويروى عن الأعمش في

تفسير هذا الحديث : «من تقرب مني شبرا تقربت منه ذارعا» : يعني بالمغفرة والرحمة ، وهكذا فسر بعض أهل العلم هذا الحديث قالوا إنما معناه يقول : إذا تقرب إلي العبد بطاعتي وبما أمرت تسارع إليه مغفرتي ورحمتي « اهـ كلام الإمام الترمذي ^(١) .

فهذا تأويل من بعض السلف للإتيان والهرولة .

وقال بهذا التأويل من بعدهم جمع من أهل العلم كالطبيبي ، والعيني ، وابن بطال ، وابن التين والنووي وغيرهم .



[الصفات]

ثم يقول الدكتور سفر :

الخامس عشر : الصفات

والحديث عنها يطول وتناقضهم وتحكمهم فيها أشهر وأكثر ، وكل مذهبهم في الصفات مركب من بدع سابقة وأضافوا إليه بدعاً أحدثوها فأصبح غاية في التلغيق المتنافر .

ولن أتحدث عن هذا الباب هنا لأني التزمت ببيان الأصول التي حالفوا فيها أهل السنة والجماعة عدا الصفات ، أما مخالفتهم في الصفات فمعروفة وإن كان كثير من أسس نظرياتهم فيها يحتاج لتجنية ونسف ، ولعل هذا ما يكون في الرد المتكامل بإذن الله .

التعليق :

قال ابن دقيق العيد في العقيدة : « نقول في الصفات المشكلة إنها حق وصدق على المعنى الذي أراده الله ، ومن تأولها نظرنا ، فإن كان تأويله قريباً على مقتضى لسان العرب لم ننكر عليه ، وإن كان بعيداً توقفنا عنه ورجعنا إلى التصديق مع التنزيه .

وما كان منها معناه ظاهراً مفهوماً من تخاطب العرب حملناه عليه ؛ لقوله : ﴿ عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾ فإن المراد به في استعمالهم الشائع : « حق الله » . فلا يتوقف في حمله عليه .

وكذا قوله : « إن قلب ابن آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن » فإن المراد به : إرادة قلب ابن آدم مصرفة بقدرة الله وما يوقعه فيه ، وكذا قوله تعالى : ﴿ فَأَنَّىٰ اللَّهُ بُنِيَٰنَهُمْ مِّنَ الْقَوَاعِدِ ﴾ معناه : خرب الله بنيانهم ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا نَطَعُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ ﴾ معناه : لأجل الله ، وقس على ذلك ، وهو تفصيل

بالغ ، قلّ من يقيظ له « أ . هـ

وقال غيره : « اتفق المحققون على أن حقيقة الله مخالفة لسائر الحقائق ،
وذهب بعض أهل الكلام إلى أنها من حيث إنها ذات مساوية لسائر الذوات ،
وإنما تمتاز عنها بالصفات التي تختص بها كوجوب الوجود والقدرة التامة
والعلم التام » .

وقال الإمام أحمد رحمه الله عندما سئل عن أحاديث الصفات : «نؤمن بها
ونصدق بها بلا كيف ولا معنى» .

وقال الحافظ الترمذي في سننه^(١) : «والمذهب في هذا عند أهل العلم من
الأئمة مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك وابن عيينة ووكيع
 وغيرهم أنهم رَوَوْا هذه الأشياء ثم قالوا : تروى هذه الأحاديث ونؤمن بها ولا
يقال كيف ، وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن تروى هذه الأشياء كما جاءت
ويؤمن بها ولا تفسر ولا تتوهم ولا يقال كيف ، وهذا أمر أهل العلم الذي
اختاروه وذهبوا إليه » .

هذا هو مذهب السلف رحمهم الله فهم يفوضون في المعنى ولا
يفسرون .

فأين هذا المذهب من قول من يفسر وينسب لله تعالى اليد والجراحة
والاستواء الذي هو جلوس واستقرار ومماسة ونزول هو حركة وانتقال وغير
ذلك من ترهات وتوهمات ؟ !

فلا يجوز لنا أن ننفي معنى ثبت بالنص في حق الله تعالى .

(١) الترمذي (٦٩٢/٤) .

فمثلاً : إذا ورد في النقل أن الله سميع ، وكان ما يفهمه عامة الناس من ظاهر السمع هو اتصال الأمواج الصوتية بطبلة الأذن ، فلا يجوز أن نقول بنفي أصل هذه الكلمة بحجة أنه يلزم منها النقص ، بل نحن نثبت أصلها أي مطلق أن الله سميع ، وننفي أن يكون له أذن مثلاً ، وننفي أن يكون أصل سمع الله تعالى مثل سمعنا ، فالحاصل أننا نثبت له سمعاً يليق بجلاله ونزّهه عن صفات المخلوقين .

هذا في اللفظ الذي ليس له إلا معنى واحد .

أما ما يحتمل أكثر من معنى فالواجب عند ذلك هو البحث عن المعنى اللائق بالله تعالى ، فنصرف اللفظ عن المعنى الباطل الذي لا يجوز نسبته إليه تعالى ونحمله على المعنى الصحيح ، وهذا هو التأويل .

والصواب :

الإمساك عن أمثال هذه المباحث ، والتفويض إلى الله في جميعها ، والاكتفاء بالإيمان بكل ما أوجب الله في كتابه أو على لسان نبيه إثباته له أو تنزيهه عنه على طريق الإجمال وبالله التوفيق ، ولو لم يمكن في ترجيح التفويض على التأويل إلا أن صاحب التأويل ليس جازماً بتأويله بخلاف صاحب التفويض^(١) .

* * *

(١) فتح الباري : (٣٨٣/١٣) .

[الفرقة الناجية]

يقول الدكتور سفر :

أيهما الفرقة الناجية ؟

قد أوضحنا فيما سبق أن أهل السنة والجماعة والأشاعرة فرقتان مختلفتان ، وهذا يستلزم تحديد أيهما الفرقة الناجية ؟ .

وما أوضح هــد التحديد وأسـهـده ، لكن مـكـامـرة بـعض الأشاعرة بادعاء أن الأشاعرة وأهل السنة والجماعة كلاهما ناج يحعلنـا بـدأ بإلقاء سؤـال عـن الفـرقة النـاجية :

أهي فرقة واحدة أم فرقتان ؟

والجواب : مع بداهته بكر ذي عقل - مفروغ مه نصا ، فقد أخبر النبي ﷺ في روايات كثيرة لحديث افتراق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة : «إنها كلها في النار إلا واحدة» .

وما قال ﷺ ولا أحد من أصحابه ولا تابعيهم أنها اثنتان . وعليه جاء تفسير قوله تعالى : ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ أن الطريق المستقيم هو السـة والسـبـل هي الأهواء ، وما هو إلا طريق واحد كما خط النبي ﷺ بيده .

وعلى هذا سارت كتب الفرق - السني منها والبدعي - فهي تقرر أن الفرقة الناجية واحدة تم تدعي كل فرقة أنها هي هذه الواحدة ...

ثم يقول :

على أن المراء حول الفرقة الناجية ليس حديثاً من الأشاعرة فقد عقدوا لشيخ الإسلام ابن تيمية محاكمة كبرى بسبب تأليفه : «العقيدة الواسطية» وكان من أهم التهم الموجهة إليه أنه قال في أولها : «فهذا اعتقاد

الفرقة الناجية .

إذ وحدوا هذا مخالفا لما تقرر لديهم من أن الفرقة الناجية هي الأشاعرة والماتريدية .

وكان من جواب شيخ الإسلام لهم أنه أحضر أكثر من خمسين كتابا من كتب المذاهب الأربعة وأهل الحديث والصوفية والمتكلمين كلها توافق ما في الواسطية وبعضها ينقل إجماع السلف على مضمون تلك العقيدة :

وتحداهم - رحمه الله - قائلاً :

« قد أمهلت كل من خالفني في شيء منها ثلاثة سنين فإن جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة .. يخالف ما ذكرت فأنا أرجع عن ذلك » .

قال : « ولم يستطع المنازعون مع طول تفتيشهم كتب البلد وخزائنه أن يخرجوا ما يناقض ذلك عن أحد من أئمة الإسلام وسلفه » .

فهل يريد الأشاعرة المعاصرون أن نجدد التحدي ونمدد المهلة أم يكفي أن نقول لهم ناصحين :

إنه لا نجاة لفرقة ولا لأحد في الابتداع وإما النجاة كل النجاة في التمسك والاتباع

ترجو النجاة ولم تسلك مسالكها إن السفينة لا تجري على اليبس تبين مما تقدم أن الأشاعرة فرقة من الثنتين وسبعين فرقة وإن حكم هذه الفرقة الثنتين وسبعين هو :

(١) الضلالة والبدعة .

(٢) الوعيد بالنار وعدم النجاة .

التعليق :

الآن حصحص الحق .

فأنت ترى الأشاعرة من أهل الضلالة والبدعة والوعيد بالنار وعدم النجاة .
مع أنك لا تعلم ولم تسمع من أشياخك كائناً من كانوا بأن هذا الحديث
الذي تعتمد عليه حول افتراق الأمة والفرقة الباحية الوحيدة حديث متكلم فيه .
ومع ذلك فأنتم تعتمدون عليه إشباعاً لرغبتكم في تقسيم المسلمين .
واحتكار الحق لأنفسكم ، فجعلتم مثل هذه الأحاديث الضعيفة والمتكلم فيها
أساساً في تقسيم المسلمين .

وهكذا بكل بساطة تلقون بجمل علماء المسلمين في النار على اعتبار عدم
انتسابهم لفرقتكم الناجية !!!

* * *

إن الزيادة الواردة في حديث افتراق الأمة على « ثلاث وسبعين فرقة كلها
في النار إلا واحدة » لم تثبت هذه الزيادة في الروايات الصحيحة لهذا
الحديث .

وإن في هذا الحديث كلاماً في السند والمتن كما ذكر المحدثون .

فالحديث الذي رواه الترمذي مداره على محمد بن عمر بن علقمة بن
وقاص الليثي وجاء في «تهذيب التهذيب» علم أن الرجل متكلم فيه من قبل
حفظه . وأن أحداً لم يوثقه بالإطلاق وكل ماذكروه أنهم رجحوه على من هو
أضعف منه وقال الحافظ في «التقريب» صدوق له أوهام والصدق لا يكفي
ما لم ينضم إليه الضبط فكيف إذا كان معه أوهام .

ولهذا طعن العلامة ابن الوزير في هذا الحديث عامة وفي الزيادة خاصة وهي «أن الفرق كلها في النار إلا واحدة» لما يؤدي ذلك من تضليل الأمة بعضها البعض .

وقال ابن حزم إن الزيادة موضوعة غير موقوفة ولا مرفوعة «العواصم والقواصم»^(١) ولقد روي الحديث عن طريق أبي هريرة ليس فيه زيادة «إن الفرق كلها في النار إلا واحدة» .

وروي هذا الحديث بالزيادة عن طريق عبد الله بن عمرو ومعاوية وعوف بن مالك وكلها ضعيفة .

ثم إن الحديث يدل على أن الفرق كلها جزء من أمتهم ﷺ مما يعني أن أحداً منها لم يخرج من أمتهم ، والتي مآلها إلى الجنة لقول رسول الله ﷺ «من قال لا إله إلا الله دخل الجنة» ، ومن دخل منهم النار دخل دخول العصاة الموحدين ثم يدخل الجنة .

وهذا الحديث ما من فرقة من فرق المسلمين إلا رمت غيرها به حتى تفرقت الأمة مع أنه على جانب من الخطورة وكان ينبغي بحثه وهناك كتب حديثة أفردت له بحوثاً ينبغي العودة إليها .

ولقد بالغت كثير من الفرق الإسلامية في إقصاء غيرها والحكم عليها بالهلاك ، مع أن الخلاف لم يقع في قطعات كبرى ، وهم متفقون في الغالب على المعلوم من الدين بالضرورة وهم بهذا الإيمان ناجون إن شاء الله ، ومن جحد المعلوم من الدين بالضرورة هو من يخشى عليه .

فالأحرى بنا في هذا الزمن أن تتسع صدورنا لبعض ، وأن نتسامح في المختلف فيه ، وأن نقدم القطعي على الظني ، ونجتمع على الأصول ، فأهل القبلة كلهم إخوان ، وإن شاء الله مبعثهم قصد الحق ، وينبغي ألا يضرب بعضنا وجوه بعض مصداقاً لحديث رسول الله ﷺ .

* * *

الخاتمة

وبعد يا دكتور سفر : رحمتي الله وإياك :

إن الأمة الإسلامية تواجه اليوم من قبل أعدائها صعوبات شتى ، وليس من العلم ولا الحكمة ولا الدين ، أن نفرق الأمة ونزيد من هوة الخلاف بين أبنائها باسم المحافظة على عقيدة مخترعة وتوحيد متوهم .

فكل ما تنكره على الأشاعرة يتنا لكم بالدليل الواضح والبرهان الجلي آراء العلماء من أهل السنة والجماعة فيه .

ولنعلم جميعاً أننا محاسبون أمام الله عز وجل عن كل كلمة تكتب يكون نتائجها التفریق والتمزيق .

ثم إننا محاسبون أمام الله عز وجل عن اختزال الأمة في رجل واحد وحمل الناس على وجهة نظر واحدة .

ومن المعتمد لدى كبار العلماء هو عدم الخوض في علم الكلام - خصوصاً عند العوام - .

فمتن العقيدة الطحاوية كاف .

ولولا أنك خضت في هذا ، وتسببت وأعنت على تفریق أهل السنة والجماعة لما كلفت نفسي هم الرد .

ولكن لا ينبغي تأخير البيان عند الحاجة .

ولا ينبغي أن نخطئ جمهور علماء المسلمين من أجل عالم واحد مهما كانت منزلته ، فكل رجل يؤخذ منه ويرد عليه إلا رسول الله ﷺ .

أسأل الله السداد والتوفيق لنا ولجميع المسلمين .

الفهرس التفصيلي

الموضوع	الصفحة
مقدمة فضيلة الشيخ العلامة محمد المختار السلامي مفتي تونس السابق	٥
تقريظ للدكتور فضيلة الشيخ أحمد الكبيسي	٧
المقدمة	١١
بيان من هم أهل السنة	٢٠-٢٢
نقل للإمام السبكي وابن رشد الجند والسفاريني فيه بيان من هم	
أهل السنة	٢٠-٢٢
اعتراف الدكتور سفر أن مذهب جمهور المسلمين هو مذهب الأشاعرة	٢٣
بيان تليس الدكتور سفر في بيانه حكم الأشاعرة عند أسمة	
المذاهب الأربعة	٢٤ ٣٩
الدكتور سفر ينقل رأي المالكية عن ابن خويز مندار وهو متكلم فيه عند	
المالكية ويترك النقل عن أئمة المالكية ومعلوم أن المالكية أشاعرة	٢٥
الدكتور سفر ينقل عن ابن سريج رأيه في مذهب الأشاعرة الذي تكون بعد	
وفاته وينقله أيضاً بسند فيه انقطاع	٢٩
الدكتور سفر ينقل عن الكرجي من غير تحقيق مع كون النقل غير صحيح	
ويترك علماء الشافعية الأكابر وجلهم أشاعرة كالشيراري والجويني	
والغزالي والعز ابن عبد السلام وابن دقيق العيد والنووي وابن عساكر	
والعراقي وابن حجر وغيرهم	٢٩
الدكتور سفر ينقل عن الهروي وهو مطعون فيه عند ابن تيمية	٣١
الدكتور سفر يلبس على القراء بإيهامه أن متن الطحاوية موافق لعقائده ومعلوم	
أن متن الطحاوية موافق لمذهب الأشاعرة	٣٢

الموضوع	الصفحة
الدكتور سفر ينقل عن ابن أبي العز الدي أنكر عليه أئمة الحنفية كلامه ولم ينقل عن الحنفية الكبار وجمهور الحنفية ما تريديّة ، فلم لم ينقل عن ابن الهمام والتريدي مثلاً	٣٣
ابن كلاب من أئمة أهل السنة	٣٦
نصوص الإمام أحمد في التأويل	٣٦
البخاري يستمد مباحثه الكلامية من الكرايسي وابن كلاب	٣٨
بيان أنه لا تناقض بين كلام الإمام أحمد وكلام البخاري وابن كلاب والكرايسي	٣٩
دحض دعوى رجوع الإمامين الجويني والرازي	٤٠ - ٤٧
الجويني أخذ بالتفويض الذي هو أحد مسكبي الأشاعرة	٤٠
التعريف بمذهب الأشاعرة وبيان مطابقته للمنقول عن السلف الصالح	٤١
دعواهم تراجع الإمام الرازي وبيان تهافت ذلك الإدعاء مذهب الأشاعرة في الصعقات وأنه على رتتين : الأولى وهي الأصل سموها التفويض والثاني ولا يلحاً إليها إلا عند الحاجة سموها التأويل معنى التفويض	٤١
معنى التأويل	٤٤
عود للكلام عن الإمام الرازي والرد على مزاعم رجوعه من مذهب الأشاعرة	٤٥
ابن الجوزي موافق للأشاعرة في المعتقد والنووي أشعري ، أما الحافظ فكل الدنيا تعلم أشعريته وإمامته في علم الكلام لكن الدكتور يراه تذبذباً !!	٤٨ - ٨٢
بيان من هم الأشاعرة	٤٩
إثبات أشعريّة السوي	٥٠
الحافظ ابن حجر مذبذباً في عقيدة عند الدكتور سفر !!	٥١

الموضوع	الصفحة
بيان المقصود بالتشبيه والتجسيم (التشبيه)	٥٢
صحة ما ذكره علماء أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية من أن النصوص	
موهمة لتشبيه إذا حملت على ظواهرها	٥٢
تخطئة من ادعى أن مذهب السلف هو علم المعنى وتفويض الكيف	٥٥
تحقيق مذهب السلف في الصفات	٥٧
(التجسيم)	٥٨
عرض مجموعة من النقول عن كبار الصحابة والتابعين وأئمة	
المذاهب الأربعة وغيرهم والتي تدل على تنزيه الله تعالى	
عن المكان والجهة	٦١
١. الصحابي الجليل والخليفة الراشد سيدنا علي <small>عليه السلام</small>	٦١
٢. التابعي الجليل الإمام زين العابدين علي بن الحسين بن علي	
رضي الله عنهم	٦١
٣. الإمام جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين علي بن	
الحسين رضوان الله عليهم	٦٢
٤. الإمام المجتهد أبو حنيفة النعمان بن ثابت <small>عليه السلام</small>	٦٢
٥. الإمام المجتهد محمد بن إدريس الشافعي <small>عليه السلام</small>	٦٣
٦. الإمام المجتهد الحليل أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني	٦٣
٧. الإمام شيخ المحدثين أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري	
صاحب الصحيح	٦٣
٨. الإمام الحافظ الفقيه أبو جعفر أحمد بن سلامة الطحاوي الحنفي	٦٤
٩. الحافظ محمد بن حبان	٦٤
١٠. الشيخ أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي	٦٦

الصفحة	الموضوع
٦٦	١١. الحافظ المؤرخ ابن عساكر
٦٧	١٢. الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي الشافعي
٦٨	١٣. الإمام أبو الوفاء علي بن عقيل البغدادي شيخ الحنابلة في زمانه
٦٨	١٤. القاضي الشيخ أبو الوليد محمد بن أحمد قاضي الجماعة بقرطبة المعروف بابن رشد الجد المالكي
٦٨	١٥. الحافظ المؤرخ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشهير بابن عساكر الدمشقي
٦٨	١٦. الإمام الحافظ المفسر عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي الحنبلي
٦٨	١٧. الشيخ أبو منصور - فخر الدين عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن عساكر
٦٩	١٨. الشيخ جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المالكي
٦٩	١٩. الشيخ عبد العزيز بن عبد السلام الأشعري الملقب بسلطان العلماء
٧٠	٢٠. الحافظ أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي الشافعي الأشعري
٧٠	٢١. العلامة الأصولي الشيخ أحمد بن إدريس القرافي المالكي (٦٨٤ هـ)
٧٠	٢٢. الحافظ ابن حجر العسقلاني الشافعي الأشعري
٧١	٢٣. الحافظ جلال الدين عبد الرحمن الأشعري
٧١	٢٤. الشيخ أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني المصري
٧١	٢٥. الشيخ القاضي زكريا الأنصاري الشافعي الأشعري
٧٢	٢٦. الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد المعروف بابن حجر الهيتمي الأشعري

الموضوع	الصفحة
٢٧. الشيخ العلامة أبو البركات أحمد بن محمد الدردير المالكي المصري	٧٢
٢٨. الحافظ اللغوي الفقيه السيد محمد مرتضى الزبيدي الحنفي	٧٢
٢٩. الشيخ الفقيه محمد أمين بن عمر المعروف بابن عابدين الحنفي	
الدمشقي	٧٢
٣٠. الشيخ محمد الخضر الشنقيطي	٧٢
بيان أصل نشوء التشبيه عند أهل الإسلام	٧٤
الأصل المنهجية لعقائد المشبهة والمجسمة	٧٥
مسألة قدم العالم بالنوع	٧٧
تفسير المقام المحمود وتخطئة ابن تيمية في تفسيره المقام المحمود بإجلال	
النبي غلى العرش مع الله تعالى عن ذلك علواً كبيراً، وتخطئته	
أيضاً في نسبته هذا الكلام الفاسد لابن جرير الطبري	٧٩
تخطئة ابن القيم في نسبته الكلام السابق الفاسد إلى ابن جرير الطبري	٨١
إنكار الألباني لكلام ابن تيمية ورده عليه	٨١
الكلام على مصدر التلقي عند الأشاعرة	٨٣-٨٥
تلبس الدكتور سفر على القراء وزعمه أن مصدر التلقي عند الأشاعرة	
هو العقل	٨٣
الكلام على القانون الكلي عند الرازي	٨٦-٨٩
عدم فهم الدكتور سفر للقانون الكلي عند الإمام الرازي	٨٧
الكلام على إثبات وجود الله	٩٠-٩١
دحض كلام الدكتور سفر في نقضه لدليل الحدوث والقدم عند الأشاعرة	٩٠
بيان بطلان التقسيم المبتدع للتوحيد وذكر ما يترتب على تقسيم	
التوحيد إلى ربوبية وألوهية وأسماء وصفات من مفسد	٩٢-١٠٤

الموضوع الصفحة

نقص شبهة المتحسلة بقولهم دفاعاً عن تقسيمهم الباطل للتوحيد

بأن هذا تقسيم اصطلاحي ١٠٣

— أول واجب عند الأشاعرة ١٠٦-١٠٥

الدكتور سفر لعدم فهمه لكلام الأشاعرة في مسألة أول واجب على المكلف يقيم المعارك في الهواء ويحكي أقوالاً مرارها على معنى

واحد فهي في الحقيقة مؤتلفة وليست مختلفة ١٠٥

— الكلام على الاستدلال بالفطرة ١١٠-١٠٧

نقض كلام الدكتور سفر في الاستدلال بالفطرة وبيان ما فيه من تهافت ١٠٨

مسألة الإيمان ١١٤-١١١

الرد على كلام سفر في مسألة الإيمان وبيان مذهب أهل السنة والجماعة ١١١

القرآن ١٢٢ ١١٥

تحقيق الكلام في صفة الكلام عند الباري جل شأنه ١١٨

الكلام على القدر ١٢٧-١٢٣

عدم فهم الدكتور سفر لكسب الأشعري والكلام على معنى الكسب

عند الأشعري ١٢٣

السببية وأفعال المخلوقات ١٣٣-١٢٧

بيان مذهب أهل السنة والجماعة في أن الفاعل على الحقيقة وهو الله

ونقل كلام نفيس لحجة الإسلام في تقرير هذه المسألة مع

الاستشهاد بحديث شريف يؤيدها ذهب إليه أهل السنة وبيان

أن ما ينصره الدكتور سفر في هذه المسألة وإنما هو قول الفرق

الضالة المنحرفة ١٢٩

نقل كلام مهم لسلطان العلماء في إثبات أن الفاعل على الحقيقة

الموضوع	الصفحة
هو الله تعالى	١٣٢ .
الحكمة الغائبة	١٣٤
عدم فهم الدكتور سفر لمذهب الأشاعرة في الحكمة وبيان تخطيطه	١٣٤ .
بيان مذهب أهل السنة في الحكمة في أفعال الله تعالى	١٣٥
الدكتور سفر كعاداته يصور مذهب الأشاعرة كما يتخيل ودون توثيق فيفهم	
كلام أهل السنة في جواز التكليف بما لا يطاق على غير الصواب	١٣٨ .
بيان كلام أهل الحق في جواز التكليف بما لا يطاق	١٤٣
التحسين والتقبيح	١٤٦-١٤٨ .
الدكتور سفر لا يحزر المسائل فهو لا يعلم محل النزاع في التحسين	
والتقبيح الفعليين ثم يلزم الأشاعرة بما لا يلزمهم	١٤٦ ..
بيان كلام أهل الحق في مسألة التحسين والتقبيح الفعليين	١٤٧ .
التأويل	١٤٩ ١٥٦ .
إفحام الدكتور سفر في مسألة التأويل بإيراد أمثلة من تأويل السلف	١٥٠ .
الصفات	١٥٧-١٥٩ .
نقل كلام رصين ودقيق للإمام ابن دقيق العيد في الصفات	١٥٧ .
الفرقة الناجية	١٦٠ ١٦٤ .
الكلام حول حديث الافتراق وبيان حال الزيادة الواردة في بعض الروايات	
الغير صحيحة	١٦٢ .
خاتمة	١٦٥ ..
الفهرس التفصيلي	١٦٧ ...
المحتويات	١٧٤ .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة فضيلة الشيخ العلامة محمد المختار السلامي مفتي تونس السابق	٥
تقديم للدكتور أحمد الكبيسي	٩
المقدمة	١١
بيان من هم أهل السنة	٢٠
اعتراف الدكتور سفر أن مذهب الأشاعرة هو مذهب جمهور الأمة	٢٣
بيان تلبس الدكتور سفر في بيانه حكم الأشاعرة عند أئمة المذاهب الأربعة	٢٤
دحض إدعاء الدكتور سفر رجوع الإمامين الجويني الرازي	٤٠
ابن الجوزي موافق للأشاعرة في المعتقد والنووي أشعري أما الحافظ	
فكل الدنيا تعلم أشعريته وإمامته في علم الكلام لكن الدكتور	
يراه متذبذبا	٤٨
بيان المقصود بالتشبيه والتجسيم	٥٢
عرض مجموعة من النقول عن كبار الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب	
الأربعة وغيرهم تدل على تنزيه الله تعالى عن المكان والجهة	٦١
بيان أصل نشوء التشبيه عند أهل الإسلام	٧٤
الأصول المنهجية لعقائد المشبهة والمجسمة	٧٥
مسألة قدم العالم بالنوع	٧٧
المقام المحمود	٧٩
الكلام على مصدر التلقي عند الأشاعرة	٨٣
الكلام على القانون الكلي عند الرازي	٨٦
إثبات وجود الله	٩٠

الموضوع	الصفحة
بيان تقسيم المتمسكة للتوحيد	٩٢
أول واجب عند الأشاعرة	١٠٥
الكلام على الاستدلال بالفطرة	١٠٧
مسألة الإيمان	١١١
القرآن	١١٥
الكلام على القدر	١٢٣
السببية وأفعال المخلوقات	١٢٨
الحكمة الغائية	١٣٤
التحسين والتقبيح	١٤٦
التأويل	١٤٩
الصفات	١٥٧
الفرقة الناجية	١٦٠
الخاتمة	١٦٥
الفهرس التفصيلي	١٦٧
المحتويات	١٧٤

صدر حديثاً :
مُساجلة عليه حول حياة الأئمة النبوية وارت رحاها
على صفحات الجرائد وتضمن المقالات المنشورة ولمنوعة

لَا إِذْرَاعَ لِخَدَمِ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ مقالات وردود بين المؤيدين والمعارضين

للكوثر عمر عبد الله كامل
وآخرين
(يحتوي على كل المقالات حتى التي لم تنشر)

دار المصطفى

كفى تفرقاً للأئمة بأهم السلف

هذه الكتب

في هذا الكتاب

- رد موجز على كتاب الدكتور سفر الخوالي "تقد مسيح الأشاعرة في

العقيدة"

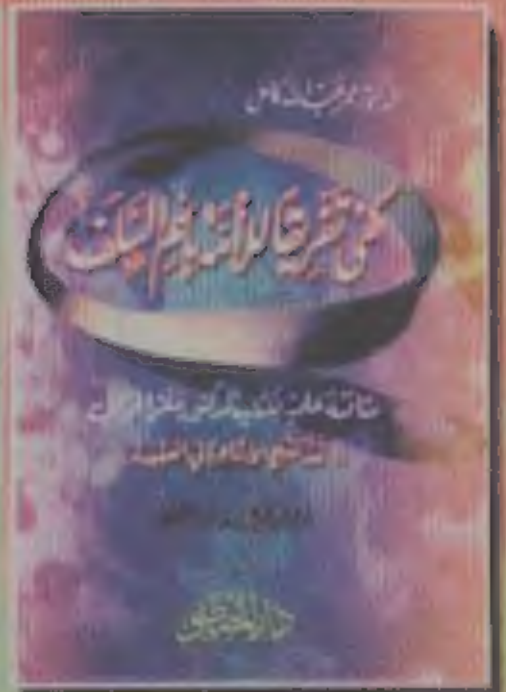
- بيان من هم أهل السنة والجماعة

- الدكتور سفر لا يعتمد في بيان رأي المذاهب الأربعة في الأشاعرة على العلماء المعتمدين، ولكنه إما أن يقل عن الشذوذ الذين اطرحهم أهل مذهبهم وبعض الطرف عن كلام الجموع العفوية، أو يقل عن أئمة مالوا قبل تكون المذهب الأشعري، أو يقل عن يوافق الأشاعرة وهو لا بدري

- توضيح خطأ الدكتور سفر في حكاية مذهب السادة الأشاعرة ومناقشته فيما يسميه لأهل السنة من أقوال، وبيان أن كثيراً مما ينسب الدكتور سفر ليس من أقوال أهل السنة

- بيان أن الدكتور سفر يفتقر إلى المنهجية في البحث، وأنه لا يتصور لما يؤدي إليه البحث والبرهان، وإنما لما تقر عنده سابقاً، ثم يرمي الخافض ابن حجر العسقلاني بالتذبذب في العقيدة

- عنبرات النقول عن الأئمة الأعلام في نفى العلو الخسبي الذي يصر المتسلفه على وصف الله جل جلاله به، تعالى الله عما يقول المتسلفه علواً كبيراً



دار الحديث